سرى للغاية

محضر اجتماع الرئيس جمال عبد الناصر مع الوزراء المركزيين
والتنفيذيين للجمهورية العربية المتحدة
مناقشة خطة التنمية لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات
فى ١٩٦١/١/٢٤
(الاجتماع الأول)

الرئيس : معنى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى.. الموقف اللى أنا بأقوله ده وننظر اليه أيضا، لازال معنى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى. وباعتبر عدم وجود وحدة بينا خصوصا بين الدول؛ تسبب نوعا من التناقض اللى بيعطل السير لاقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى.

معناه إن إحنا نعيش فى مجتمع متحرر من جميع أنواع الاستغلال، وإقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى معناه إن إحنا يجب أن نوفر الموارد للدولة والقوى البشرية ونوجهها لذلك، وإقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى لا يعنى فقط إن إحنا نعمل تنمية اقتصادية.

الموضوع قدام المؤتمر الصناعى، ولكن أيضا يجب أن نؤمن أساس اقتصادى وأساس اجتماعى طبعا. ومن ضمن الحقوق السياسية بدون قيود.. الحرية الاجتماعية، لا يمكن إن أنا أعبر بمجتمع يتميز على آخر... ولكن طبعا قد تكون الثروات بأيدى قليلة، وقد يكون البت أيضا.

لإقامة مجتمع ديمقراطى تعاونى؛ نكون عملنا على زيادة الدخل وزيادة الثروة القومية، ولكن الفوارق بين الناس موجودة. ولإقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى لا يعنى زيادة الدخل أو زيادة الإنتاج، ولكن يتطلب أيضا العدالة فى التوزيع.

لا تقتصر المنفعة بين عدد قليل من الناس ولا توضب خطة لتجربة عدد قليل أو عدد كثير من الناس، ولكن أن توضب لصالح المجتمع. طبعا إحنا لو قسنا الأجهزة الاجتماعية والأجهزة الاقتصادية القائمة؛ مما يعنى عهد استعمار وعهد اقطاع وعهد الاستغلال وعهد سيطرة رأس المال وعهد سيطرة الدولة تقريبا.

وإذا ما كناش حنعيد تنظيم هذه الأجهزة كلها بما يحقق أهدافنا، وإذا ما كناش حنعيد النظر فى جميع هذه الأجهزة، وإذا ما كناش حنحدد دور لكل ركن ما نبقاش بأى حال من الأحوال فى حالة تمكننا من إن إحنا نستطيع أن نحقق هذا الكلام.

بمؤسسات.. مؤسسات اقتصادية ومؤسسات اجتماعية؛ لأن البلد عبارة عن مؤسسات، وإذا ما كناش حننظر الى هذه المؤسسات ثم نطلب منها أن تحقق الأهداف التى نسعى اليها، وبعد كده يتضح أن هذه المؤسسات وهذه الأجهزة لا تحقق الأهداف الاجتماعية التى نسعى الى تحقيقها؛ مافيش حل تانى غير إن إحنا نحولها الى أجهزة تعبر عن أهدافنا أو نستبدلها بمؤسسات جديدة تتماشى مع الأهداف التى نسعى اليها.

أو طبعا فيه حل آخر؛ إن إحنا نغير ده، لكن طالما أننا مصرين على أن نعمل بكل الوسائل لتحقيق هذا الهدف والمؤسسات اللى مش... والأجهزة اللى ورثناها، إذا كانت بتجد إن تحقيق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى لا يتناسب مع أهدافها، على طول بيكون فيه صراع بين أهدافها؛ أهداف الدولة اللى بتمثل أهداف هذا الشعب، وأهداف غيرها من المؤسسات التى تمثل جهة قليلة كانت تسرق ثورة الشعب وكانت تأخذ أكبر جزء.

دا مع طبعا المسئولين عن الحكومة؛ على أساس أن الحكومة هى التى تمثل الشعب؛ تمثل الأغلبية الكبرى اللى ما عندهاش أجهزة اقتصادية قوية، واللى ماعندهاش مؤسسات اقتصادية قوية. إذاً الدولة هنا دورها أن تعبر عن المجتمع ككل، تحقق هذا العقد. حقيقة هذا الكلام على أساس أنه على المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى اللى إحنا عايزين نمشى فيه، مش بأى حال من الأحوال سهل التحقيق ضمن التطور أو التنمية، ولكن هناك أشياء أخرى بجانب التطور والتنمية يجب أن نسير اليها.

طبعا على هذا الأساس دعوتنا إن إحنا نعمل تنمية، الدولة لازم تحدد مسئوليتها فيها، إذا قدرتوا فى عشر سنوات – اللى إحنا عاملنهم – أو مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات، اذا كنا نقدر نجنى بأى حال من الأحوال الى هذا الحد محاولة فى عشر سنوات، يجب ألا نربط الماضى بها، ولا كان ٥٠ سنة أو بمائة سنة. عندما آجى النهاردة أقول إن أنا عايز أضاعف الدخل القومى فى عشر سنوات، ويبقى كده معروف ومعروف بالتأكيد أن الدولة فى هذا عليها مسئولية كبيرة جدا بالنسبة لتوجيه النشاط الاقتصادى وبالنسبة لتنفيذ الخطة.

الدولة فى نفس الوقت قبل ما تنحى هذه التبعات نأخذ الأهداف ونبتدى بالقطاع الخاص تحقق إزاء ذلك وبتدى للقطاع الخاص ذاك، وتعمل على هذه التنمية فى كل القطاعات، وتعمل على استخدام الاقتصاد لمصلحة الوطن.

المجتمع اللى إحنا ورثناه هو مجتمع ينقسم الى قطاعات؛ قطاعات قوية وقطاعات ضعيفة. المستهلك المصرى يمثل قطاع ضعيف؛ طالما التاجر يتحكم فى المستهلك فهو يمثل قطاع قوى، وطالما المستهلك تحت رحمة التاجر فهو يمثل قطاع ضعيف.

الساكن أيضا وصاحب السكن، صاحب السكن يمثل القطاع القوى؛ طالما بيطلع الساكن، أما الساكن اللى بيمثل القطاع الضعيف. أيضا معنى آخر.. رأس المال هنا يمثل قطاع قوى، ورأس المال يكون فى يد فئة قليلة من الناس، وبقية الشعب كله هناك بيمثل القطاع الضعيف، ويجب على الحكومة أن تعمل على حماية مصالح هذه القطاعات الضعيفة.

هناك طبعا أنماط معينة وأنماط محددة، ويستدعى أن تتدخل الحكومة.. بنقول مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى؛ معناه أن الحكومة تحمى القطاعات الضعيفة من القطاعات القوية، ثم تعمل الحكومة على أن تعاد توزيع الثروة بطريقة تدريجية؛ بحيث تكون فعلا هناك عدالة اجتماعية، وبحيث يكون هناك اقتصاد حر.

ثم الحكومة تعمل على أن يعود الدخل مش لعدد قليل من الناس، ولكن الى كل المجتمع؛ التنمية والانتاج لها علاقة كبرى بتوزيع الدخول، ولها علاقة وثيقة بالعدالة الاجتماعية طبعا يحدث تناقض، ولها علاقة أيضا بالعمل.

ونحن فى دستورنا.. أن لكل فرد حق العمل، وإذاً إحنا بالنسبة للكل بنشوف العدالة الاجتماعية فى توزيع الأجور، وأيضا فى حق العمل، كل مساس بالخطة هو فى هذه الأحوال والظروف التى تعطل واقع العمل.

فى نفس الوقت إعطاء كل مواطن فرصة من هذا العمل، فى نفس الوقت إعطاء كل مواطن فرصة متاحة لزيادة مستوى المعيشة، وفى نفس الوقت إعطاء كل مواطن فرصة متكافئة فى الخدمات اللى تقوم بيها الدولة .

إذن يكون قدامنا التأكيد على زيادة الانتاج والتنمية، وفى نفس التوقيت على خلق عمل للعمال، وكذلك التأكيد على المساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وفى ذلك تأكيد على أن انتاجنا الاقتصادى لمصلحة الطبقات التى لم تكن لها فرصة فى الماضى، وبذلك نصل الى الإقلال من تجميع الحقوق فى أيدى قليلة، والإقلال من تجميع ثروة البلد فى أيدى قليلة، وأيضا تقل الفرصة الاقتصادية التى تتجمع فى أيدى قليلة، ويزيد عدد الحاصلين على الدخول الجديدة والثروات الجديدة.

طبعا ده بيحمينا من سيطرة رأس المال على الكل؛ حيث يمنع أى قلة من أن تسيطر على رأس المال. لما بنقول إن المجتمع بتاعنا مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى، لما خطتنا بالنسبة للتنمية تقوم على أن هناك قطاع عام وقطاع خاص، يجب إن إحنا نضع كويس أوى إن القطاع الخاص لكى يشارك يجب أن يقبل أنظمة الدولة، ويعمل بها، ما يكونش فيه احتكار، ما يكونش فيه استغلال، وما يكونش فيه إساءة، ثم فى نفس الوقت يبقى العمل فى حدود الخطة.

ثم فى نفس الوقت يكفل العمل لتحقيق أهداف الخطة بالتعاون مع القطاع العام؛ من أجل المنفعة العامة. ولما بنتكلم على القطاع الخاص، باستمرار بنحط فى رأسنا المؤسسات الكبرى وأصحاب النفوذ وأصحاب الثروات. الجميع.. اللى عندهم مؤسسات كبرى وبنسميهم رأسماليين، وبننسى أن لما بنتكلم عن القطاع الخاص مش بس هما الرأسماليين؛ الشركة الفولانية أو الشركة العلانية أو فلان أو فلان... بتجيب ملايين فى سنتين، اللى هما بيمتلكوا فدانين أو تلاتة أو أربعة أو خمسة؛ دول اللى بيمثلوا القطاع الخاص. فى تجار.. مش حتى تجار كبار ماسكين البلد، تجار صغيرين بيمثلوا رأس المال الخاص.

فى الحرف بالنسبة للصناعة بتمثل رأس مال خاص؛ هى دى المجموعة فعلا بتمثل جزء كبير جدا من رأس المال الخاص، ولكن تملى إحنا بننسى هذه المجموعة؛ لأن هذه المجموعة مجموعة ضعيفة مش مجموعة قوية. ولكن مثلا شركة كبيرة وفيها واحد عنده رأس مال كبير وليه اسم، تملى بنجد فتنة على أساس رأس المال الخاص، ونجد نفسنا ننسى إن إحنا لما بنتكلم على رأس المال الخاص ما بنتكلمش على شركة خماسية أو على عقود أو على فلان أو على علان أبدا.. ونتكلم على رأس المال الخاص بنتكلم على ملايين الفلاحين؛ على اللى هم فعلا عندهم أرض ملكهم، على أصحاب البيوت اللى عندهم بيوت صغيرة ملكهم، على الحرف الصغيرة اللى هو الراجل اللى عنده رأس المال الخاص، بنتكلم على التاجر.. تاجر صغير. لما باجى اتكلم عن التجار أنسى التجار الصغيرين وابتدى آخد بالى من التجار الكبار.

لو جمعنا كل رأس المال الخاص وحسبناه، حصرناه، بعدين صنفناه، وحطينا رؤوس الأموال الكبيرة الخاصة بجانب، ورؤوس الأموال الصغيرة الخاصة بجانب آخر، نجد أن رؤوس الأموال الصغيرة الخاصة تفوق بكثير رؤوس الأموال الكبيرة الخاصة.

وعلى هذا الأساس أرجو أن نفهم دائما لما إحنا بنتكلم عن رأس المال الخاص ماقصدش أبدا المتنافسين اللى عندهم مؤسسات كبيرة بس، ولكن نقصد رأس المال الخاص بمجموع المجتمع؛ فكل دول لهم طبعا لهم الحق أن يدعموا حسب أهدافنا؛ يدعموا على أساس أن يقبلوا الأنظمة اللى إحنا وضعناها، وأن يقبلوا التسجيل فى تحقيق الخطة اللى وضعناها، طبعا بدون شروط؛ لأن إذا بدأنا بالشروط هذا معناه إن إحنا ندخل لكى تسيطر فئة قليلة فى

المجتمع، حتى تجد طريقها فى سنوات قليلة للسيطرة على المجتمع الذى نعيش فيه، وإذا قبلنا هذه المساومات نبقى على طول نطلع عن الخط الذى يجب نسير فيه.

إذا أردنا أن نكون فى مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى يجب أن نهتم بالمنتج الصغير، أن نهتم بالاقتصاد الضعيف؛ المنتج الصغير؛ مثلا الصناعات الصغيرة وصناعات التعدين، واقتصاد ضعيف يتمثل بالفلاح اللى هو بيملك قطعة من الأرض الصغيرة، هو طبعا ما عندوش امكانيات وما عندوش قدرة .

ده طبعا اللى إحنا وصلنا له؛ هو توسع قطاعات التعويم بالنسبة للزراعة وبالنسبة للاتجار، وبالنسبة للتوزيع، وبالنسبة أيضا لتوفير الخدمات. تجد تجميع.. تجد التنظيمات التعاونية تجميع الاقتصاد الصغير على شكل اقتصاد قوى وكبير.

فى نفس الوقت التحقق من الاستغلال، وفى نفس الوقت حل مشاكل الإدارة ومشاكل التنظيم؛ وده طبعا يساعد على النمو الاقتصادى، طبعا على طول القطاع العام ومع وجود القطاع الخاص فى الجمعيات التعاونية؛ يشكل فعلا الأساس للمجتمع التعاونى.

إذا أردنا أن نحصل على المجتمع الذى نهدف اليه – مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى – يجب أن توجه جميع الاستثمارات؛ سواء كانت استثمارات عامة أو خاصة بلا تقليل فى المنفعة العامة. ولكن إذا وجهت الاستثمارات للاستغلال ما نبقاش نعمل على تحقيق منفعة هذا المجتمع سواء كانت هذه المنفعة اقتصادية أو اجتماعية، أى بمعنى آخر يجب أن توجه جميع الاستثمارات لتحقيق الأهداف التى أردناها؛ سواء فى هذا الأهداف الاقتصادية أو الأهداف

الاجتماعية، ويجب إن إحنا نضع فى اعتبارنا أن دور القطاع العام – اللى هو القطاع الحكومى – باستمرار حيكون دور قياسى فى التنمية الاقتصادية.

إذا أردنا إن إحنا نسرع فى التنمية؛ مثلا جينا بعد كده وقلنا إن إحنا عايزين نجعل الخطة تبقى بدل ١٠ سنين نعملها ٨ سنين، يجب إن القطاع العام يقوم بهذا، القطاع الخاص لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يحقق هذه الأهداف.

هذا الهدف هو طبعا مسئولية الدولة، لتحقيق هذا الهدف طبعا دا بيستدعى أن تتولى الدولة العبء لقطاع الدولة، إذا أردنا أن نزيد الثروة ونزيد الدخل القومى. هو أنا طبعا بحب أختم هذا الكلام إن فى المراحل الأولى لأى خطة فى أى بلد؛ بيحصل تناقض بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية.

بيتجه الاقتصاديين وبيتجه العاملين فى كل القطاعات الى التركيز على النواحى الاقتصادية وترك النواحى الاجتماعية؛ يعنى لو قلنا إن إحنا عايزين بعد قليل يشتغل بهدف اجتماعى استصلاح الأرض، يمكن من أصله أنه يشغل الجرارات أكثر أرخص له من إنه يشغل يد عاملة وقوة بشرية؛ لأن يحقق فعلا هدف اقتصادى، ولكن بننسى.. طبعا بننسى الهدف الاجتماعى إن إحنا لازم يكون العمل.

بيحصل تناقض وبيحصل فعلا صراع بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية وعلى هذا يجب إن إحنا ننفذ خطة؛ أهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية، ونحاول بكل الوسائل إن إحنا نصل لباقى الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية.

إلا أن وضع الخطة هو أساسا لتحقيق عدالة اجتماعية، إذا ما مشناش النواحى الاجتماعية بما يتناسب مع النواحى الاقتصادية، يبقى فعلا عملنا تنمية ولكن لم نحقق عدالة اجتماعية، ولن نمنح زيادة فى فرص العمل ولن نحقق مساواة اقتصادية.

طبعا يقال اللى هناك قد يضعنا فى ظروف يجب إن إحنا نوازى دايما بين هذه الأهداف. طبعا الموازنة باستمرار حتكون خاضعة لحكم الشخص فى العمل.. من أهداف القطاع الصناعى فى العمل ... وتوزيع الثروة القومية بما يتماشى مع الصالح العام للمجتمع.

وعلى هذا يجب أن تكون ... الاقتصادية بترشيح بحيث لا ينفع تركيزها .. تركيز الثروة أو الدخل بأيدى عدد قليل، ولكن بالنسبة لتوزيع الثروة وتوزيع الدخل على أكبر عدد من المواطنين.

دا يعنى الاستمرار فى وجود الهدف، ولهذا برضه أكرر مرة ثانية؛ علشان أرجع الثروة وأوزع الدخل على أكبر عدد من المواطنين، يبقى الدولة اللى بتمثل المستثمر نيابة عن العامل ونيابة عن الفرد اللى معندوش رأس مال علشان يعمل التدابير، ولكن أن ندخل فى هذا المجال، ويجب أن نضع فى حسابنا إن ... هو بيمثل القطاع العام ويتسع كل سنة عن التانية بحيث فعلا المجتمع يحصل فيه توازن.

لأن إذا كان القطاع العام غير متوازن مع القطاع الخاص، يبقى باستمرار القطاع الخاص يطالب يطالب بالحكم .. يطالب بأن يسيطر على الحكم بما يمثله فى صالحه. ولكن إذا كان القطاع العام متوازن مع القطاع الخاص، بتقل فرص فئة الرأسماليين من السيطرة على

اقتصاد البلد، ويتحرر الاقتصاد من الجهة المتحكمة، ويكون هناك تجميع الثروة لتنفيذ الخطة الاقتصاديه وتنفيذ الخطة الاجتماعية.

طالما طبعا الجهة التانية المتحكمة يبقى الاستصغار طبعا عراقيل، ولن نوقف هذه الفئات المتحكمة إلا إذا حققنا لها أهدافها التى تتمثل فى؛ أولا: السيطرة على الحكم، ثانيا: توجيه الحكم لمصلحتها؛ حتى تزيد ثروتها وحتى تزيد دخلها.

طبعا هو إحنا بنتكلم فى هذا الموقف بشكل أيضا ورثناه.. المشاكل اللى ورثناها هى مثلا: الاقتصاد الضعيف، ومستويات الانتاج، وأيضا الدخل القليل بالنسبة للفرد، بطالة.. البطالة الموسمية، أيضا الاعتماد على الدول الأجنبية فى إن إحنا نستورد العلاج، وضعف الزيادة فى الدخل القومى فى السنين اللى فاتت اللى بتدعمنا، وهذا يعتبر ضياع وقت.

دورنا الحقيقة لحل هذه المشاكل كلها بزيادة الدخل القومى ومضاعفة الدخل القومى، وللحد من ضعف الدخل القومى يجب زيادة معدلات الاستثمار. إذا زدنا معدل الاستثمار ضعف ما فى هذه الخطة، نقدر نحضر لخطة لخمس ست سنوات مش عشر سنوات. بنتكلم النهاردة على مضاعفة الدخل القومى فى ٥ أو ٦ سنوات. إذا معدل الاستثمار انخفض إذاً لن نستطيع أن نعبر هذه الخطة.

طبعا علشان نزيد معدل الاستثمار يجب أن تكون الحكومة فى وضع يمكنها من أن تزيد معدل الاستثمار، حتى أقلل العملة الأجنبية أو الاعتماد على الدول الأجنبية فى إعطاءنا أو الحصول منها على العلاج، يجب أن نتجه الى الصناعات الأساسية، كل مانجد صناعتنا الرئيسية، تقل حاجتنا الى العملات الاجنبية اللى مطلوبة لأغراض المستثمرين.

مثلا أول برنامج كان عامل ٥٠٪ عملة أجنبية من الصناعة، هذه كانت أيضا يطلعوا ٢٢ ٪ بس من المشروعات الصناعية عملة أجنبية؛ كل ده فى عشر سنوات. طبعا الفرق من ٢٠- ٥٠ ٪ يوصلوا الصناعات الأساسية والصناعات الرئيسية؛ بحيث أنهم لما يعملوا مصنع ويقدروا يجيبوا جزء مثلا من الخارج – تلت المصنع – لكن تلتين ما يقدروش يجيبوه من الخارج.

فى نفس الوقت طبعا علشان نغطى برضه، لازم نشارك فى الزراعة، لازم ندى ما يستطيع التغلب على هذه المشاكل على أساس استغلال كل الموارد فى الدولة، وفى نفس الوقت استخدام القوى البشرية. الزراعة تحتاج أساسا الى مصادر محلية، وعلشان ننشئ الزراعة نحتاج الى تطوير وسائل الرى الصالحة، وطبعا نحتاج الى التعاون مع الصناعة لإنتاج الأسمدة، نحتاج الى الاستفادة من الخبرات الأجنبية؛ علشان نشوف أحدث الوسائل للتنمية.

ونجاح الزراعة طبعا يمكن لنا من استخدام القوى البشرية على أوسع مدى، ونجاح الزراعة يحتاج الى إعادة تنظيم اقتصاد الريف، وهو الاقتصاد القائم على أساس التعاونية؛ يأخد فيها تسويق الخدمات، والتسويق والتوزيع والتعاون أيضا فى الانتاج.

طبعا الدولة الاشتراكية تعتبر هى الدولة التى تعطى لكل فرد فرصة متساوية، وإذا أرادت أن تعطى لكل فرد الفرصة يجب أن تكون الحماية متوفرة، وفى نفس الوقت جميع أنواع التأمينات اللى بتوفرها.

أساسا إحنا طبعا لن نستطيع إن إحنا نعطى كل الخدمات مرة واحدة، ولكن بنركز على التعليم وعلى الصحة وعلى مياه الشرب وعلى الضروريات اللازمة للفرد. دى المتطلبات اللى

إحنا نوفرها دلوقتى؛ نوفر له اللبس، نوفر له الميه، ونوفر له السكن، وأيضا حرصا على المواطن إن إحنا نوفر له العمل.

أما بنقول إن إحنا عايزين نعمل مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى، معنى هذا إن إحنا يعنى فعلا نريد أن نعمل مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى. لما بنقول إن إحنا عايزين نعمل مجتمع متحرر من الاستغلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، طبعا بنعنى أن يكون فيه مجتمع متحرر من الاستغلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى.

إذا كنا عايزين نقيم عدالة اجتماعية وتكافؤ الفرص؛ عايزين نقضى على سيطرة رأس المال على الحكم، عايزين نقضى على الاقطاع، عايزين نقضى على الاحتكار، عايزين نزيد الدخل؛ معنى هذا إن إحنا قطعا بنعمل على هذا.

لما بنقول إن الدولة حتعمل قطاع عام، أيضا وخصوصا بالنسبة لإخوانا المصريين فى سوريا؛ حنعمل قطاع عام، وده دورنا إن إحنا نعمل قطاع عام، ولابد أن القطاع العام حيكون أكبر من القطاع الخاص؛ سواء سيرنا فى طريق... – وهو لا يمثل ثروة – أو سيرنا فى طريق الثروة بالنسبة للسيولة. لابد إن إحنا نصل الى القطاع الخاص، لابد إن إحنا نجمع استثمارات؛ بحيث نضع التنمية الاقتصادية موضع التمييز، وإلا يبقى كل ده ضياع جهود بالنسبة لسوريا.

وأنا هنا بركز على سوريا؛ لأن فى مشاكل حدثت بين مصر وسوريا فى السنين اللى فاتت، ولسه ما اتحلتش أبدا.. لسه فى سوريا لغاية دلوقتى بعد ٣ سنوات. لما بنعمل مؤسسة اقتصادية لسوريا يبقى هذه المؤسسة الاقتصادية لازم حتشتغل، ولازم حتاخد المؤسسات وتمشى فيها، ولازم حيتم القطاع العام.

إذا كنا حنعمل موازنة بين القطاعات ونبتدى نتدخل، وهنلاقى القطاع الضعيف يصبح قطاع قوى، يبقى ما بنعملهاش منظر ولا منظرة بأى حال من الأحوال.

أما بنقول القطاع العام حيتماشى مع القطاع الخاص؛ يبقى لازم القطاع العام يؤمن بأن القطاع الخاص يؤمن بالأهداف اللى إحنا ماشيين بيها، ويبقى النظم موضوعة حتى نطمئن دائما ونسير معها. أما إذا القطاع الخاص غير مؤمن بهذه الأهداف وغير مؤمن بهذه المواقف ويقولوا مفيش فايدة، يبقى كيف نضمن القطاع الخاص مهما عملنا ومهما قلنا، وحنطلع عشر بيانات من السنة اللى فاتت على القطاع الخاص، يعنى لدرجة إن أنا بقيت يعنى غافل عن حاجات، طالما إن القطاع الخاص غير مقتنع؛ لان إحنا بنقول نظام اشتراكى ديمقراطى تعاونى.

نفس الشىء ده حصل هنا فى مصر ولم يقتنع أبدا باى حال، ويقولوا لك عايز بيان جديد.. حتطلع بيان جديد برضه ليه؟ لأن دى عملية يعنى معروفة. رأس المال الخاص بهذا الطريق لن يطمئن إلا إذا ضمن حماية مصادره.

يجب أن نضع فى حسابنا أن القطاع العام يجب أن يتسع؛ بحيث يمثل القطاع الأساسى فى الانتاج، ويبقى هو السبيل الوحيد الذى يمكنا فعلا من أن نحققق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى.

وفى نفس الوقت القطاع التعاونى أيضا يجب أن يتسع؛ بحيث يحمى الفرد من الاستغلال. فى نفس الوقت تساهم الدولة فى قطاعات تانية، أن تتسع أيضا حتى تحمى الفرد من الاستغلال.

إذا كان حد بقى مش موافق على هذا الكلام يقول إنى مش موافق على هذا الكلام. من الأول، إذا كان حد تانى ليه رأى تانى يقنعنا بيه، يقول إن ليه رأى تانى.

صوت : فيه تعليق.

الرئيس : إذا كان حد ليه تعليق؟ اتفضل.

سورى : أوضح لسيادتكم إن فيه بعض هذه المؤسسات لا تعترض السير بالطريق التى رسمته الحكومة، إلا إذا تمكنت من السيطرة.

الرئيس: لكن يجب أن يكون مفهوما أن رأس المال الخاص يجب أن يقبل النظم والأسس التى تضعها الدولة؛ وعلى هذا الأساس يقبل إنه يكون ثقة للآخر؛ بمعنى أنه إذا ابتدى يساوم فلازم المساومة ستجرنا الى أنه لن يطمئن إلا إذا سيطر عليه. ده الدور بتاعكوا، طبعا فى ناس فى المعركة دلوقتى بالمال الخاص، وفيه مساومات.

سورى : تمام .. إن فيه مساومات، وفى الاجتماعات التى تمت هنا فى تموز كان واضح أن هنالك اتجاه جديد؛ يجب أن نهتم بالمؤهل الخاص، وإحنا راعيناه، وكان الغرض من بعد هذا الاجتماع أن يتقدموا السير الجديد الذى تسير عليه البلاد.

السير الأول.. من ناحية الناحية الأولى: أنه كان فيما مضى يستطيع أن يتقدم مثله شخص تان أو للمزايدة لتقيم مشروع من المشاريع؛ سواء كان له وجود فى الخطة، سواء كان له أولوية أو ليس له، وكان عليهم أن يتفهموا هذا الأمر.

ثانيا: كان عليهم أيضا أن يتفهموا أن هذه مشاريع أدرجتها الدولة فى الخطة الخمسية، وأنها تعير هذه المشاريع درجة الاهتمام الأولى. وفى زيادة الاستثمارات – بموجب الخطة – تبدو أنه ما يقل عن الثلثين بالنسبة للاقليم السورى ١٧٢٠ من ٢٧٢٠ .

فإذا كان القطاع الخاص يمشى وبموجب توجيه من الدولة، ماذا يكون هو؟ هذا ما أعتقد، وأن ما أراه مرحبا به إذا كان فيه محاولة للسرقة. القضية تبقى إذا ما كانوا ناويين على إنهم يتحكموا، أم أنهم يعيدوا الوضع على أنه هناك موقف ثان.

الموقف الثانى متفشى بكثرة أو بقله، وأنا أرى فإذا ترك هذا الأمر مثلا ونجح دور السرقة ودور التحكم، أعتقد أنه أمر مهول. طبعا كلنا منتبهون أنه فى حالة التفكير على السرقة إذاً لا سبيل لسياسة القطاع...

الرئيس : النتيجة؟

سورى : أنا شخصيا شايف أنه هناك محاولة للسيطرة؛ بدليل أنهم يطلبوا، وقلت لهم إحنا ما نعطيكم شئ، ولكن نحن كل شئ سبيل أن ننظر لموارده.

الرئيس : إذا طلب رأس المال الخاص لكى يشترك فى تنفيذ الخطة، أولا.. ينتظر من بيان بأن الحكومة لن تؤمم ولن تحفل بأهميته، ما معنى هذا؟

سورى : أولا.. البيان وقتها فى اللجنة، كلنا بنقول نتكلم كلام فى الاجتماع.

الناحية التانية.. من مصلحة الحكومة بتقول إذا كانت الأصل على أنه ناحية نشرك معانا فى هذا اليوم، وبعد سنة وبعد سنتين طلع لنا من هذه ... فلماذا نسرق؟ هذا السؤال، وناحية تقول على أنه العمل هو عمل إذا كانت الدولة ستعمل، لن نعمل على إنه هما بيعملوا مصنع كبير ... نقوم قالبين نفس المصنع فى مصنع آخر. وعلى ما أذكر سيادتكم إحنا اتصرفنا على أنه فى تأمين، وهو بيظل إلا إذا كان هناك سيطرة أو ثبات .

سورى : سيدى الرئيس.. أنا كنت اجتمعت معكم فى اللجنة وطبعا شكونى بعض أصحاب رؤوس الأموال. ما فى شك بالنسبة لنا إن الخطة واضحة؛ وهى أنه يجب أن يزداد الدخل القومى بالنسبة المحددة له. إنما على أساس أن سوريا الآن يجرى فيها تصميم على نطاق واسع وأن هناك رؤوس أموال فى أيدى بعض الناس. ثانيا: الرغبة فى أن هذه رؤوس الأموال تستثمر ولا تهرب للخارج لتكون فى بنوك سويسرا.

فبحسب ما يبدو أن الجماعة لن يطالبوا وليس لهم أى مطمح سياسى للسيطرة على الدولة؛ لأنهم يعرفون أن هذا مستحيل، إنما كان رغبتهم هى أن يحصلوا على نوع من التطمين؛

بأن الدولة لا تؤمم مشاريعهم ومصانعهم إذا ساهموا بالخطة التى ترسمها الدولة. والوضع أنه نحن فى اللجنة تساءلنا ما إذا كان إعطاءهم هذا التطمين؟

أنا شخصيا كنت مقتنع ولازلت بأنه إذا كان رأس المال الوطنى هذا عوضا عن المهرب للبلاد الأجنبية، وينقلب الى عملات صعبة، ويعودوا الى البنوك الداخلية ويستقرضونها ويتعاملون بهذه الأموال من البنوك، فربما هذا يؤدى الى عدم الثقة بالنقد، ويؤدى الى شئ من التضخم؛ باعتبار أن الأموال التى يمكن أن يقام بها مصانع تذهب للخارج. ولذلك سألت فى اللجنة إذا كانت خطة الدولة قائمة على عدم التأمين، ففى حالة انسجام هؤلاء الأشخاص مع سياسة الدولة، يكونون أوفى بالغرض، ورأس المال هذا يمكن أن يستثمر داخليا.

وإذا لجأ الى أساليب تتعارض مع خطة الدولة، عندها الدولة – عن طريق المؤسسة الاقتصادية – يمكن أن تتدخل فى شكل حازم فى الموضوع، وتحل هذا التناقض الذى قام. فالتساؤل هو فعلا هل ممكن على امكانية اعادة رأس المال هذا فى نطاق نظام شبه حر؛ لأن نقل الأموال – وأقول المعلومة الى سيادتكم – حرية النقل، فحرية النقل والخطة إذا لم تطمئنوا؛ فصاحب رأس المال يخشى أن يهدد رأس ماله، وكان نظره أنه من الحكمة أن هذا الرأس المال الوطنى يجب أن يخدم الوطن. هذا هو الموجوب، ويجوز أن يكون لهم اشتراطات سياسية أو اجتماعية، ماعدا ناحية تطمينهم ناحية تأمين فقط.

الرئيس : يعنى عذرا على الكلام.. إذا طلب أن نعلن إن إحنا مش حنؤمنه، هذا اشتراط ولا موازنة؟! طبعا دى تبقى اشتراط.. يعنى غريبة! ولا يعنى معناها إن إحنا خضعنا لهيمنة رأس المال

الخاص الحكومة سواء كان هذا الأمر كمان يعنى إذا طلب أن نعلن. وقلنا هذا الكلام قبل كده مرة واتنين وفى جلسات مرة واتوافق. بعد كده: إذا طلب من الدولة التى تدخل فى التجارة والصناعة ألا تدخل فى القطاعات اللى هما بيمارسوا، ده يبقى احتكار وسيطرة والا يبقى إيه؟ طبعا احتكار الأجهزة. وأنا بقولهم: دول ييجوا عن طريقكم، وليس معنى هذا إن ييجوا وزراء لا.. معنى هذا أن الحكم ينتبه من أجل تحديد مصالحهم اللى هى تكديس ثروة كبيرة؛ وليس معنى أبدا إن سيطرة رأس المال على الحكم أو معنى إن رأس المال يعنى يريد أن يتحكم.

بيجى رأسماليين وزراء.. عارفين من زمان الرأسمالى بييجى وزير – وهذا كان موجودا فى مصر وموجود فى سوريا والأسامى معروفة – وهذا الوزير هو مسئول عن حماية مصالح هؤلاء الناس.

النهاردة عايز إحنا كلنا كحكومة نقبل اشتراطاتهم؟! هل إحنا عملنالهم دور.. دعاية ليساهم فى الخطة.. القطاع الخاص عن مؤسسات الدولة؟ النقطة التانية.. طيب يعنى بنعيب على التهريب والعيب فينا، اذا كنا إحنا النهاردة فى سوريا فى سنة مش بنشتغل بـ ١٠٠ مليون ليرة، وبعدين الـ ١٠٠ مليون ليرة سورية نتيجة عمل الشعب، وبيجو يشيلوهم ويطلعوهم بره ويودوهم بره، هل دى فى مصلحة البلد أو ضد مصلحة البلد؟! طبعا العيب فينا إحنا، ونعالجه إزاى؟ النهاردة مش هيبقى فيه شغل فى البلد، هتستثمر بإيه وهو يهرب الى بيروت؟! ويكون هناك تعامل عن طريق القروض، وبالتالى هنمشى فى حلقة مفرغة؛ لأن بقالنا ٣ سنين نتكلم فى هذا الكلام. مش ممكن أبدا التنمية ولا فى القطاع العام تقدر تمشى؛ لأن القطاع العام هيعرف التنمية وهو يعمل تنمية، مش حيمشى يجمع المدخرات الموجودة فى البلد، ويعنى يتولى هو

استثمارها كقطاع عام. لكن إذا كانت هذه المدخرات ما بتقعدش فى البلد وبتطلع علشان تروح حتة تانية؛ يبقى إحنا مقصرين فى حق بلدنا، ومقصرين فى حق الناس اللى بيشتغلوا فى البلد.إحنا نمكن من زيادة الدخل ونمكن من زيادة توزيع الثروة.

فالمهم عندنا هنا تعبيرات زى ما حصل بقى خاصة بالتضخم. طبعا أعتبر أن هذه تعبيرات لا تنطبق على الواقع؛ لأن إذا كانت الفلوس هتطلع بره، وإحنا فى سوريا منقدرش نقول إن إحنا بنشتكى من التضخم، ده إحنا بنشتكى من الانكماش نتيجة تهريب الأموال الموجودة؛ فعملية التضخم غير واردة بالنسبة لسوريا.

ولكن اللى ينقصنا هو تنظيم الاقتصاد فى سوريا، على أساس إن إحنا فعلا بنحفظ فلوسنا فى بلدنا وبنحفظ مدخراتنا فى بلدنا، ثم نستثمر هذه المدخرات فى داخل البلد. ولكن اذا جبنا مزيج وعملنا مزيج وجبنا شغلنا طول السنة وإديناه للأقلية – على أساس الأوضاع اللى ورثناها – والدخل راح الى عدد قليل من الناس، وأخذوا هذه الفلوس وطلعوا بها على بره، طب إيه الحل؟ والبعض يشتغلوا على أساس تسهيلات ائتمانية اللى بيخدوها من البنوك الداخلية – طبعا البنوك بتديهم أفضل التسهيلات الائتمانية – لن نستطيع أن نقوم فى أى جانب؛ لأن الحكومة سابت الفلوس وتطلع بره؛ فالاستثمار فعلا لن يجمع.

سورى: أفضل أن أتكلم عن المبدأ اللى سيادتك أشرت اليه وهو من الناحية العامة.. هذا الكلام يرسم قواعد عامة يعنى بيرسم مبادئ أصيلة مبادئ أساسية . فالأسلوب اللى بتراه الدولة هو المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى، طبعا مثل هذا المجتمع له قواعد وله مبادئ، هذا اللى سيادتك أشرت اليه. اذا كان فى الموضوع تفصيلا من الناحية الاقتصادية منغيرش دماغنا عشان يقيس

نفسه على وضع معين وبيبجى للمشكلة أو الثغرة الموجودة. ده من الناحية العامة أما من ناحية الموضوع نفسه فالكلام عليه بالفعل ويترد عليه، فيبقى الوضع يختلف يجعله عما جرى، عليه فالاوضاع اللى بتسمح إن يبقى فى ثغرات وتنفد من المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى.

سورى: سيادة الرئيس.. الاشتراكية التى نريدها يجب أن تكون محددة المعالم ومعلومة للشعب؛ بحيث أن الشعب يعلم أن يتعامل مع الدولة. ما هى الأسس التى يتعامل بها مع الدولة؛ بحيث أن المواطن يعلم علاقته بالدولة تقوم على هذه الأسس؟ ولما قلنا إننا نحن نتولى المبدأ الاشتراكى التعاونى الديمقراطى إنما هذه الاشتراكية لم تحدد معالمها.

سيادة الرئيس معلوم سيادتك أن الاشتراكية مجالها واسع، وأن الاشتراكية من الأسس التى تسمح أن يكون هناك اشتراكية وطنية؛ أى بمعنى أنه أى شعب من الشعوب يستطيع أن يضع بنفسه نظم قائمة على أساس المبادئ الاشتراكية، وأن يتبنى هذه النظم وان يجعلها هى المبادئ الرئيسية التى ترتكز عليها سياسته الاقتصادية والاجتماعية. الاشتراكية التى تطبق فى الاتحاد السوفيتى غير الاشتراكية التى تطبق فى يوغسلافيا وغير الاشتراكية التى تطبق فى الصين الشعبية، وكل من هذه الاشتراكيات تختلف من حيث الأسس ومن حيث التطبيق الذى يجرى. ولكن عندما قمنا بالاشتراكية.. قمنا بالاشتراكية وأبقينا على النظام الاقتصادى السورى، قمنا بالاشتراكية ولم نقل هل الاشتراكية ستصل بالنسبة للدولة – من حيث أن الفكرة الأساسية – هل ستصل الى عوامل أساسية أم أنها ستتعدى هذا القطاع الى صناعات استهلاكية، الى كل مدى الى كل مجال من المجالات فى الحياة السياسية؟ الاستغلال أو الاحتكار ممكن أن يقوم على

أسس أخرى، لا يجب القول بأن الدولة هى الوحيدة القادرة أن تتدخل أو أن الدولة هى تؤدى الأنشطة فى منشآتها الاقتصادية أو الصناعات الاستهلاكية، فالاستغلال والكلام عن حالة خاصة قائمة بذاتها، ويمكن أن تعارض هذه الحالة الخاصة القائمة وفقا للمقتضيات بالنسبة لقضية الاستغلال فى حد ذاتها.

الرئيس: طبعا تأكيدا للكلام اللى أنا قلته لا يمكن فى أى دولة أنه يصنف موضوع؛ لعدة أسباب السبب الأول: فرق الأسعار.. وفى السنة اللى فاتت طلب من الدولة أن تساهم بجزء كبير بالنسبة من الاستثمارات، وهذا يعنى أن الدولة ستتجه فى الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرئيسية والصناعات الأساسية لما هنوصل لدول هنجد أن الدولة تشمل ٨٠٪ من الاستثمارات، وتعطى ٢٠٪ من الاستثمارات للقطاع الخاص. وإذا فرضنا أن القطاع الخاص بياخد ٨٠٪ والدولة تاخد ٢٠٪، لن يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بهذا العمل؛ فإذاً التصنيف غير ممكن فى الوقت الحالى.. مقدرش أقول إن الدولة هتاخد الصناعات الأساسية، ما السماد صناعات أساسية. أنا بتكلم عن منشآت ستقوم بالاشتراك فى بعض الصناعات الأساسية مثل السماد، بعد كده مش هيبقى غير الصناعات الأساسية وهى هتجيب بقى الصناعات الاستهلاكية. وبعدين إذا أردنا إن إحنا مثلا نضاعف فى الـ١٠ سنوات؛ بعد كده يمكن نقل عن ١٠ سنوات تبقى الدولة بتاخد عبء كبير جدا قد يصل الى ٨٠٪؛ أكثر من الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الهدف اللى أنشئت عشانه.

إذاً التصنيف بعتبره ضار جدا وغير مفيد؛ لأن أعباء الدولة لم تحقق على... ما أقدرش أبدا النهاردة نصنف ونقول إن الدولة تاخد الصناعات الثقيلة وأسيب الباقى. طبعا من مصلحتى كدولة إن أنا ميكنش عندى انتاج فائض عن حاجتى ... وأن نساعد فى بحوث فى الصناعة.. مصنع من مصانعى. أيضا من مصلحة الدولة إن أنا مديش فرصة للاحتكار مديش فرصة للاستغلال، بعدين يجب أن لا ننسى أن هذه المبادئ فى المجال اللى إحنا بنتكلم عليها.

هناك أوضاع وعايزين إحنا نرتب هذه الأوضاع.. هذه الأوضاع الجديدة لازم تكون مبنية على عاملين: العامل الأول.. هو ألا تكون الثروة فى يد فئة قليلة من الناس ولاتكون قوية اقتصاديا، ولكن يجب أن تكون الثروة فى يد أكبر عدد من الناس الثروة متكنش فى خدمة أفراد معينين أو قلة معينة، ولكن الدخل العام يجب أن يكون فى خدمة الصالح العام. بعد كده دا بالنسبة للدخل.. الثروة المفروض أن تكون فى إيد أكبر عدد من الناس؛ يعنى إيه؟ الحكومة هى اللى ممكن تمثل الفلاح وتمثل العامل وتمثل المواطن اللى معندوش اقتصاد قوى. لما بقول ان الثروة متبقاش فى يد عدد قليل من الناس يعنى إن الحكومة هتدخل علشان تكون صاحبة رؤوس أموال وصاحبة استثمارات، لا لمصلحة الوزراء ولا لمصلحتنا إحنا ولكن لمصلحة القطاع الكبير من الشعب؛ اللى هو يعتبر قطاع ضعيف وماجتلوش الفرصة أنه ياخد الفرصة المتكافئة.

النقطة الثانية.. وهى توزيع الدخول.. توزيع الدخول يجب أن يكون على أكبر مستوى بما يكفل العدالة الاجتماعية. طبعا إذا إديت الثروة لعدد قليل من الناس، إذاً معنى هذا أن الجزء الأكبر من الدخول سيعود لهؤلاء الناس؛ إن على قد ثروتهم فى الاستثمار على قد الدخل العائد

اليهم. وده طبعا يستدعى أن الحكومة تكون أيضا مساهمة بجزء كبير؛ بحيث أن الدخول اللى بتروح لهؤلاء الناس تعتبر دخول قليلة بالنسبة للدخل اللى بيروح لباقى المجموع.

وبعدين برجع تانى بكرر الكلام اللى قلته قبل ما أتكلم على رأس المال الخاص.. تملى بيتجه فكرى – أو كل واحد يتجه فكره – الى الأسامى المعروفة والى المؤسسات الكبيرة المعروفة، ولو أن هذه المؤسسات لا تمثل الجزء الكبير من الناس .. الجزء الكبير من رأس المال الخاص؛ لأن رأس المال الخاص بيتمثل فى ملايين الفلاحين اللى بيملكوا أراضى صغيرة، يتمثل فى التجار الصغيرين، يتمثل فى الصناعات الصغيرة، يتمثل فى الصناعات الحرفية، ويتمثل فى عدد كبير، يتمثل فى أصحاب المساكن.

لكن تمللى لما نقول رأس المال الخاص، يبقى على طول بييجى قدامنا اسم فلان وفلان وفلان، علما أن دول قد لا يكونوا بأى حال من الأحوال ١٠٪ ، أو ١٥٪ من مجموع رأس المال الخاص.

بعدين ده بالنسبة للنقطة الأولى نقطة التحديد والتصنيف، هم النهاردة إفرض رأس المال الخاص مادخلش فى المشاريع اللى إحنا مثلا مكلفينه بها، طب الحل النهارده لهذا إيه؟ ليس أمامنا من حل إلا إن إحنا ندخل فى هذه المشاريع ونعملها، ولازم نعلمها وإلا نبقى فشلنا فى تنفيذ الخطة، ولن نستطيع أن نأخذ هذه الخطة ونبدأ نقول كلام فارغ للناس، ونبص نلاقى بعد خمس سنين نقول هنحقق ٤٢٪ أو ٤٠٪ زيادة فى الدخل.

هنلاقى نفسنا ماحققناش أبدا أى شئ؛ لأن إديت أنا التلت لرأس المال الخاص ورأس المال الخاص ماقامش به، وقام بـ ١٠٪ منه أو ٢٠٪ أو ٢٥٪؛ فبالتالى الـ ٧٥٪ لازم أقوم بيهم.

بعد كده نرجع للناحية السيكولوجية وناحية تهريب الأموال وكنت أنت وزير خزانة فى أول الوحدة [فاخر الكيالى] وقلت لى مرة وإحنا قاعدين: إن اتهرب ٨٠٠ مليون ليرة.. لو تفتكر كنا قاعدين فى قصر الطاهرة وكنا بنبحث هذا الموضوع.

سورى : موجود، والأموال السورية تقدر من ٧٠٠ الى ٨٠٠ مليون ليرة سورية.

الرئيس : إذن كان هذا الكلام فى أول شهور من الوحدة، وإن هذا التهريب يعنى كان موجود من قبل الوحدة.

سورى : تهريب قليل عن الاستثمار وذلك كان من فترة.

الرئيس : لا.. كان كلامك على أساس أن رؤوس الأموال ما بتقعدش فى سوريا ورؤوس الأموال بتخرج الى الخارج، وأن باستمرار تهرب رؤوس الأموال الى الخارج؛ لأن مفيش ثقة .. حكاية إنه مفيش ثقة دى مش جديدة يعنى بعد الوحدة.

إذا كنا بنقول إن هذا عامل نفسى، فهو عامل نفسى مزمن يعنى، ومش وضع نفسى قادم حديثا؛ لأن إحنا قلنا عايزين نعمل مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى، وقطعا هذه العملية تحتاج الى علاج.

أما بنرجع لعملية الأسعار.. الأسعار ارتفعت لأن سعر الدولار وصل الى ٤١٥ و٤٢٠. طبعا إحنا نعتبر فى هذا الموضوع مقصرين، لسبب؛ لأن إذا كنا إحنا بندى للاستيراد سعر الدولار بسعر رسمى... ثم أسعر بعد هذا السلع؛ وخلى السوق سعره زى السلع ولا يحدث تناقض. ولكن الحرية أن أشترى من السوق، هناك ناس بتكسب.. ناس بترفع، الموجود النهارده هى بورصة وطبعا هناك عدد من الناس بيكسبوا.

وبعدين أى دولة أجنبية النهاردة تستطيع إنها تعمل هذا العمل، والعملية فى هذا الأمر هى سعر الصرف. ولكن الراجل لما يقولى عايز أستورد مصنع مثلا وأديله أنا السعر الرسمى.. الراجل اللى عاوز يستورد سلعة أديله بالسعر الرسمى، فلازم يدينا السلعة بالسعر الرسمى. طالما هناك إدارة وهناك بورصة وناس تقدر تتدخل فى سعر الدولار؛ يبقى من مصلحتهم إنهم يرفعوا سعر الدولار وبالتالى ترتفع أسعار السلع.

إذا كان الراجل اللى بيستورد بسعر الدولار الرسمى فيرفع هو ليه السعر؟! هذا الكلام حصل عندنا فى سنة ٥٦ ؛ كان سعر الجنيه زى السعر الرسمى بعد العدوان نزل، وكان فيه محاولات، هل أثر على سعر السلع؟ ما أثرش على سعر السلع.

طبعا الذى يحدث اليوم من الحرية فى الاقتصاد؛ حرية النقد هى التى تسبب كل الغلاء الموجود.

سورى: سيدى الرئيس.. لو نظرنا الى الماضى، كان هناك سوء توزيع لثروات الناس، وقلنا لن نؤمم إلا إذا حدث استغلال، وكان أصحاب المطاحن يستغلوا الناس. وكان هناك استغلال واضح

لأصحاب رؤوس الأموال من الأغنياء، وكانوا هم يريدون فعلا التأثير على السياسة واستغلال الوضع لصالحهم الخاص، والتأثير على الوضع السياسى.

سورى : سيدى الرئيس .. بأعتقد ما فى خلاف إطلاقا على المبادئ التى تفضلتم بها فى الأول؛ من خلق مجتمع ديموقراطى تعاونى اشتراكى يحقق النمو ويحقق توزيع العدالة، إنما هنالك ربما خلاف من وجهة النظر فى أفضل السبل فى الاقليم السورى لتحقيق هذا الهدف. ولذلك التطمينات التى أشير اليها فى هذا الصدد؛ بأعتقد من شانها أن تشجع أشخاص ليساهموا فى التنمية وفى زيادة الدخل القومى، والحكومة تعمل أن تكون هذه الزيادة موزعة حسب الأسس المقررة.

أعتقد أن هنالك لفترة طويلة من الزمن – ١٠ سنوات ربما أو أكتر – مجال كافى لتدخل الحكومة فى أى صناعة أو فى أى خطة تنمية، وهنالك بالوقت نفسه مجال كافى ليدخل الرأس مال الخاص، وأكرر هنا ما تفضلتم به سيادتكم أنى لا أقصد الرأسمال الخاص فقط الأشخاص الرأسماليين الكبار. كذلك تنظيم اشتراك الأفراد ذوى الدخل المحدود سواء كانوا فلاحين أو عمال؛ عن طريق تنظيم انتاجهم ومساهمتهم فى التنمية عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية تسليفية، انتاجية، التسويق.. الى آخره. ممكن تنظيمهم ضمن النظام القائم الى هذه الجمعيات؛ كى تساهم فى جعل هذه الطبقات منتجة منظمة، وبنفس الوقت مزاحمة للقسم الآخر.

وأعتقد أن هنالك مجالا واسعا، وطالما أن الدولة قد أقرت سبيل التخطيط والتنظيم وعمل خطة لخمس سنوات فخمس سنوات تالية، وواضح فيها الشئ التى تريد الدولة أن تحققه فى سبيلين؛ السبيل الأول مطلق، وهو زيادة الثروة القومية ومضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات،

والسبيل الآخر، وهو توزيع هذا الدخل على كافة المواطنين؛ على أساس تكافؤ الفرص وخلق فرصة العمل لكافة المواطنين.

وباعتقد المجال واسع؛ ولذلك بأعتقد الشئ الذى تفضل فيه السيد نائب رئيس الجمهورية – السيد كحالة – فى التطمين، هذا هو من شأنه أن يمكن القطاع الخاص أن يسهم الى أكبر قدر ممكن فى التنمية. والحكومة طبعا من فوق رأس الجميع تسعى الى أن تكون هذه الزيادة موزعة حسب الأسس التى تبنتها الدولة.

هنالك مثلا امكانية لو فرضنا بعض الشركات الكبيرة هنالك بقيود مفروضة على نسبة الربح، اللى يمكن أن يوزع على اشتراك رأس المال فى أى عمل يقوم به ولو كان رأس مال خاص، يعنى الرأس مال الخاص غير مطلق الحرية فى أن يجنى ٢٥ و ٥٠ ٪ ، هنالك حدود وضعتها الدولة بنسبة معينة لربح رأس المال الخاص، كذلك الدولة هى رقيبة – كما قلت – على رأس المال الخاص بحيث تمنعه من الاستغلال ومن التحكم ومن الاحتكار.

وأضيف – إذا سمحت سيدى الرئيس– ملاحظة عابرة على القسم الأخير من كلمتكم؛ فيما يختص بالاستيراد وفى النظام القائم فى الاستيراد فى الوقت الحاضر فى الاقليم السورى.. الواقع صحيح أن من يعطى إجازة الاستيراد قد يذهب الى مكتب القطع وياحذ ثمن القطع ويشترى القطع بالسعر الرسمى من مكتب القطع، وهناك آخرون يذهبون الى السوق الحر ويشترون بنسبة أعلى، إنما الأساس أن إجازات الاستيراد لا تعطى ولم تعطى منذ سنتين إلا للحاجات الضرورية التى تقر بها الحكومة؛ ولذلك من يحصل على إجازة الاستيراد قد حصل عليها لأن الحكومة قد أقرت أن هذه المادة هى ضرورية؛ إما للتنمية أو للتصنيع أو لحاجات التموين أو لغيرها.

إنما موارد البلد من النقد الأجنبى لم تكن كافية لتسد فى هذه الأوقات فى السنين العجاف كافة الطلبات الضرورية من تموين وتصنيع وتنمية فى السنة اللى فاتت؛ ولذلك جعلت بعض الأفضليات كما هى ضرورية جدا جدا لأن تعطى كحاجات الحكومة؛ مثلا تعطى فى القطع الرسمى وما هو أقل وحاجات التموين الضرورية، كذلك تعطى بالسعر الرسمى والباقى يأخذ طريقه الى السوق الحر .

الرئيس: هو بالنسبة للتطمين.. بعد التصريحات التى قالها كحالة، ووزير الخزانة إدى تصريحات بالنسبة لرأس المال الخاص، ووزير الصناعة قال: إن رأس المال الخاص مطلوب.

ما هو المطلوب للتطمين؟ تطمين إيه؟! وبعدين على قد ما اتكلمنا على رأس المال الخاص يطلع سؤال ونقطة استفهام، القطاع العام.. دوره.

سورى: كما ذكر السيد كحالة فيه من ٢٧٢٠ هناك ١٧٢٠ للقطاع العام.

الرئيس: أعطيت أنا تصريح عن القطاع العام.

سورى: بمجرد إقراره نكون نحن مسئولون عن تنفيذه.

الرئيس: القطاع العام هو ملك للشعب، يأتى هنا السؤال.. هل فيه هنا إيمان بالقطاع العام؟! هذا هو السؤال فعلا، أريد أن أسمع. هنا مثلا المؤسسة عملت إيه بالضبط؟! أعتقد أن العيب الأساسى فينا، يجب أن نهتم بالقطاع العام، وأعتقد أنه إذا لم يسير بالطريقة التى نمشى بيها، لا بد أن يسير بطريقة أخرى غير اللى ماشى بيها، ولا بد أن تكون طريقة سوية؛ لأننا سنضيع إذا لم نفعل ذلك.

ليس أمامنا إلا أن نتخذ إجراءات ثورية وإلا لن نحقق الهدف اللى بنقوله؛ تنمية الدخل القومى، وعدالة اجتماعية. أصحاب رؤوس الأموال لن يتركونا وسيدوخونا، كل ما نصل عند نقطة معينة يدونا تصريح.

والسؤال هو.. هل نحن مؤمنين بالكلام اللى إحنا بنقوله: إقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى؟! إذا كنا مؤمنين بهذا الكلام ندور على الثغرات اللى فى نظامنا الاقتصادى ونغطى هذه الثغرات. هل نحن أمناء على البلد لو تركنا الأموال تخرج الى خارج بلدنا؟! هل هذا عمل لصالح البلد؟!

لما نقول إحنا عايزين نجمع استثمارات علشان نعمل تنمية، وبعدين فلوس هذه الاستثمارات مالقهاش وألاقى الفلوس طلعت بره علشان يعملوا استثمارات فى بلد أخرى! بالنسبة للجزء الثانى من الكلام.. وهو الجزء الخاص بالاستيراد.

سورى: سيدى الرئيس.. بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية أظن أن وضعها فى القانون هى تدخل فى المجالات التى يحجم القطاع الخاص عن القيام بها؛ المسارات التجارية والزراعية والصناعية. وجدنا صعوبات فى البحث عن أشخاص يقوموا بمثل هذه الأعمال فى الوقت الحاضر.

الرئيس: أنا باعتبر المؤسسة الاقتصادية الحقيقة تساوى رأس المال الخاص، مش معنى إن رأس المال الخاص أحجم عن المشاريع التى لا تربح، ويأتى هو يأخذ المشاريع التى تربح ويترك للمؤسسة الاقتصادية المشاريع التى لا تربح؛ معنى هذا أننا فى نظامنا الاشتراكى نعطى مثل سئ جدا، على أساس أن المشروعات التى تقوم بها الدولة هى مشروعات خاسرة ، أبدا.. إيه الفرق بين المؤسسة الاقتصادية والشركة الخماسية؟ هذه تمثل فلان وفلان وفلان ودى تمثل ملايين الناس الذين لم يستطيعوا عمل شركة.

إذا كنت بأقول أعطيها المشاريع التى يحجم رأس المال الخاص عن القيام بها لأنها بتجيب ربح قليل، المؤسسة الاقتصادية لما بتقوم بمشروع بتساهم الدولة بـ ٣٠٪ من رأس مال هذا المشروع ويحققوا ربح مثل رأس المال الخاص. المؤسسة الاقتصادية هى أن يدخل القطاع العام فى الاقتصاد.

سورى: القسم الآخر إذا سمح لى سيادة الرئيس.. بالنسبة للقطاع العام، حتما فى قناعة أن هناك مسائل حتما يكون موجود فيها القطاع العام وموجودة فى الخطة، ومكلفة وزارات مختلفة؛ زراعة، تكون فى أعمال للأشغال، تكون فى أعمال للرياسة، تكون فى أعمال تنفذ الخطة فى القطاع العام، الـ ١٧٢٠ المليون ليرة المعتمدين للقطاع الفنى فى القطاع العام .

الرئيس: هنا أيضا فيه كلام بالنسبة للقطاع العام .. القطاع العام والعمل فى المشاريع التى لا تعود بعائد، والقطاع الخاص والعمل فى المشاريع التى لها عائد.. يعنى القطاع العام يقوم بمشاريع فى البناء ، الرى، الصرف، والقطاع الخاص يقوم بالخدمات، لما نيجى نتكلم فى القطاع العام، بنتكلم فى الصناعة.

سورى : الصناعة والتعدين .

الرئيس: ويترك المشاريع التى لها عائد مباشر للقطاع الخاص.

سورى : داخل فى الخطة التعدين والبترول والمعادن.

الرئيس: برضه فيه نقطتين.. التعدين، إذا كان حد بيدور على التعدين كنا استبعدناه [من الخطة] ، البترول أيضا والبحث عن البترول عايز فلوس، من سيبحث عن البترول؟ دا اللى أنا أقصده، يعنى المصانع اللى بتتبنى فى البلد علشان تجيب أرباح؛ سواء كانت صناعة استهلاكية أو صناعة أساسية، يجب أن يدخل فيها القطاع العام. دا اللى اقصده مجيش أقول أبدا، طب مين اللى هيدور على البترول؟ مفيش حد، مين هيعمل تعدين؟ مفيش حد. مين هيعمل طرق؟ مفيش حد، مين هيعمل كبارى؟ مين هيعمل سد الرستن؟ مين هيعمل ترع ومصارف؟ مين هيعمل جسور وكبارى؟ مفيش حد.

هذا هو ما يقوم به القطاع العام، القطاع الخاص يدخل فى صناعة الغزل والنسيج اللى لها عوائد مباشرة. قطعا لما أتكلم على القطاع العام لازم أحط فى حسابى القطاع العام فى كل هذه الأمور. عايز أؤكد القطاع العام ودوره فى خطة التنمية، وأهميته فى تحقيق مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى، وأهمية القطاع العام فى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل. لكن لو جبت المشاريع التى لها عائد وأديها للقطاع الخاص وأقول القطاع العام هياخد الباقى؛ يبقى القطاع العام هيقفل فى هذه الحالات.

أيضا هناك نقطة.. بالنسبة للمسئولين يسهروا مع مين؟ هل بيسهروا مع الفلاحين, ولابيسهروا فى القعدات اللطيفة والقعدات الطرية؟! طبعا بيسهر فى القعدات الطرية مع الطبقة الرأسمالية يقعد للساعة ١٢ ويتعشى وياكل كويس ويروح الساعة ١٢. مش معقول هيروح يقعد مع العامل أو يروح يسهر مع الفلاح! أولا.. هو يعتبره مش طبقته، ثانيا.. مش هيديله ميزات اللى هيجدها فى القعدات الثانية، وبالتالى طبيعة النفس ستتأثر طبعا بأفكار معينة وناس معينة، وبالتالى لن يتحدث عن الفلاحين.

وبالتالى هذه الطبقة الرجعية، اللى بيحمينا منها إيماننا بالمبادئ، وإن إحنا نشتغل علشان نخدم البلد ونعمل لما فيه الصالح العام. وبالتالى فمن الطبيعى أن نتحيز للطبقة التى ننتمى اليها، للناس اللى نلتقى بيهم؛ إذن لازم نحط فى حسابنا إن فيه طبقات، وهناك طبقة نحن نعمل الآن على الاقلال من نفوذها وعلى الاقلال من سيطرتها، ونعمل على أن نعطى منها جزء الى مجموع الشعب.

إذن لازم نؤمن بالمبادئ لكى نحققها، وإحنا.. إحنا شخصيا تصرفاتنا بتبان إنها تصرفات رجعية. إذن نحن كحكومة، الشئ الوحيد الذى يحمينا من أن نساير طبقة المستغلين أو الرأسمالية إن يكون عندنا مبادئ.

الوزير مثلا بالليل هيقعد مع مين؟ إذا راح نادى الجزيرة مثلا هيقعد مع مين؟ هيقعد فعلا مع طبقة مش هى الطبقة التى نعمل من أجلها، هيسمع كلام مين؟ هيسمع كلام طبقة مش هى الطبقة التى نعمل من أجلها، وهذه الطبقة باستمرار، ستعمل على إيه؟ على أساس إن الكلام كله هيتجه لهدم كل ما نعمله هنا؛ لأنهم يعتبروا أن هذا الكلام لا يتماشى مع مصالحهم.

ثانيا: أن يكون عندنا مبادئ ومؤمنين بهذه المبادئ؛ نعمل من أجل طبقة معينة هى الطبقة التى تمثل القطاعات الضعيفة، وموجودين هنا علشان نعمل من أجلها.

إذا نسينا هذه المبادئ وإذا سرنا مع الطبقة الرأسمالية؛ الطبقة اللى هى لها النفوذ وعندها السيطرة، بنبص نلاق نفسنا بننحاز الى هذه الطبقة. هذا الكلام لينا إحنا كوزراء ، أما آجى بعد كده وأمسك المديرين العامين فى الوزارات والموظفين درجة أولى ودرجة تانية هنلاقى نفس الشئ. هذا يحدث؛ بدليل الوسايط والكلام اللى بيحصل، وسيكون هناك جهاز تمللى هيحب يمشى الأمور لتمس مصالح فئة معينة؛ وهى الفئة القادرة. وفى نفس الوقت صعب قوى إن واحد من القطاع الضعيف هيقعد يمشّى، دا طبيعة موجودة، فيه تحيز.

إذن الجهاز لن تكون عنده القناعة بالكلام اللى بنتكلم عليه ويجب أن يفرض عليه فرضا، وإن فى نفس الوقت يحصل فيه تغيير، وإلا نبص نلاقى نفسنا نمشى فى طريق ولا نستطيع أن نكمله.

فتردد القطاع العام هو ترددنا إحنا، وبعدين إذا كان الجهاز غير قانع بهذا الكلام فيجب إن إحنا ما نخلهش ياخد الفرصة، يقتنع أو لا يقتنع يجب أن ينفذ.

تيجى بعد كده النقطة الخاصة بالمؤسسة والاستثمار ، لغاية دلوقتى إحنا مش عارفين إزاى ننظم الاستثمار فى القطاع العام؛ برضه لأن إحنا متحيزين للقطاع الخاص. نسيب القطاع الخاص ياخد الفلوس ويطلعها بره، ونفضل بعد كده نلف فى دايرة مفرغة وفى النهاية نقول القطاع العام مش لاقى فرص للاستثمار، ومفيش امكانية للاستثمار!

هنا فى مصر القطاع العام يستثمر، هل يستثمر من الميزانية ، هو يستثمر من الثروة الموجودة فى البلد.. من الفلوس الموجودة فى البلد. لا بد أن نوفر الفلوس للقطاع العام حتى يستطيع إنه يمشى، ودى طبعا تعود للنقطة اللى بنتكلم فيها وهى التردد بالمنسبة للقطاع العام.

يجب أن تكون هناك خطة لتنفيذ هذا الكلام، يا إما تسهيلات ائتمانية، أو تسهيلات دفع. توفير الدولارات.. مفيش بلد بتعمل هذا الشئ يا إما انجلترا أو ألمانيا وأمريكا وأخيرا بعض الدول الأوروبية. نمسك الهند مثلا.. نمسك خطة التنمية فى الهند، جزء كبير منها مبنى على القروض وتسهيلات ائتمانية وعلى تسهيلات فى الدفع. أيضا نعمل حسابنا فى هذه العملية ازاى نوفر الحصول على احتياجاتنا مش ضرورى بالدولار، نحصل على احتياجاتنا بالقروض، نحصل على احتياجاتنا بتسهيلات ائتمانية، وفى نفس الوقت العملة الحرة لا بد أن تكون فى إيدينا . الوضع الموجود لا يمكن أن يستمر.

بنعمل خطة، بس مفيش العوامل التى تمكن من وضع هذه الخطة. وفى نفس الوقت ياخد الفلوس ويمشى وياخدها يوديها لبنان، بدل ما أنا آخد هذه الدولارات واستخدمها فى استيفاء مطالبى.

إذا كنا هنمشى فى سياسة التنمية وسياسة التنمية هتحتاج الى استثمار، كل الدول اللى مشيت فى سياسة التنمية اتبعت هذا الطريق. ما أقدرش أقول إننى عايز أعمل خطة وبعدين أترك جزء أساسى من نظامى الاقتصادى سئ.

سورى: سيدى أعتقد أن الاوضاع فى خطة التنمية فتحت مجال للقطاع الخاص؛ بسكوتنا بعض الشئ أو بتشجيعنا له فترات متعددة بتصريحات متعددة، أشعر وكأننا نستجديه. كان ممكن يزول هذا الشعور من صف القطاع الخاص لو أننا دخلنا فعلا فى منافسة معه عن طريق المؤسسة الاقتصادية، وعن طريق أى جزء من القطاع العام، يدخل فى الصناعة أو التجارة أو العمليات الانمائية اللى دخلت فى الخطة، والتى سمحت للقطاع الخاص من مساهمته.. كان ممكن إن إحنا ندخل ونباشر هذه العملية.

فلما تحدثنا مع القطاع الخاص مطولا فى مساهمته كان بقصد التشجيع، ولكن هذا التشجيع انقلب الى نوع من إشعار القطاع الخاص بأن لا بد من دخوله، وإن لم يدخل فإن الخطة لا يمكن أن تنفذ.

طبعا إحنا هذا الشعور ما ساهمنا فى إيجاده، ولكن وجد عند المساهمين فى القطاع الخاص. وعندما توقفنا عن المنافسة وعن التنفيذ جعل القطاع الخاص يفرض شروطه على

الحكم، وأعتقد أن هذه الشروط كثيرة جدا فى التقارير اللى تفضلتم سيادتكم عنها؛ تشويه المعاهدات أو شروط التسليم. لذلك تبقى العملية هى فعلا أنه ندخل فى الواقع المنافسة؛ باعتبار إن رأس المال لا يمكن أن يؤمن إلا بمنافسة.

ويلاحظ على عمليات الحكومة فى القطاع الخاص أنه كثير من العمليات اللى دخلت الحكومة فيها، وأنا أضرب مثل على ذلك.. المصرف الزراعى...

دخل المصرف الزراعى فى عمليات شراء السماد فاستطاع تنزيل الأسعار، واشترى سماد فى حدود ٣٠٪ من الاستهلاك، ومع ذلك لايزال الاقبال من القطاع الخاص على طلبات الاستيراد مستمرة؛ والسبب فى ذلك أن شعروا – القطاع الخاص – أن استيراد السماد هو عمل تقوم به الحكومة، وإذا تخلوا عنه فقدوا أرباحهم المحددة التى يمكن أن يحصلوا عليها.

وكذلك الآلات الزراعية وكذلك عمليات استيراد البذور، دخل فيها المصرف الزراعى.

أنا أضرب هذه الأمثلة فى حدود الزراعة، وأعتقد أنها لو انتقلت الى حدود أخرى ينطبق عليها نفس المثال. فهذا دليل عملى على أنه يمكن رأس المال الخاص إنه يدخل فى العمل عندما يشعر أن الحكومة تدخل عن طريق المؤسسة الاقتصادية؛ مثلا بالنسبة للصناعة.. بمجرد الدخول دون انتظار إحجام القطاع الخاص، وندخل ونستبق. حتى كان هذا الموضوع أثير فى اجتماع سيادتكم فى المرة السابقة فى دمشق، وكان حديث على أساس أن ندخل فى العمليات الصناعية دون انتظار القطاع الخاص فى المساهمة فى ذلك، وهذا يختلف طبعا فى مفهومه عن أن ننتظر القطاع الخاص ثم إحجامه.

التطمين.. أعتقد أنه أصبح غير ذى موضوع بعد التصريحات التى أعطيت، ومزيد من التطمين لا يؤدى الى نتيجة لأنه تكرار، ويحول العملية الى نوع من الاستجداء فعلا. وأعتقد أن طلبات القطاع الخاص فى التطمين ما هى طلبات جدية؛ لأنه لو كانت جدية كانت التطمينات السابقة التى أعطيت، من يوم ما اجتمع المؤتمر العام للاتحاد القومى... وكان سيادة البغدادى أثير هذا الموضوع أمامه وأجاب عليه، وكذلك أجاب عنه سيادة نور الدين كحالة والوزراء المختصين. وأثناء بحث القطاع الخاص فى اجتماع عام عقد فى دمشق، وتحدث الوزراء مطولا عن مساهمة القطاع الخاص وضرورة مساهمته، ومع ذلك كانت أجوبتهم فى ذلك الحين أجوبة ايجابية فى أن يدخلوا فى العمل والمشاريع.

يتبين من التقارير التى قدمت للجنة التخطيط الوزارية حول مساهمة القطاع الخاص؛ أن الشروط ما هى فعلا على الحكم، وله شرط لازم بالنسبة للتنفيذ من القطاع العام فى إجراءات التنفيذ.

والوقع إن إحنا إتأخرنا كثيرا فى العمل من ناحية مساهمة القطاع الخاص، وأعتقد أن الايمان ضرورى. ونحب نشير الى أنه أيضا لا يكفى أن نتخلى عن الاجتماع مع القطاع الخاص من الناحية الجسدية، ولكن من الناحية العقلية كمان.

إذا كان بدنا ننحجب عن القطاع من ناحية الاجتماع وأفكارنا أيضا من أن نجتمع معهم؛ فعندئذ لا نستطيع التوصل الى طريقة مجدية لتنفيذ خطة التنمية.

والخطأ الكبير هو أن هناك مرونة أو مراوحة أى تردد بين القطاع الخاص كمساهم ضمن سياسة الدولة؛ أن القطاع الخاص يأمل فى أن يسيطر على الوضع الاقتصادى فى البلد، وهذا

الأمل لازال قائم حتى بالنسبة للجهاز الحكومى الذى يقومّه كثير من الموظفين بدعم القطاع الخاص، حسب نظريته وليس حسب نظرية الدولة. وهذا الايمان لن يقوم علاقة دائمة ما بين الايمان بالنظام الاشتراكى التعاونى، إلا إذا نفذنا دائما بالمال وبالتمويل الدخول مع المساهمين فى تنفيذ المشاريع الصناعية – اللى هى دور القطاع الخاص – وعندئذ نجد أن القطاع الخاص تقطع عليه الآمال البعيدة فى فرض شروطه على الحكم، ويدخل فى المساهمة فى العمليات... بالأرباح، اللى سيادتكم فى هذا الموضوع وهذا الكلام واضح جدا، تحديد دورنا فى هذا الموضوع.

الرئيس : اللى عايز يشتغل يشتغل واللى مش عايز يشتغل عنه ما اشتغل. أنا قلت هذا الكلام فى بورسعيد، ولكن طبعا إذا كنا بنقول هذا الكلام لازم نحط فى حسابنا نقط أخرى؛ القطاع الخاص عنده فلوس يقدر يطلعها ويوجها يشتغل ليه ما يشتغلش؟! يعمل بهذه الفلوس ويوجهها، بيسيبها ودائع، وإحنا نشتغل؛ ده الأساس. لكن النهاردة أى واحد يقدر ياخد فلوس يوجهها للناس أو يروح يشارك فى مشروع كبير، فهو إيه مصلحته إنه يخلى الفلوس دى تشتغل؟ ميكنلوش مصلحة أبدا، بالعكس هو يقدر يشتغل بطرق باستمرار، ولكن إذا كانت هذه الفلوس موجودة فى البلد غصب عنه، يعنى هيشتغل ليه؟! هيحاول يهرب الى بيروت أو هيتشغل أو هيخليها. طبعا نستخدم هذه الأموال – اللى هى تمثل دخل أو الناتج القومى للبلد – ونستخدمها للقطاع العام.

طبعا إحنا نستطيع أن نستخدم فلوس القطاع العام، فى عجز دلوقتى مش كدة؟! كل

سنة فيها عجز.. الحكومة مديونة للدين العام؛ دين عام مجمد ودين عام غير مجمد، مش كدة؟! موجود هذا الكلام من أجل الوحدة، اذن الأساس أن ثروة البلد تفضل فى داخل البلد، اللى عايز يشتغل حسب الكلام اللى إحنا بنقوله، أهلا وسهلا يتفضل يشتغل اللى مش عايز يشتغل إحنا مستعدين نشغل القطاع العام إن شاء الله لو ياخدو ١٠٠٪ من الناتج العام.

الفلوس اللى بتطلع.. والفلوس اللى يجب أنها تكون موجودة فى داخل البلد مش تطلع خارج البلد؛ لأن دى الفلوس إذا خرجت كل سنة الى خارج البلد لا نستطيع أن نوجد استثمار، إلا طبعا قروض خارجية، وحتى عشان نعمل قروض خارجية الفلوس طبعا يعنى جزء مكمل ليها. لكن برجع أكرر الجملة؛ نمشى فى خطة تنمية مخططة، نحط فى حسابنا حاجتين: أن الفرق بيكون أكتر من قدرة المدين. الكلام اللى الناس بتقوله ده إن ممكن يسبب اضطراب، مفيش مفر من تضخم السوق طالما كان هذا الإنفاق هيتولى الدين.

بالتالى سياستنا لازم تكون سياسة إنفاق لأن إحنا عايزين ننشئ مشاريع. وبالتالى إذا أردنا إن إحنا نسير فى خطة التنمية، يجب أن تكون هذه الخطة صالحة فى جميع القطاعات. أما آجى أقول خطة التنمية وأترك الأساس الاقتصادى بتاعى سايب؛ يبقى لن تسير خطة التنمية، وباستمرار هنكون إحنا معندناش استثمار .

واضح إن معندوش مانع أبدا إنه تكون دى خطة للجمهورية، وطبعا إذا اتوجدت خطة للجمهورية لازم برضه يكون فيه خطتين للاقليمين؛ يعنى بالنسبة مثلا للخطة الموجودة فى الصعيد.

الـ٧ سنوات.. إن الاتحاد السوفيتى هى عبارة عن خطة، لكل جمهورية لها خطة؛ روسيا لها

خطة وكل واحدة لها خطة. لكن الكلام اللى انت بتتكلمه هو كلام خاص بالاقتصاد، وهو بالحقيقة إحنا عندنا هنا لازم عبارة عن دولتين، مقدرش أقول أبدا بأى حال من الأحوال إن إحنا سرنا أكتر من البيان والإعلان اللى أعلناه يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨، هل سرنا؟!

آه.. الاتزان، هذا التطور هيحتاج بالنسبة للنواحى الاقتصادية وبالنسبة للأسس الاقتصادية الى عمل، وبنرسى، مرسناش طبعا إحنا المسئولين إن إحنا مرسناش. والزمن والكلام ده أول يوم جبتلنا نوع من البلبلة، وعايزين نطمن للناس كلها، هل قدرنا نطمن للناس؟! لن نستطيع بأى حال من الأحوال، كل طبقة هتتكلم وتقول الطبقة تحاول تدافع عن مصالحها.

يعنى ممكن فى حالات مشيت، لكن طبعا بالنسبة للنواحى الاقتصادية... طبعا هذا لا يمنع إن إحنا نعمل خطة تانية بالنسبة للتسهيلات الائتمانية، وتكون مثل هذه الخطة موجودة فى الاقليم السورى أو التسهيلات الائتمانية للجمهورية. ده ممكن يسرى على كل التسهيلات الائتمانية اللى أخدناها؛ يعنى كلها ممكن نعيد النظر فيها، ونشوف ندى إيه للاقليم السورى وندى إيه للاقليم المصرى. أيضا بالنسبة للكباب مش بس اتفاقيات اللحمة؛ يعنى مثلا مش تشترو مثلا بوزو بدولار وعايزين... للاقليم السورى بتشتروا شاى بدولارات أو بعملة صعبة وبنشترى شاى إحنا.

حاجة غريبة جدا أما الاقليم المصرى بيشترى شاى بدون ما يدفع عملة صعبة، ولكن بيشترى. الاقليم الشمالى بيشترى شاى ويدفع عملة صعبة، ويشترى زيوت، وندى قصب وأسمنت ورز ونحاول ندى قبل ما ناخد. بعدين حتى إحنا النهاردة بنعمل عمليات مع

الجهاز مبيكونش ليها طلب على منتجاتنا؛ إن إحنا عملية ثلاثية، فى عمليات كتيرة ممكن تحصل عن طريق الإقليم الجنوبى.

بين الإقليم الشمالى والإقليم الجنوبى يمكن قبل الوحدة ده كان بيحصل، النهاردة فى تلاحم. يعنى النهاردة مثلا ممكن بدل ما ندفع دولارات لباكستان علشان نشترى جلود، بنحاول نشوف هل موجود فى الإقليم الجنوبى فائض يسمح إنى أجيبه. باعتقد قبل الوحدة كان ده ماشى، وحاجات كتير مشيت فى صفقات أظن.

سورى: القمح.

الرئيس: القمح؛ مثلا السنة اللى فاتت دى بالذات مشيت فى صفقة قمح كان قمح من ايطاليا، وبهذا حلينا؛ يعنى عملنا عملية ثلاثية. النهاردة مفيش استجابة؛ يعنى زى ما بتقول الجهاز واقف؛ مش واقف بس ضد القطاع العام، واقف ضد الوحدة أو ضد الوحدة بكل فروعها.

سورى : السكر والبترول مادتين هامتين، يعنى بيدخلوا فى نطاق العمليات الثلاثية فى الوقت الحالى، يعنى بنصدر للإقليم الجنوبى غزل وبنستورد سكر كان بيستورده الإقليم الشمالى بالدولار لتأمين احتياجاته. البترول.. يعنى الاتفاقات الدولية بنصدر القطن المصرى مقابل المواد البترولية، ولكن مثل ما أشرت سيادتك فى مجال للتوسع فى هذه العمليات، وكان دى من النقاط اللى أثيرت فى اجتماعات لجنة التفويض فى دمشق الأسبوع الماضى.

سورى : درست الموازنة، وجدنا إن بعد الانتهاء من الدراسة أن شراء البترول الخام؛ ما يقرب من ٤٠ مليون، للعملات الأجنبية لقاء ها المبلغ فيه تسهيلات ائتمانية ٤,٨٠٠,٠٠٠ ليرة، تسهيلات داخلية ١٩ مليون. المطلوب الاتفاق فى سبيل الحصول على تسهيلات ائتمانية. وبيوجد اتفاقات ٢٤ مليون، بيبقى المجموع ٧٦ مليون؛ يعنى بيبقى أكثر من ٤٠ الى ٦٠٪ عن ما ينفق على أساس تسهيلات ائتمانية. بالإضافة لهذا اتصلت بوزير الاقتصاد المركزى من أجل الاطلاع على الاتفاقات التى تمت بين الجمهورية العربية المتحدة وبين مختلف البلدان بشأن التسهيلات الائتمانية؛ لنكون على بينة وتجهيز وتوجيه المشاريع فيما يمكن الاستفادة منه من هذه الاتفاقات. طبعا بيكون مفيد جدا أن يكون هنالك توزيع نسبة من مجموع الاتفاقات المخصص على أساس ما يعد له الآن. هنالك شئ آخر.. استبدل الاستيراد للإقليم الجنوبى والعمليات الثلاثية عن طريق الإقليم الجنوبى فى العام الماضى، كان الاستيراد ٢٧ مليون.

مصرى : فى ٦ شهور؟

سورى : فى ٦شهور. الآن رفعناه من ٢٧ مليون نحاول أن نصل لـ ٤٠ مليون، يضاف اليها عمليات ثلاثية بـ٣٠ مليون؛ بحيث يصبح المجموع – إن كان استيراد أو عن طريق عمليات ثلاثية – ٧٠ مليون. على كل وفى نهاية الأمر، المبالغ هذه نحن عم بنشوفها أنه فى ٥٠ مليون

٥٥ و ٦٠ مليون. هذه قسم منها ولأجل الدفعة الأولى من الديون التى تترتب على الإقليم للحصول على تسهيلات ائتمانية أم بشأن الناحية الأولى؛ هى الوضع النفسى السائد فى الأوساط العامة. والكثير من المسئولين فى الماضى وفى الحاضر ضرورة أن يعالجوا هذا الموضوع. الآن تتخذ صيغ وصور غير الصفة. فى الماضى كان ارتفع سعر الدولار لمدة أيام لأزمات نفسانية، الآن الارتفاع أخد شكل غير.. غير الشكل. أولا: من ناحية الاستمرار فى الإنفاق طبعا فى أسباب كثيرة؛ السبب الأول قد يكون موضوع الميزان التجارى. لو تسمحوا لى أسرد بعض الأرقام عن وضع الميزانية ..

سنة ١٩٥٦ مثلا، كان استيراد الإقليم ٦٩٠ مليون، والتصدير ٥١٦ مليون، العجز ١٧٤ مليون.

سنة ١٩٥٧: ٦١٦ الاستيراد، ٥٨٤ التصدير، العجز ٣٢ . طبعا ده ميزان تجارى، ميزان المدفوعات بتيجى موارد أخرى مثل البترول وغيرها.

سنة ١٩٥٨: كان الاستيراد ٩٥٦ ، التصدير ٤٣٧ مليون، العجز ٣١٩.

سنة ١٩٥٩: الاستيراد ٦٧٩ مليون، التصدير ٤٢٤ مليون، العجز ٢٥٩.

سنة ١٩٦٠: الاستيراد ٧٤٠ مليون، التصدير ٣٤٣ مليون، العجز ٣٩٧.

فى جزء من العملية واضح أنه التخفيض الذى طرأ على أرقام التصدير ناجم عن عدم تصدير الحبوب.

الرئيس : الاستيراد كام فى سنة ٦٠؟

سورى : ٧٤٠.

الرئيس : ٥٦؟

سورى : ٦٧٧ سنة ١٩٦١. أما نيجى سنة ١٩٦٠ ، ببطء العملية كان الفرق هذا عن ما يمكن تداركه؛ عن طريق بيع الموجودات التى كانت متوفرة فى المصانع المصرية، الموجودات هذه بعد السنتين الأولتين تقريبا؛ فهنا من عم بجيب الأسباب كلها. هذا جزء منها لكن جزء هام، فعندنا مثلا العجز بيروح من ٦٥ الى ٢٥٩ هذا موجود طبعا. فأعتقد أنه قضية فى الوقت الحاضر لا نستطيع أن نقول عنها إنها مسألة عارضة، كما كانت فى اللحظات الفائتة، وأرجو الانفتاح فى الاجتماعات التالية فرصة لبحث هذا الموضوع بحث مفصل.

مصرى : سيادتك أشرت فى بداية الحديث الى هدفين رئيسيين لتحقيق المجتمع الاشتراكى اللى هما؛ زيادة الدخل، وعدالة التوزيع. يعنى أرجو أن أضع تحت النظر هدف آخر ضرورى أعتقد ويتفاعل أيضا مع هذين الهدفين ويساعد على تحقيقهم، كما يساعد الهدفين على تحقيقه؛ وهو استقرار الأسعار، فاستقرار الأسعار ضرورى لزيادة الدخل وتنمية الدخل بطريقة منتظمة، وكذلك هو ضرورى لتحسين التوزيع، وضرورى لتثبيت أى تحسين فى التوزيع

تستطيع الدولة أن تحققه.

لأن فى المجتمع الذى نسعى اليه سيظل باستمرار فئة من الناس دخلها محدد وفئة أخرى دخلها متغير، والفئة اللى دخلها محدد – زى العمال – إذا ارتفعت الأسعار بالنسبة لهم؛ فهينتج عن ذلك إن التوزيع النسبى الخاص بهم هيتأثر وهتسوء حالتهم من جديد، بينما الفئة الأخرى اللى دخلها متغير، حتى لو كانت فئة من صغار التجار ومن صغار المزارعين ومن صغار الملاك، فإنها هتستفيد من هذا التغير النسبى فى الأسعار، وهتتحسن أحوالها على حساب الفئة الأخرى.

هذا العنصر يعنى يخرج بصفة خاصة فى الوقت الحالى فى الإقليم السورى؛ نتيجة لارتفاع الأسعار، والارتفاع الكبير فى قيمة الليرة فى سوريا فى السوق الحرة. فأعتقد إن سمحنا لهذه الأسعار بالارتفاع – وهذا الارتفاع الكبير الذى لا تبرره فى الواقع الظروف الاقتصادية – يبعدنا عن الهدف الذى نسعى اليه من حيث تحقيق المجتمع الاشتراكى التعاونى الديموقراطى؛ لأنه بيسبب تجمع.. بيعيد تجمع الأرباح وتجمع الثروات فى أيدى ناس معينة.

ضاعفت من الجهود التى تبذلها الحكومة فى سبيل تحسين توزيع الثروة وتحسين توزيع الدخل، وبقول إن هذا الارتفاع لا تبرره الأوضاع الاقتصادية؛ لأن الارتفاع فى الأسعار فى الاقليم السورى حاصل بسبب أو بحجة ارتفاع سعر الدولار، بينما أن الدولار فى السوق الحرة – كما قدرناها فى لجنة التخطيط الاعتماد على السوق الحرة فى تمويل التجارة الخارجية – عبارة عن ٣٠ مليون ليرة فى ستة شهور بالنسبة الى واردات للقطاعين العام

والخاص، تزيد عن ٤٠٠ مليون ليرة فى ستة شهور أو ٨٠٠ مليون ليرة فى السنة.

فنتيجة لذلك السوق الحرة لا تمول غير ٨٪ تقريبا من مجموع الواردات فى الإقليم السورى؛ وبالتالى فلا يجوز أن نسمح لارتفاع السوق الحرة بـ١٠ أو ١٥٪ ، أن تؤثر أولا على أسعار السلع التى تستورد عن طريق السوق الحرة بأكثر من هذه الـ١٠ أو ١٥٪، ولا يجوز أن نسمح لها ثانيا بأن تؤثر على أسعار السلع الأخرى المستوردة، أو حتى بعض الأسعار السلع المحلية.. هذا بوجه عام.

وأعتقد فيما يختص بالتنمية الاقتصادية.. أن الذى ساعدنا فى الإقليم الجنوبى على تحقيق التنمية الاقتصادية أيضا؛ هو وجود الأجهزة المختلفة التى ساعدتنا على ترجمة الأهداف التى كنا ننادى بها الى حقائق عملية؛ فمثلا عندما كنا ننادى بمواجهة التضخم كنا ننشئ فى نفس الوقت أو نشجع صناديق توفير البريد، ونسقنا البنوك وشركات التأمين، ووجهنا هذه الأموال لخدمة التنمية الاقتصادية فى البلد.

عندما كنا ننادى باصلاح الأراضى؛ ننشئ هيئة استصلاح الأراضى وهيئة التعمير وهيئة الأراضى البور وهيئة تعمير الصحارى.. الخ. وكذلك فى الصناعة؛ مثلا فيه المؤسسة الاقتصادية، فيه هيئة السنوات الخمسة. وفى كل مجال من مجالات التنمية الاقتصادية أو مجالات النشاط الاقتصادى نجد أجهزة تابعة للقطاع العام، ويوجهها القطاع العام توجيه مباشر، وتسير وفقا لأهداف القطاع العام بالضبط. فيكفى أن نقول مثلا إننا عايزين شئ معين؛ ففيه جهاز عام بيستورد المادة الخام وجهاز عام بيصنع هذه المادة الخام، وجهاز عام آخر يوزع هذه السلع، بينما فى الإقليم السورى بنجد إن الأجهزة العامة لازالت ضعيفة

جدا.

الأجهزة الاقتصادية العامة لازلت ضعيفة جدا؛ وبالتالى تبرز أهمية القطاع الخاص، وتزداد أهميته النسبية يعنى أكثر من اللازم. ولا أعتقد أننا يمكننا أن نتخلص من هذه العقدة خاصة بأهمية القطاع الخاص فى الإقليم السورى؛ إلا بالاهتمام بإنشاء ودعم الأجهزة العامة بسرعة، وقيامها وتقويتها بكل الوسائل الممكنة.

النقطة الأخيرة هى القطع الحرة أو السوق الحرة للنقد فى الإقليم السورى. فى الإقليم المصرى – كما تفضلت سيادتك – النقد موجود.. يعنى كل الصادارت بتحصل على النقد اللى بيقابلها، وهذا النقد إن لم يستعمله الأفراد فتستعمله الحكومة وفقا للخطة التى ترسمها. أما فى الإقليم السورى فيما يختص بالسوق الحرة، يمكن تهريب هذا النقد الى الخارج، وهذا التهريب يؤدى الى عرقلة الخطة الاقتصادية ومقدرة الحكومة على تنفيذ الخطة الاقتصادية.

وناقشنا فى لجنة التخطيط فى أكتر من مناسبة ما تفضلت به سيادتك، من مشاركة الإقليم المصرى للإقليم السورى فى المسائل المختلفة الخاصة بالتمويل الخارجى؛ سواء عن التسهيلات الائتمانية أو القروض المصرفية أو الخطة الثلاثية. ولا شك أن هناك مجال كبير لهذا التعاون بين الاقليمين، ولكن أود أن أضع تحت النظر أيضا النقطة الآتية؛ وهى أنه طالما أن الإقليم السورى مفتوح فى السوق الحرة ويمكن إخراج الأموال منه، فكل مساهمة من الإقليم الجنوبى للإقليم السورى تساعد أيضا على استمرار هذا التهريب، وتضعف من إمكانيات الإقليمين معا. لذلك، أعتقد أن كل التسهيلات التى يقدمها الإقليم الجنوبى للإقليم الشمالى؛ وهى تسهيلات فى سبيل التزايد السريع فى العامين الأخيرين، إلا أن الفائدة منها

لكلا الإقليمين يمكن أن تتضاعف تضاعفا كبيرا؛ لو أمكن فى كلا الإقليمين أننا نسيطر على النقد الأجنبى فيهم، ونوجه النقد الأجنبى فى كل من الإقليمين فى الوجهة التى تتفق مع الخطة الاقتصادية بتاعتهم.

الرئيس : هو بالنسبة للنقطة الأولى.. يجب أن تتجه الدولة لتكون سياستها قائمة على حماية مصالح القطاعات الضعيفة فى المجتمع من القطاعات القوية، وإعطاء كل المساعدات لهذه القطاعات الضعيفة لتكون مثل القطاعات القوية فى المجتمع؛ وإديت مثل للأسعار، والاستغلال، والمساكن، وقلت فيه حاجة اسمها ديكتاتورية رأس المال. طبعا دى ضمن وسائل تحقيق أهدافنا لازم نكون وصلنا لحل بالنسبة للموضوعات الاقتصادية بالكامل فى الجمهورية.

سورى : القطاع العام – يعنى أنا اقتصادى – القطاع العام فى رأيى يمثل وحدة اقتصادية كاملة، يعنى الدولة يكون فيها قطاع يكلف فى جميع أنواع النشاط الاقتصادى . يعنى مقدرش أقول إن هذا يتخصص فى كذا أو فى كذا، لكن فى تصوره ده يمثل نقلة اقتصادية كاملة من الناحية الاقتصادية فى كل النواحى فى اقتصاد القطاع العام. بصرف النظر عن النسبة التى تحددها الدولة، يعنى القطاع العام المصرى يمثل نسبة قد إيه من القطاع الدولة كله؟ يعنى يمثل نسبة قد إيه؟ فى الصناعة كذا يمثل نسبة قد إيه؟ فى أى حاجة أو فى أى نواحى

النشاط الاقتصادى، أو فى تجارة خارجية أو فى تجارة داخلية، لكن يجب أن نذكر هذه الأمور.

مصرى : بالنسبة للموضوع الخاص بحدود الاشتراكية اللى اتكلم فيها الأخ كيالى، برضه أنا رأيى.. رأيى الشخصى فى هذا الموضوع، الاشتراكية ليست لها حدود اطلاقا؛ لأن يعنى مطالب الانسان متغيرة. مفيش حدود يعنى، ولكن اللى يربطنا فيها المبادئ العامة وهى رابطين؛ النشاط الفردى والملكية.

سورى : سيدى.. ليس الموضوع من جهة الاشتراكية أن نحدد فيما سنفعل أو أن نستطيع أو يقتصر على جانب معين ولا يتعداها لأخرى. وأن نسمح بشئ اسمه النشاط الفردى أو النشاط قطاع خاص فإذاً يستطيع أن يدخل هذا القطاع. ففى فترة من الزمن نسمح لهذا القطاع الخاص أن يدخل هذا المجال، فهنا لست أدافع عن تحديد بالنسبة للقطاع العام، وإنما بالأصل أن يكون القطاع العام يستطيع أن يحقق النظام الاشتراكى بأى مجال ولا غيره. ولكن طالما أن فى مرحلة من المراحل يمكن أن للقطاع الخاص يأخذ مجال، وعلينا أن نطمئن أو نعمل على أن هذا القطاع الخاص يستطيع أن يدخل هذا المجال وأن يبدى نشاطا كبيرا. أما الاشتراكية حتما مجالها واسع بالنسبة لمصر الى أبعد الحدود – هذا بلا شك – لكن الطبيعة المرحلية فيها بالنسبة للتطور الكبير فى أن يكون أعتقد الطبيعة المرحلية لما يمكن أن تنظم أو يمكن أن نضع لها المسار وكيف تطور.

المرحلة الأولى بالنسبة للظرف الموجودين فيه، المرحلة الثانية وهى مرتبطة بتطور المجتمع الذى نعيش فيه. أرجع وأقول طالما أن هناك قطاع خاص يستطيع أن يتحمل المسئولية...

الرئيس : ماذا يعنى قطاع خاص؟! هل نروح نشتغل عنده؟!

سورى : بالنسبة لسوريا – يا سيادة الرئيس – سوريا طوال الفترة الماضية حاولوا أن يسيطروا على كل اقتصاديات سوريا، ثم انتهت هذه المرحلة وبدأ النشاط الفردى الذى لعب دوره بالنسبة لسوريا، وحقق تنمية فى النواحى الاقتصادية فى فترة من الزمن فى سنة ١٩٤٩. ولا شك أن تكون الحكومة دخلت بعض القطاعات ولم تدخل بعض القطاعات الأخرى الآن؛ أوجدت حالة موجودة فترة من الزمن عاشتها سوريا من تجارة وصناعة وكل الأشخاص الموجودين فى القطاع.

جئنا فى ديسمبر الماضى وقيل إنه يجب أن يكون القطاع الاجتماعى والسياسى بالنسبة للخطة التى تتبناها الدولة من سياسة اشتراكية عربية ديموقراطية، فهذه الاشتراكية إذا انتهت حددنا شئ من معالمها بالنسبة لهذا الشعب. أنا أعتقد أن خطة التنمية بالذات هى تتضمن تنمية بحدود ٦٨٪ من أساس الدخل القومى، يعنى اذا كان الدخل القومى كذا مليون فخطة التنمية لا تشمل الجميع؛ هذا يعنى الموضوع. الفترة الماضية بالنسبة للجميع النشاط الاقتصادى العادى محسوب حساب بالنسبة لمضاعفة الدخل القومى. وبالتالى إما أن يكون

المجال الاقتصادى اللى إحنا ماشيين فيه فى الظروف الحالية، ممكن أن يكون الشئ الممكن أن يسهم فيه.

يا سيادة الرئيس.. أنا هفسرلك اياها التصريحات اللى قالوها خبراء الاقتصاد بهذا المجال، تصريح من سيادتك حول أى موضوع من المواضيع هذا هو الموضوع لكى يطمئن قلبى. (ضحك)

الرئيس : تعليقى على موضوع رأس المال العام ورأس المال الخاص؛ أن الخطة رأس مال مكون من رأس مال عام ورأس مال خاص، وأعتقد أى تصريح بعد كده بيبقى يعنى مش لكى يطمئن قلبى، ولكن يبقى يعنى زودها حتى لو اتكلمنا على رأس المال الخاص. ولكن اللى بيقولك كون إنك مش هتنمى، ازاى تقبل تقول أنا نظام اشتراكى وبعدين تقول إننا مش هننمى معاك؟! طب لو أنا عايز أحدد الجماعة دول كلهم هأمم كل البنوك وهأمم شركات التأمين وهأمم المصانع. أخيرا، وهاخد فلوسهم؛ يعنى نقدر نقوم الصبح نأممك ومش هتعيش بره معاهم، واللى عايز يعمل ثورة يعمل ثورة، ياهنعمل ثورة! أما بقول يعنى أدينا بنحاول ونعمل وبتاع، إفرض مش عاوزين.. مش عايزين يشتغلوا، هنعمل إيه؟! فعلا لازم ناخد إجراءات ثورية، ولازم نمشى فى طريقنا، وإذا كان فيه فئة مش عايزين يمشوا مش عاوزين يتعاونوا، عنهم ما تعاونوا. إذا كانوا عايزين يمشوا ويتعاونوا والفلوس اللى بيكسبوها بيتسخدموها فى البلد، والله أهلا وسهلا. فى ناس كتير بتشتغل وشركات كتير بتشتغل، لكن اذا كان عايزين ياخدوا الفلوس اللى عندهم ناتج من عمل الشركات اللى موجودة فى سوريا ويطلعوها فى

حساب بره، أنا باعتبر.. أنا أقدر آخذ كل الشركات كلها وأشغلها وآخذ فلوسها للدولة. مفيش حل غير يا كده، يا كده وكل صبر ليه... يا إما يحصل تعاون. فيا مبتكلمش عن رؤوس الأموال طلعوهم، هاخد الشركات وهاخد البنوك وهاخد شركات التأمين، مش عايزين؟! ياخدوا فلوسهم كلها وهيهربوها.. مفيش حل، وأنا لما بأقول الكلام ده بطمنهم! (ضحك)

وأنا إذا ممشيتش الجماعة دول، كل الشركات داخل الدولة وكل الأمور لازم تؤخذ للدولة، لو عايز ياخدو فلوسهم يتفضلوا يهربوها بره، ولكن الأرباح اللى هتيجى عن هذه الشركات أنا هخليها.

مصرى : الارباح اللى بتطلع من الشركات دى مش نتيجة مجهود ناس بيشتغلوا.. مش كدة؟ نتيجة مجهود الشعب السورى، ازاى نتيجة مجهود الشعب السورى فى النهاية تروح لدول! وبيستمر .. عملية مستمرة، وبعدين خراب فى البلد.. عمر هذا ما بقى اقتصاد، العملية غريبة جدا، طب إيه الفرق بينه وبين رأس المال الأجنبى؟! ماهو نفس الشئ، يعنى أنا مش شايف فرق بين رأس مال يتصادر من الشركة وبين رأس مال أجنبى مستعمر.. إيه الفرق مش شايف فرق؟!

الرئيس : طبعا النتيجة، موضوع التصريح، مين تانى؟

سورى : إحنا مش قصتنا، القانون نفسه فى بريطانيا.

الرئيس: ملناش دعوة، التصريح بنقول على رأس المال الخاص والملكية الخاصة مصونة.. قولت عشان التصريح.

أصوات : الدستور.

الرئيس : فى الدستور.. وقلت فى كلامى وقلت واتقال ١٠٠ مرة، ومفيش يعنى عادة عملية التطمين بيبدأ الحال إن إحنا نصلح نظامنا الاقتصادى.

سورى : سيدى المشكلة.. الموضوع هذا أعتقد الموضوع موضوع حالة نفسية بالنسبة لرأس المال الخاص. باعتقد الموضوع بالنسبة لرأس المال الخاص.. رأس المال الخاص من سنة ١٩٤٥ وحتى الآن، وشوفنا تزايد شئ من الانتظام فى حتى السنوات الضيقة. وأعتقد سنة ١٩٥٤ كانت سنة فيها تزايد رأس المال الخاص، ولكن رأس المال الخاص حاليا يجد نفسه أمام شئ لم يتعود أن يجد نفسه أمامه؛ وهو أمام خطة تنمية تهدف لتنمية المجتمع. إذن هذا رأس المال الخاص لا بد له وأن يتبع كل الوسائل التى يستطيع منها أن يحصل على شئ، أعطيت تطمينات وأعتقد أكثر من هيك. هناك بالنسبة للنظام الزراعى.. حاولوا اصلاح زراعى قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى فى الاقليمين، وبينجح ويقلل من الدخل أو يزيد من الدخل. ولكن أعتقد أنه لما صدر قانون الاصلاح الزراعى، فالجماعة الملاك فى الفترة التى لم يكن فيها توزيع قالوا: أجرونا الأراضى حتى نحن نستخدمها. سيدى.. الموضوع

الثانى أو النقطة الثانية التى أشارها السيد القيسونى حول حرية النقد، فطالما رجل المال عنده امكانية بيحاول يزيد من مكاسبه، ثم النقطة التانية يحاول أن يسحب أمواله. الموضوع نفسى برضه قائم بالنسبة لرأس المال الخاص.. المرض النفسى أعتقد قاتل مثلما يقول المصريين.

سورى : الحقيقة نحن أمام تجربة اشتراكية كل مرحلة من مراحلها سنوات، ترى هل مسايرتنا رأس المال الخاص خلال مرحلة مضت ترجمت أيضا على أنه كان غير حسن لا السيرة ولا السلك؟! وأنا إيمانى الشخصى فى رأس المال الخاص القوى من بعيد، وإيمانى بالخطأ يعود الى ذلك أيضا وبعد خطوات اشتراكية، وباعتقادى أنه كانت خطوات تطمين بمعنى الكلمة لما تحركت مجال رأس المال الخاص أن يستغله.

مصرى : بصرف النظر عن وجود القطاع الخاص والقطاع العام، فمن الضرورى أن تضاف هذه القطاعات بطريقة اشتراكية، يعنى يجب أن يكون الاقتصاد بالذات فى جميع القطاعات يدار بطريقة اشتراكية، وإلا يكون تناقض فى المجتمع نفسه، بل قد يؤدى إن إحنا منقدرش نوازن بين الدخول المختلفة للأفراد؛ وده طبعا هيؤدى الى أننى مقدرش أحقق العدالة الاجتماعية. يعنى الملاحظ أن الاقتصاد الاشتراكى أو الاقتصاد فى الدول الاشتراكية بيطبق فى قطاعات معينة ولا يطبق فى أخرى. ده بالتالى هيدى تناقض فى المجتمع، ويؤدى الى تفاوت فى الدخل الفردى، ولا يؤدى الى تحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع. القطاعات العامة قد

تدار بطريقة رأسمالية مش بطريقة اشتراكية برغم أنها قطاع عام؛ فده طبعا قد لا يؤدى الى اتجاه سليم من ناحية تطبيق الاشتراكية. القطاع العام تدار بطريقة اشتراكية، أى أنها لخدمة المجتمع ولم تهدف الى الربح فقط، ولا حتى إذا كان هذا الربح بيعود على الدولة.

الرئيس : طبعا هو بالنسبة للنقطة الأولى خاصة بالقطاع العام والقطاع الخاص، طبعا لازم القطاع العام هيتسع؛ لأن إحنا ماشيين فى تنمية مستمرة والقطاع العام بيبقى لازم يوصل الى ٥٠٪ الى ٦٠٪ الى ٧٠٪، أظن فى مصر وصلنا فى الصناعة الى تقريبا.. النواحى بجملة القطاعات القطاع العام يمثل ٨٢٪ .

طبعا عملية التناقض فى الدخول والكلام ده عليه برضه ضرايب. وأظن فى مصر عملنا مرتين تعميم النظام الضريبى، أو مرة فى بداية الثورة ومرة فى العام الماضى بالنسبة للشرائح على الدخل العام وبالنسبة لضريبة كسب العمل، وعملنا برضه بعض الضرايب الأخرى.. صناعية. والضرائب دى عملنا تعميم بحيث إن دى تمنع التفاوت الكبير.

بالنسبة للعملية.. النقطة الثالثة اللى هى اتكلمت فيها، اللى هو تدار بطريقة اشتراكية؛ طبعا ده عايز امكانيات كبيرة. الموضوع اللى بيحصل حتى فى الدول الشيوعية – مش الدول الاشتراكية – إنهم بيديروا كل عملهم على أساس الطريقة الرأسمالية الصرفة – يعنى حتى فى التعاون بين المؤسسات كلها كل التعامل ماشى على طريقة رأسمالية صرفة. ولكن إحنا قلنا إن إحنا منبصش للناحية الاقتصادية بس، فيه ناحية اجتماعية؛ يعنى مثلا

من ناحية العمل فيه مصانع يمكن عمال أكتر من مصانع، عشان ميجبوش عمال. بعدين طبعا رأس المال الخاص ميقدرش يعمل مساكن والخدمات المطلوبة، طبعا واجب إن إحنا فى رأس مال العام نقوم بالخدمات المطلوبة.

وهناك مثلا الحكومة بتطالب رأس المال الخاص بمطالب ولكن هى هذه الخدمات، والحكومة مش عايزة تقوم بهذه الخدمات؛ زى مثلا التأمينات الاجتماعية وأيضا التأمين الصحى. ولكن طبعا بيحكمنا فى هذا الموضوع حاجتين؛ أولا: سياسة العمل.. لازم يكون لينا سياسة بالنسبة للعمل، وسياسة الأجور.. برضه لازم يكون لينا سياسة بالنسبة للأجور، وده بيشمل القطاع العام والقطاع الخاص. ثالثا: سياسة الأسعار.. يجب أن تكون لنا سياسة للأسعار، وده برضه بيشمل القطاع العام والقطاع الخاص؛ مثلا تلاقى فى سلعة معينة والطلب عليها كتير بقدر عشان أوازن الموضوع وأقدر أرفع سعرها، ولكن يجب أن يعود هذا الفرق فى السعر الى الدولة، يعنى زيادة الأسعار.

المطالب طبعا هتزيد، ولازم يكون لنا باستمرار سياسة بالنسبة للأسعار والسلع حسب انتاج هذه السلع، هذا بالنسبة للإدارة الاشتراكية .

مصرى : بالنسبة حتى للدول الشيوعية، لا أعتقد حتى اليوم أنها تدار بطريقة اشتراكية سليمة؛ لأن المفروض الشيوعية تعود على الدولة، والدولة قد تستفيد من هذا الربح فى أشياء أخرى غير صالح المجتمع.

مصرى : الناحية الاجتماعية.

الرئيس : أمال لصالح مين؟ صواريخ مثلا! (ضحك) أظن بقى خلّصنا يعنى البحث العلمى.

سورى : الخطة اللى تسير الدولة فى تطبيقها والتى أدت الى تنمية اجتماعية، ركزت على التمويل، وعلى المشروعات التى يجب أن تنفذ. لكن فى هذا الشئ مفيش أى تركيز على القوة البشرية للجمهورية، والتى يجب أن يتم التركيز عليها. الإنتاج أعتقد أنه عنصر مادى وعنصر بشرى.

فاستغلال القوة البشرية فى الإقليم؛ سواء فى استغلال كافة أوقات الفراغ. وهناك قسم كبير من الجمهورية لا يعمل، وبصورة خاصة العنصر النسائى وبالتالى لو أمكن استغلال الطاقة البشرية سواء فى صناعة النسيج أو أى شئ آخر.

النقطة الثانية: وهى رأس المال الخاص ورأس المال العام، وإذ ما نعرف أن رأس المال بصورة عامة

طماع ويهدف الى الربح المطلق دون أى حدود، مهما كان رأس المال مؤمن بالاشتراكية – ولو كان قد يوجد بعض الإنسانيين يؤمنوا بهذه الفكرة – فلابد أن يهدف الى التوسع فى الربح، ولن يتوقف عند حد. نظام النقد طبعا، ما يؤخذ منه العمليات التى نقوم بها. والشئ

الخطير الرابع هو أن الدولة لا تسن أى مشروع أو أى قانون اقتصادى ما لم يشترك هؤلاء فى هذا القانون.

يمكن أكثر القوانين الاقتصادية والتى لها صبغة السرية المطلقة لأنها خطيرة، كل قانون اقتصادى يترتب عليه نتائج خطيرة جدا. لنفرض قانون الاصلاح الزراعى، بمجرد ما علموا أن هنالك تهدف الدولة الى تطبيق قانون الاصلاح الزراعى يقوموا بكل العمليات التى تسبق تطبيق القانون، فالقوانين الخطيرة يجب أن تصدر عن قريب بصورة سرية.

فمجموعها شروط من هذا النوع شروط قاسية جدا، الشئ الذى كان فى نهاية الجلسة هو أنى طلبت... أنا برأيى الدولة منذ الوحدة حتى الآن كانت وقد سبق أن عرفت الرأس المال الخاص.. نقول الرأسمال الاستثمارى. حتى الآن الدولة تسير فى مساعدة هذا الرأسمال، وأقول إنه حتى الآن يمكن قدمنا كل المساعدات؛ بأننا خفضنا التسعيرات الجمركية أو ألغيناها عن بعض المواد الأولية لهذه المعامل، رفعنا التسعيرات الجمركية على البضاعة المماثلة، ألغينا أو منعنا الاستيراد حماية لهذه المصانع. كل ذلك لأننا نؤمن أن هذه المصانع على الأقل – ولو فى حالة الكوارث – ستؤدى خدمة للمواطنين.

وبما أن الدولة ستطبق المبدأ الاشتراكى فلابد أن تنظيم عمل هذه المعامل؛ على الأقل فى التسعيرات وفى مراقبتها إن أمكن ذلك، فكل سيرنا كان لمساعدة رأس المال الخاص. هذه الحماية التى قدمتها الدولة بعد الوحدة لم تكن موجودة قبل الوحدة؛ بدلالة أن كل مثلا وحدة مصنع الخشب المعاكس، ألغينا أو رفعنا الى آخره. فإذن هو عبارة عن تشجيع لرأس المال الخاص والنشاط والأرباح فى الواقع متوفرة جدا، فالحالة النفسية التى

بيتكلموا فيها أعتقد أن فيها شئ من المبالغة، وأعتقد أنهم يهدفون الى التأثير على الدولة فى الخط الذى تسير وتريد أن تسير فيه.

وطلبنا وقتها من وزير الصناعة أن يقدم لنا تقريرا عن الاستثمارات الخاصة منذ قبل الوحدة وتدرجها؛ لنرى هل هنالك فى الواقع إحجام عن التوظيف أم هنالك مضاعفة للتوظيف؟ وإذا كان هناك مضاعفة للتوظيف، فهذا الشئ الذى يقولونه فى الواقع هو التأثير على معنويات الدولة حتى تلقى السلاح، كما قلت فى الأول. فسياستنا فى الواقع كانت كلها حماية لهذا الرأسمال الخاص، فى الوقت الذى فيه الدولة ما بدأت عملها فى الأهداف التى تنادى بها. وبرأيى أنه ليس من الكفاية أن نؤمن نحن هنا بهذه الأهداف، ولكن أن نبدأ عمليا فى تطبيق هذه الأهداف فى القطاع الآخر؛ حتى القاعدة الكبرى تؤمن هذه الأهداف فى الواقع.

صوت: لابد أن يشعر الجميع أن الدولة تصمم على تحقيق أهدافها.

الرئيس : بالنسبة للرأسماليين وبالنسبة لينا. هم أضعف جدا من الدولة لسبب واحد؛ وهو أن مصانعهم موجودة، فما يقال عن عملية إلقاء السلاح أوهام؛ يا يعمل يا ناخد هذه المصانع ونوسع القطاع العام على ٧٠٪ ، ونبدأ السير فى هذا الأساس، والعملية هى صراع، ممكن يقدروا

يطلعوا أرباحهم لكن أساس رأس المال موجودفى سوريا، وهذا الموضوع يجب أن يكون معروف.

سورى : قد يلجأ الى حيل متعددة.. بعض الشركات قد تطرح، أو أشخاص وأسماء معينة ٤ أو ٥ قد يطرحوا شركاتهم للاكتتاب فى الأسهم لتغطية بعض نفقاتهم على الرغم من أنهم رابحين، وبهذا الشكل يهربوه مرة ثانية، لذلك لابد أن يكون سريعا. (ضحك)

الرئيس : لا طبعا، عندك حق.

مصرى: إذا كانوا هم يهربوا رؤوس الأموال الآن، فهل يهمهم ذلك والمصانع الموجودة حاليا بالنقد الأجنبى؟ إذا كانوا هم هربوا بقيمة المصانع والأموال التى اقترضوها من البنوك؛ وهذا معناه أن الدولة قد اشترت ذلك منهم بالنقد الأجنبى.

الرئيس : ... والذى قام بالتهريب ليس لديهم مصانع، وقاموا بالتحويل بأسماء أخرى.

مصرى: نعم، لكن إذا استمرت العملية، فكأننا سنشترى كل المصانع الموجودة بالنقد الأجنبى.

سورى : أنا شخصيا قانع لكل النوايا السيئة.

سورى : إذا نحن سكتنا سيكون ذلك طعم، ولكن إذا كسرنا هذه السياسة سيكون أفضل.

سورى : سيادة الرئيس، هناك حل لتطمين رؤوس الأموال الموجودة فى الخارج، وفى نفس الوقت نأخذ كل الاحتياطات لفرض رقابة على النقد، إذا كان يمكن لرؤوس الأموال تعود بشكل طبيعى مرة أخرى تدخل الإقليم ولا تخرج، وهنا نأخذ احتياطات كاملة بشكل كامل.

الرئيس : نحن اتخذنا قرارات سواء بالنسبة للاقتصاد أو للميزانية – وهذا الكلام أنا قلته من الأول– سأقوله كمقدمة لمناقشة الموضوعات المختلفة التى تعقد على أساسها هذه الاجتماعات. فيه تناقض فكرى بين الموجودين، بعد ذلك سنبدأ عملنا على أساس المناقشات، وأعتقد أن المناقشات المتبعة يمكن تستدعى إن إحنا قبل أن ندخل فى المتابعة، أو بعد أن ندخل فى المتابعة نشوف سياستنا ماشية إزاى، وكل وزارة تقول لنا ما هى المصاعب وما هى التسهيلات، وكل واحد يقدر أيضا يكون له رأى بالنسبة للأمور .

أعتقد أن أول شئ هو التنظيم الحكومى كله والقوانين واللوائح، التنظيم الحكومى واللوائح له أثر كبير على باقى النواحى. أما بالنسبة لتعطيل أو بالنسبة لخروج الأمور عن السيطرة عليها، وأعتقد أننا طلبنا فى اجتماعات سابقة إعادة النظر فى القوانين واللوائح وكل المجالس التنفيذية بالنسبة لهذا العمل.

صحيح أننا من سنة ٦٠ وحتى الآن هناك أمور ماشية وهناك لوائح – المستشار

المالى يقول لى فيه حاجات كتير للبحث – بالنسبة لإعادة النظر فى اللوائح والقوانين ، أعتقد أن اللوائح مهمة جدا لأن اللوائح ... يا ريت نجمع جميع القوانين واللوائح السابقة ونبتدى نطبق قوانين ولوائح جديدة. وأعتبر أن قانون العمل بالنسبة للإقليم السورى أو المصرى أو نطلع القوانين الموحدة، ويجب إعادة النظر فى جميع القوانين وفى جميع اللوائح.

سورى : أحب أشير الى مسئولية الجهاز الحكومى، حتى مع وجود السماح فى اللوائح أحيانا يعرقل تسهيل المعاملات وإنجازها حتى فى خطة التنمية بالذات .

الرئيس : زى ما قلت فى الأول، لازم نشوف مخرج، الوزير معاه جهاز لازم يعمل، إذا ما طلب الأمر الجهاز لوحده لازم يعمل، لكن نحن سنعمل تحت جهاز فيه تناقض وقد يكون غير مستعد. قد يكون فيه جهات رجعية أو بعض أصحاب المصالح؛ فالعملية عايزة سيطرة وهنا مسئولية الوزير، بدون دفع من الوزير لا يسير الجهاز حتى نستطيع أن نطور هذا الجهاز اللى بنشتغل بيه.

عندنا أيضا نبحث فى المتابعة، وأيضا سياستنا الاشتراكية الديمقراطية التعاونية بالنسبة للعمل، بالنسبة للتجارة الخارجية، نبص نلاقى الناس كلها متجهة الى أنها تشترى المنتجات الغربية، وعندنا عجز ٢٥ مليون جنيه طبعا بيؤثر على الخطة. وبعدين نبص نجد

أن هناك ناس النهاردة معاها أكثر من ١١ مليون جنيه. وبعدين بنجد أن الجهاز نفسه بتاعنا سيدفعنا الى أن نتجه الى نوع من الجاذبية وبالتالى ستؤثر على الميزانية.

أيضا بالنسبة للتجارة الداخلية، نأتى الى موضوع التسعير وهو موضوع التعاون. وبعدين الزراعة والتعاون الزراعى والاصلاح الزراعى، أيضا نناقش سياستنا بالنسبة لهذه الأمور، وموضوع الصناعة والاسكان والتعاون، وبعدين الصحة وبعدين التأمين الصحى، وبعد ذلك التعليم.. التعليم الفنى وبعدين الأجور؛ الأجور فى المؤسسات العامة، وبعدين التعيينات فى المؤسسات العامة، التوظيف، العمل فى المؤسسات العامة وبعدين التعاون فى المؤسسات العامة، وبعدين المؤسسات الخاصة حسب ما يتراءى لنا أن تساهم.

النهاردة التعاون مع المؤسسات الخاصة نتيجته إفساد المؤسسات العامة؛ الرشاوى. مقاولات بنبنى، اصلاح أراضى نصلح، تجارة، مساكن بنعمل، لازم تكون هناك مؤسسات عامة تتعاون مع المؤسسات الخاصة. طبعا سياستنا بالنسبة لجميع القطاعات هى السياسة الاشتراكية التعاونية، ومقاومة الاحتكار ومقاومة الاستغلال ... الرقابة فى القطاع العام فى جميع نشاط القطاعات المختلفة للقضاء على الاحتكار ، وللقضاء على الاستغلال وللقضاء على الفساد بالنسبة للقطاع الصناعى، بالنسبة للمؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة أيضا بنبحث المؤسسات الخاصة .

ثم أيضا سياستنا بالنسبة للمؤسسات التعاونية بالنسبة لسياستنا لقطاع البناء، ما يقوم به القطاع العام وما يقوم به القطاع الخاص. أيضا، سياستنا النهاردة أيضا فى الخطة يجب إن إحنا نعمل هيئات للبناء وهيئات مثل آسيا.

ما هى سياستنا بالنسبة للبناء؟ السد العالى مثلا، كل المقاولين، وبعدين القطاعات التى كنا نعتمد فيها مع المؤسسات الأجنبية؛ زى مثلا حفر الآبار أو استصلاح الأراضى أو البترول. طبعا بالنسبة للصناعة، عايزين نعرف معدل الزيادة فى الانتاج الصناعى قد إيه، ومعدل زيادة الانتاج الصناعى. بالنسبة للانتاج الزراعى والريفى، الانتاج الزراعى ومعدل الزيادة، والتعاون، والثروة الحيوانية إيه الزيادة؟ الثروة السمكية، قطاع الرى والصرف، التعدين، ماهى الزيادة؟ قد إيه؟ بعدين هنناقش العملة الصعبة بالنسبة للاستيراد الاستهلاكى والاستثمار، كيف نوفر هذه الأموال المطلوبة؟ التعليم والثقافة وغيرها. طبعا بالنسبة للثقافة لا بد من إيجاد الوعى فى كل أنحاء الجمهورية، الاهتمام الثقافى ليس معناه المسرح بدون المدرسة، يجب تجاوب الشعب فى هذا جميعا.

صوت : بالنسبة للعرض العام.

الرئيس : أعتقد أن نأخذ راحة لنصف ساعة.

صوت : بالنسبة للعرض العام، اعتماد خطة الوزارات بالنسبة لمقترحات المشروعات تشمل على القسم الأول: العرض العام، القسم الثانى: أهداف الخطة.

القسم الأول: العرض العام.. يشمل على مقدمة، وهى تتناول القرارات الجمهورية

الخاصة باعتماد الخطة، وتكليف الوزراء بتحقيق الأهداف لهذه الخطة والأجهزة التنفيذية، مدى استجابة الوزارات وعدم استجابة الوزارات الأخرى للبيانات الوزارية، المشروعات الواردة فى الخطة، الأهداف المنصوص عليها فى خطة السنة الأولى.

الجزء الخاص بالمقدمة به موقف خاص بوزارة الاقتصاد والخزانة والتمويل، وبالنسبة للبيانات المطلوبة والمتابعة الخاصة بمسئوليتهم فى الخطة؛ وهو تطور الانتاج القومى، وتطور الأعباء الضريبية. وبعد ما كتبنا تقرير المتابعة وأرسل، أرسل لنا تقرير من وزارة الاقتصاد المركزية عن الموقف المالى بالنسبة للميزانية العامة والمؤسسات، ولكن لم يتناول المجتمع ككل؛ يعنى القطاع الخاص لم يتناوله مطلقا. ووزارة الاقتصاد التنفيذية أعدت لنا متابعة بالنسبة للعملية النقدية، وكذلك جزء خاص بالتجارة الداخلية والتجارة الخارجية. وطبعا هذه البيانات وضحت التطور المالى والاقتصادى بالنسبة لـ ٦ شهور، ونرجو أن هذه البيانات تكون كاملة لأننا لم نصل الى غير هذه الأرقام.

الجزء الثانى من المقدمة: هو مبحث عن كيفية تنفيذ المشروعات..

بالنسبة للزراعة، التوسع الرأسى ووزارة الزراعة وما تم تنفيذه خلال فترة الـ ٦ شهور نسبته ١٢٪ ، وكان مقرر فى السنة الأولى استثمارات ٣,٧٨٦,٠٠٠، وما تم تنفيذه ٤٥١ الف بنسبة ١٢٪ .

مديرية التحرير نسبتها ٢٣٩٪ ، والسبب أنها تستثمر أكبر من المبلغ المدرج فى الخطة نفسها؛ لأن جزء من المبلغ كان مدرجا للتوسع الأفقى، أضيف الى ذلك التوسع الرأسى.

بالنسبة لوزارة الشئون الاجتماعية، ليس لها استثمار خالص.

مصلحة السواحل والمصايد ليس لها استثمار رأسمالى.

مركز التدريب والتنظيم، ليس له. كذلك القطاع الخاص، ولو أنه مدرج له فى الخطة ٤,٥ مليون، لكن وزارة الزراعة لم تتقدم بأى بيانات عنه، ونحن نعتبره جزء كبير جدا ويمثل ٥٠ تقريبا من التوسع الرأسى.

بالنسبة للتوسع الأفقى، ادارة الدعم الزراعى نسبة استثماراتها خلال الفترة ١٩٪، الهيئة العامة لتعمير الصحارى نسبة استثمارتها ١٢٪. ما استثمر فى التوسع الأفقى ٥,٥ مليون جنيه من جملة الاستثمارات ٢٨,٥ مليون جنيه.

بالنسبة لوزارة السد، وزارة الأشغال، أيضا ما تم تنفيذه بالنسبة للاستثمارات ١٢٪، بالنسبة للقطاع الخاص لم تتقدم إدارة الأشغال عنه بأية بيانات.

الحساب النهائى للاستثمارات: ١٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه، ما تم تنفيذه ٣ مليون تقريبا، نسبة الاستثمار ٢٣,٥٪. إذا سمحتوا لى ، أن أوضح كل قطاع والمشاكل الخاصة به والصعوبات.

بالنسبة للصناعة، القطاع العام الذى يمثل فى؛ وزارة الصناعة، المؤسسة الاقتصادية، مؤسسة بنك مصر ، المصانع الحربية، نسبة الاستثمارات فيها ٤٧,٧٪ ، نسبة القطاع الخاص الاستثمارات ١٢ مليون جنيه فى السنة الأولى، نفذ منها ٥,٩٠٠,٠٠٠. بالنسبة القطاع العام، ٥٩ مليون جنيه استثمارات السنة الأولى، نفذ منها ٢٥,٣٠٠,٠٠٠، المتوسط بالنسبة للقطاع العام ٤٧,٧٪، بالنسبة للكهرباء نسبة الاستثمار فيها ٣٧٪، المدرج

فى الخطة ٨,٨٦٤,٠٠٠ استثمار، ما تم تنفيذه ٣,٢٠٠,٠٠٠.

بالنسبة للنقل والمواصلات والتخزين، وزارة المواصلات نسبة استثمارتها خلال ٦ شهور ٤٧٪.

وزارة الشئون البلدية والقروية ٤٤٪ .

وزارة الأشغال ٧٪ .

وزارة الحربية ٢٢٪.

هيئة النقل البحرى ٢٦٪.

الشركة العربية للطيران، وهى تتبع المؤسسة الاقتصادية ٧٣٪.

الهيئة العامة للبترول ٤٤٪ .

الإذاعة والتليفزيون ٩٦٪ .

الهيئة العامة لشئون التخزين ١٥٪ .

بنك التسليف ١٪، القطاع الخاص ٥٨٪، قناة السويس ٥٥٪، متوسط هذا القطاع– النقل والمواصلات والتخزين – نسبة ما تم تنفيذه من استثمارات السنة الأولى ٤٨٪.

قطاع الإسكان.. وزارة الشئون البلدية والقروية بالنسبة للمساكن، ونسبة الاستثمارات فى السنة الاولى ١٤٪. وبالنسبة لوزارة الأوقاف ٢٥,٧٪. بالنسبة للقطاع الخاص؛ سواء من داخل المدن أو خارج المدن أو خارج الحدود، لم تتقدم وزارة المالية بأية بيانات خاصة به.

قطاع المرافق العامة – وزارة الشئون البلدية – ما تم تنفيذه استثمارات ٢٦٪ .

وزارة التربية والتعليم المركزية ليس لها استثمار.

وزارة التربية والتعليم التنفيذية ١٥٪، وعلى ما أعلم الـ ١٥٪ تتمثل فى الزيادات الخاصة وليس استثمار فى بناء المدارس الجديدة.

الجامعة الأزهرية ليس لها استثمار.

جامعة القاهرة ٢٢٪ ، جامعة عين شمس ٤٠٪ ، جامعة إسكندرية لا يوجد استثمار.

جامعة أسيوط ٩٪ .

وزارة الصحة ٥٪ .

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ٣٪ ، وحدات مجمعة ٢١٪ .

وزارة الداخلية ٢٣٪ .

الثقافة والإرشاد ٩٪ .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٢٤٪ .

مصلحة السياحة ٨٪ .

الاستعلامات ٧٪ .

الاسعاف ١٪ .

وزارة الأوقاف ٢٥٪.

هناك استثمارات أخرى بالنسبة للقطاع الخاص وكان مقدرا لها ١,٥ مليون، ولكن لا توجد بيانات لها.

الانتاج الحربى – المصانع الحربية – قدر لها استثمارات ٥ مليون فى السنة الأولى، وأيضا لا توجد بيانات على أساس السرية.

الملخص العام بالنسبة للموقف التنفيذى الوارد فى صفحة (٩)؛ جملة استثمارات السنة الأولى من الخطة تبلغ حوالى ٢٩٦ مليون جنيه، منها حوالى ٢٥٠ مليون جنيه للقطاع العام، ٤٦ مليون جنيه للقطاع الخاص. نفذ فى الـ ٦ شهور الأولى : بالنسبة للقطاع العام ٨٦ مليون جنيه؛ أى بنسبة ٣٤٪. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فلم يتبين موقف التنفيذ، طبيعى أن نطلب من أخوانا الوزراء أن يقوموا بمتابعة بالنسبة للقطاع الخاص لأهميته. يتدرج من ذلك أن معدل التنفيذ يزداد فى النصف الثانى من السنة عن النصف الأول من السنة، وذلك فى حالة توقع تنفيذ الاستثمارات بالكامل.

وبالتالى قد لا تتحقق أهداف الخطة المقررة بالكامل، وهذه النقطة بنثيرها لأننا لو فرضنا أن الخطة بالنسبة للسنة الأولى بالكامل لم تنفذ، وبالتالى سيكون هناك ضغط مع السنة الثانية بالنسبة للاستثمارات؛ وبالتالى نريد الاتفاق على الموقف بالنسبة للسنة الثانية بالنسبة للاستثمارات، هل تضاف الاستثمارات التى لم تنفذ خلال السنة السنة الثانية؟ وهل الموارد تسمح بذلك؟ وكذلك الوزارات التنفيذية، هل هى قادرة على تنفيذ استثمارات هذه السنة فى السنة الثانية؟

الرئيس : أنا مصر على أن الخطة تنفذ، هذا أولا، إذا ظهرت صعوبات نحلها، أنا رأيى أن آخذ هذه الاستثمارات وأعطيها لقطاعات ثانية.

صوت : هو فقط فى السنة الأولى يكون فيها جميع التجهيزات، أول ما أعلن البرنامج فقط علشان ترتيبات السنة الأولى فى التجهيز بالنسبة للمواقع وعمليات المبانى.

الرئيس: يعنى إيه؟

صوت : أريد القول إن السنة الأولى لا تعبر عن ذلك، الـ ٦ شهور ليست مقياس بالنسبة للخطة كلها.

صوت : بالنسبة للصعوبات فى التنفيذ، كان ملاحظ أنه بالنسبة لجميع القطاعات عدم الترابط بين هذه القطاعات. وبالنسبة للنقطة التى أثيرت.. أثير باستمرار فى مجلس الوزراء؛ على أساس أن تكون هناك ميزانية سنوية وتوزع على حصص، والمفروض أن توضع ميزانية كل ٣ شهور وتوزع على القطاعات، وهذه الحصص لم تكن تنفذ، فالسيد وزير الاقتصاد التنفيذى كان هو متولى هذا الموضوع والمتابعة الخاصة بالقطاع الخاص؛ حتى نصل الى حل لهذه المشكلة.

ولكى نحل هذه المشكلة مع السادة الوزراء، فالسيد وزير الاقتصاد التنفيذى اقترح

مشروع توزيع الحصص، ويرسلها الى كل من وزير ممثل لقطاع، ويوضح فيه توزيع هذه الحصص والتوفيق بينهم، ويقتصر وزير الاقتصاد على تنفيذ ذلك. حسب ما تبين من تقرير السادة الوزراء هذا الاقتراح حل كثير من المشاكل التى يواجهوها؛ لأنه لم تأتى الينا الى الآن مشكلة فى مجلس الوزراء ولو أن هناك مشكلة خاصة... ولم نناقشها لأن السيد وزير الاقتصاد لم يرسلها.

صوت : أرسلتها.

صوت : بالنسبة للتنسيق بين المشروعات تبين ما يلى.. لا يوجد تنسيق بين المشروعات الصناعية والمشروعات التنموية، هناك مشروعات بالفعل تم إنشاءها وتجهيزها ولم يتم توصيل الكهرباء لها، وقمنا بعمل لجنة ثانية من وكيل وزارة الصناعة ومدير المصلحة الكهربائية على أساس تفادى مثل هذه العقبات. بالنسبة لمشروعات النقل والمواصلات، تبين أنه لا يوجد ترابط وتنسيق بين مشروعات النقل والمواصلات وباقى القطاعات. وأيضا قمنا بتشكيل لجنة ثانية بعضوية السيد وزير المواصلات التنفيذى ومعه مديرى الزراعة والصناعة والمؤسسة الاقتصادية؛ على أساس مناقشة استمرار المشروعات فى باقى القطاعات المختلفة؛ حتى لا تقوم وزارة المواصلات بتنفيذ مشروعاتها بمعزل عن باقى هذه القطاعات.

بالنسبة للتنسيق بين مشروعات استصلاح الأراضى ومشروعات الرى والصرف، تبين أن هناك مواقع لاستصلاح الأراضى أيضا، ووزارة الأشغال وفرت المياه بها ولم توفر

الصرف. أيضا مرة ثانية لابد من اختيار المناطق على أساس التوسع الأفقى، وعلى أساس توفير الرى والصرف حتى يتم استصلاح هذه المناطق.

بالنسبة للهيئة العامة لتعمير الصحارى، طلبت الهيئة استصلاح ٢٠ ألف فدان بصحراء سيناء على مياه النيل، اللجنة الفرعية للسادة وزراء الأشغال والاصلاح الزراعى قاموا بدراسة التوسع الزراعى قبل الانتهاء من السد العالى، وتعديله على ضوء المدى الزمنى الذى تعده الهيئة العامة لتعمير الصحارى. عرض البرنامج أولا على الموارد المائية.

أيضا وادى النطرون واستصلاح ٣٠ ألف فدان هناك؛ معتمدة على المياه الجوفية فى هذه المنطقة. كذلك فى الشئون الاقتصادية دراسة مشروع أسيوط؛ لأن الوادى لا يدخل فيه هيئة تعمير الصحارى، على أساس أن الأراضى الزراعية تتبع وزير الاصلاح الزراعى التنفيذى ومدير الادارة العامة لتعمير الصحارى، على أساس دراسة الدورة الزراعية.

كذلك مطلوب منهم دراسة المياه المطلوب سحبها من ترعة النوبارية، وأثر ذلك على الموارد المائية الإضافية اللازمة للتوسع الزراعى العاجل بعد بناء السد العالى، وكذلك أثر ذلك على السياسة العامة للاستصلاح فى حالة استصلاح هذه المنطقة على مرحلة واحدة، وفى حالة تنفيذه على مرحلتين .

كذلك أثناء مناقشة هذه المشروعات تبين من الموضوعات التى تناولت دراستها بواسطة لجنة فرعية من اللجنة الاقتصادية، تنمية المحاصيل الزراعية فى الرقعة المزروعة، وتحديد أنواع المحاصيل فى الرقعة المستصحلة، وتحديد المحاصيل للتصدير، ودراسة كذلك

أثر الرقعة التى سيتم استصلاحها على ضوء السياسة التنموية والاقتصادية والتصنيعية.

كذلك انتاجنا واستهلاكنا من المحاصيل الزراعية المختلفة، وطرق تسويق كل محصول من المحاصيل التى يمكن التوسع فى زراعتها لسهولة تصديرها، مع رسم سياسة شاملة بالنسبة للأراضى المزروعة. كذلك إمكانية دراسة التوسع فى محاصيل الاستهلاك والتصدير على حساب القطن، وإمكانية استبدالها بأصناف أخرى. كذلك دراسة إمكانية استيراد أفكار أجنبية، وامكانية تعديل نمط الاستهلاك فى المواد الغذائية.

مديرية الشئون الاقتصادية درست ما تقدمت به وزارة الصناعة عن احتياجات بعض الصناعات المحلية من تعديل انتاجها؛ بحيث تلاءم هذه الاحتياجات أو توفير احتياجات هذه المصانع من الانتاج المحلى .

كذلك أثير أن هناك ارتفاع فى أسعار بعض المواد المنتجة محليا، وطلب من السيد وزير الصناعة أولا: تكاليف انتاج هذه السلع، وإعداد مشروع قرار جمهورى لإحلال هذه السلع المحلية محل السلع التى تستورد من الخارج. ولوحظ فى مشروعات الخطة الخمسية فى قطاع الكهرباء؛ بعض هذه الأسلاك تصنع محليا فى الوقت الحاضر. ولكى ندعم الناتج من الهواتف والمواصلات والأسلاك والمحولات ولوحات التوزيع، والتوسع فى إنشاء مشروعات الشبكات، وتشجيع الصناعات المحلية، وتوفير النقد الأجنبى؛ فقد استقر الينا أن تقوم هيئات المصالح الكهربائية بوزارة الصناعة بوضع المواصفات القياسية للشركات لتلتزم بها فى صناعة الكهرباء؛ لمواجهة المشاكل والصعوبات التى تواجه القطاعات المختلفة فى

التنفيذ من فنيين وخلافه.

وقد استقر رأى اللجنة على تشكيل لجنة دائمة تتبع اللجنة الوزارية، وتضم ممثلين لوزراء الصناعة والأشغال والتربية والتعليم والمواصلات والشئون البلدية والقروية والمؤسسة الاقتصادية وبنك مصر والمصانع الحربية، على أن تتولى هذه الهيئة الاتصال بالوزارات والمؤسسات والشركات؛ للاستفادة بها بأقصى ما يمكن، كذلك دراسة احتياجات كل وزارة أو مؤسسة أو هيئة من أفراد حسب هيئتهم أو امكانية توفيرهم .

كذلك دراسة سياسة التدريب القصير والطويل الأجل، وإمكانية الاستفادة من المعاهد ومراكز التدريب والمصانع، وكذلك دراسة السياسة التعليمية وإمكانية تطويرها وفقا لاحتياجاتنا. وعلاوة على ما تقدم تقوم اللجنة المشار اليها بدراسة سياسة الأجور والمرتبات الحالية فى الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة والشركات، والتقدم بمقترحاتها بشأن إمكانية توصيف الوظائف وتخفيض الأجور والمرتبات حسب طبيعة العمل، على أن تعرض هذه الدراسات والمقترحات على اللجنة الوزارية.

من أهم الموضوعات؛ جهاز المقاولات وعدم قدرته على تنفيذ الأعمال المطلوبة منه، اقترحت بعض الاقتراحات بالنسبة لجهاز المقاولات للاسراع فى تنفيذ المهام الموكلة اليه.

كذلك طلب من السيد وزير الخزانة التنفيذى؛ دراسة إمكانية قيام مؤسسة الأبنية العامة بإنشاء أجهزة تنفيذية؛ تتولى تنفيذ الأعمال التى تمد بها المؤسسة بدلا من المقاولين. كذلك طلب من المؤسسة الاقتصادية وبنك مصر؛ اتخاذ ما يلزم لإنشاء شركات عامة

ومقاولات فى مجال الاسكان، تعمل بطريق المنافسة لتقليل تكاليف البناء. الصعوبات التى ظهرت من المناقشة فى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط، ثم عرضها فى الاجتماع على السيد الرئيس:

أولا: موقف الجمعيات التعاونية المشكلة فى ظل القانون، والذى ينص على وقف إنشاء مبانى سكنية مستقلة ، بناء عمارات نظرا لقلة الأراضى.

الرئيس : سنة ٥٥ عملنا اجتماع فى مجلس الوزراء القديم أيام ما كنا هناك فى شارع القصر العينى، وقلنا نبنى هذا الموضوع وحسبنا حتى كل الأموال اللازمة للاستثمار، واذا مشينا على أساس الجمعية التعاونية، وقدرنا أن نوصل الى ٧٠٪ المطلوبة للاستثمار لبناء فيلات، وقررنا فى هذا الاجتماع أن نوقف العملية إيقاف جامد.

صوت : كان فى وقتها...

الرئيس : كانت الأرض رخيصة، وقلنا لو أخذها بجنيه سيبيعها بأربعة جنيهات إذا أراد.

صوت : هم باقيين بأراضيهم كما هم.

الرئيس: ما أديهمش قروض، وإذا كانوا عايزين يبيعوا أراضيهم يبيعوها.

صوت : الأقساط المستحقة عليهم سنة ٥٩ ، سنة ٦٠ لم يدفعوا الا ١٩٪ و ٨١٪ منهم لم يقوموا بسداد الأقساط، ومجموع الأقساط المستحقة ٤٨٢ ألف جنيه.

الرئيس : هل هم دفعوا؟ دفعوا الأولانين بتوع الأرض؟ هل دفعوا حتى ثمن الأرض؟

صوت : دفعوا للجمعية، الجمعية التعاونية دفعت ثمن الأرض على أساس أنها توزع عليهم.

الرئيس : هل اشتروا الأرض، هل دفعوا للحكومة ثمن الأرض؟

صوت : الجمعية التعاونية دفعت القسط الأول.

صوت : كلهم متأخرين ، كل الجمعيات التعاونية متأخرة.

الرئيس : الذى أعطيناه تصريح وبنى، هذا موضوع وانتهى خالص. أنا أقول على الجمعية التى أعطيناها أرض، وبعدين لما أعطيها سلفية هى دى المفروض أنها تسد. السؤال.. هل هذه الجمعية دفعت ثمن الأرض؟

صوت : هم يدفعوا العشر فى أول تسليمهم الأرض، وبعد ذلك يقوموا بتقسيط الباقى على ١٥ سنة.

الرئيس : كام جمعية تعاونية.

صوت : ١٣٠ جمعية تعاونية ، ٢٠ منهم فقط بدأوا، والـ ١١٠ أخذوا أراضى فقط.

صوت : ما كانش فيه قروض، هو مجموع القروض التى صرفت كلها كانت ٢ مليون.

الرئيس : من سنة ٥٥ أوقفنا هذا لأننا حسبناها؛ وجدنا أننا لو مشينا على هذا سنصل الى ٧٠ مليون جنيه للفيلات.

صوت : ذلك أخذ من سنة ٥٥.

الرئيس : قلنا نوقف عملية الفيلات ولا يوجد إقراض للفيلات؛ لأننا بذلك سنكون خرجنا خالص عن السكة بتاعتنا اللى إحنا ماشيين فيها.

صوت : الأماكن بها مساكن متوسطة وليست فيلات.

الرئيس : هو إذا كان التقسيط على ١٥ سنة تكون عملية استغلالية، ولكن نضبط هذه الجمعيات التعاونية أنها تدى مساكن متوسطة.

صوت : عملية.. برضه زى ما بتقول سيادتك إحنا عطيناهم مهلة ستة شهور هتحولوا بيها الى إسكان.. بناء عمارات، ندبر لهم قروض بضمان ستة شهور .

صوت : عدم التسجيل، واللى عنده الأرض يقدر يتصرف فيها كان فى وقتها، هذا على أساس إنه مايخودش سلفة.

الرئيس : يعنى مثلا الفكرة إن إحنا نعمل مؤسسة تعاونية للاسكان، وهذه المؤسسة التعاونية للإسكان تشترك فيها الدولة ويشترك فيها الأفراد. يكون الأفراد المشتركين فيها لهم حقين؛ أولا: إنهم يستخدموا هذه المساكن، وثانيا: ياخدوا نصيب من الربح باعتبارهم مساهمين مساهمة تعاونية فى هذا المشروع.

ده بالإضافة الى القطاع العام، وطبعا هو القطاع العام فيه مشكلة من حيث الصيانة ومشكلة الائتمان، يبقى قطعا المؤسسات التعاونية أو الجمعية التعاونية بالنسبة للصيانة وبالنسبة للائتمان طبعا يعنى فيها أمان، يعنى وعملية نشيلها من القطاع العام.

هو المزايا حتى لو نوزع الإسكان الى قطاعات حسب قطاعات الدولة يبقى أحسن؛ بمعنى كل مصنع بنديله يبنى مساكن لموظفيه وعماله، وحتى الحكومة فى قطاعاتها كل إدارة تبنى لموظفيها وعمالها؛ بكده هنحل مشكلة الإسكان.

والجمعيات التعاونية الزراعية تدخل برضه فى هذه العملية؛ لأن عملية التنفيذ للقطاع العام يعنى واحدة؛ تبص تلاقى عندنا وزارة البلدية تبعها عمارات وهذه العمارات مهملة، أعتبر العملية يعنى هتكون ناجحة إذا نفذها القطاع العام. يعنى مثلا المحلة.. مساكن المحلة تبع المصنع المحلى، ليه تبعها؟ كل مصنع بنديله أرض بيبنى مساكن، كل مؤسسة بتبنى مساكن، وكذلك فى المحافظات. وبعدين التزايد بالنسبة للموظفين، يعنى نعمل عملية تزايد الموظفين ونجربها بنسبة، عملية البنك لأن نبنى وتمشى العملية وهنعملها نسبة أولية.

صوت : تكاليف المجموعة ٦٠٠ الف جينه على السنة الأولى .

الرئيس : هى نفس العملية، أنا اللى طلبت هذا الكلام.

صوت : بس هى كانت نقطة.. هل يدخل فى ٨ مليون مخصصين الاسكان الشعبى، ولا نزوده مليون و يكون ٩ مليون؟

الرئيس : يعنى ممكن نزود يعنى ١ ٪، ١٢٪ يعنى العملية أصلها مش هتبقى محبوكة .

يعنى يكون المبلغ ٦٠٠ ألف جنيه الى استثمارات الإسكان (ضحك) .

صوت : فى شغل اتعمل بس التاريخ بتاع استحقاق الفلوس لسه مجاش.

الرئيس : يعنى الكلام ده صورى؟

صوت : لا مش صورى لكن لم تسدد.

الرئيس : يعنى أنا أفهم من هذا إن الكلام ده كله مفيش تعاقد عليه؟!

بعدين مصلحة السياحة، كل ما حد يسأله فى الجرايد يقول مابيدوناش فلوس.. مابيدوناش فلوس، وبعدين مدينله ٤٣٣ ألف جنيه معملتش حاجة! بس يكون فيه التزام قبل التصريحات، مافيش امكانيات!

صوت : لازم أن نعد مقياس؛ من هنا وجدت الأرقام التى صرفت لغاية ديسمبر؛ لذلك أن يكون فيه فاصل زمنى بين الشراء وبين البيع يعنى ...

صوت : هو الصله بنتكلم عنها دى مش هو المهم، إحنا بنتكلم على الاستثمار حتى لو كان هامش الدخل يعنى مصنع الغزل يحسبه هنا على الانتاج. اللى بنتكلم عنه يعنى نتكلم عن حالة الصرف إحنا بنتكلم عن حالة الاستثمار .

صوت : كان فى مصنع اتعاقدنا عليه من شهرين.

صوت : هو فى ثلاث أرقام الواقع أنهم يمثلوا الصورة الحقيقية للتنفيذ.. الاستثمارات كما وردت فى تقرير الخطة بتبين الاستثمار المادى اللى تم؛ والعينى اللى حصل؛ مبانى قامت وآلات ركبت. الجزء الآخر.. وهو الإنفاق الذى تم؛ ده عادة بيكون أقل لأنه حتى المقاول بيسلم عمارة وبعدين بياخد باقى الثمن فى الآخر، أو الآلات بتييجى بالتقسيط بتدفع وباقى لسه مدفعناهوش.

الصورة الثالثة اللى يشير اليها السيد المشير.. هى فى الواقع مهمة جدا؛ لأن فى كثير من المشروعات جزء كبير جدا من التنفيذ بيبقى فى مرحلة دراسة المشروع، ثم طرحه فى المناقصة، ثم التعاقد عليه؛ يعنى بتبقى دى مرحلة تنفيذية، وإن كانت لا تظهر لا فى صورة الإنفاق ولا فى

صورة الاستثمار. ولذلك إحنا يعنى الاجتماعات دى حضرنا البيان ده، الى جانب الاستثمارات اللى تمت والإنفاق اللى تم – اللى هو وارد هنا – جبنا قيمة المشروعات اللى تم التعاقد عليها ولم يرد لها استثمارات، إنما دى بتدى صورة مجهود تم من الخطة برضه، يعنى بيدى صورة عن مدى التنفيذ فى المشروعات الأخرى.

الرئيس : هو طبعا الخطة المنفذة ... الاستثمار هو اللى بيحقق الأهداف، وتم تعاقد ومتمش استثمار؛ يبقى محققناش الأهداف! هو يبنى الاستثمار على أساس إن الاستثمار ده هو اللى بيحقق أهداف، لكن محصلش. إن أنا مدفعتش الالتزامات المالية بالنسبة للمشروع لكن المشروع ده ... هو نوع من المشروع، فبحسبه ليه؟ ده بيترتب عليه جزء من الأهداف بتاعته، ده مش السبب المباشر اللى إحنا نحسب عليه؛ من حيث ماينفعش احسب على تعاقد .

صوت : المفروض كان التعاقد قبل ستة أشهر من سنة التعاقد على المشروع .

صوت : عايز مثلا، تنفيذ مصنع سوهاج.. هذا المصنع سيحتاج الى تنفيذه أربع سنوات، نعمل إيه؟ هو اللى بيحصل فعلا إن أنا بدرس مثلا عدد من الأشهر، ثم التعاقد، ثم يبدأ التوريد بعد ٨ أشهر

أو بعد ١٠ أشهر أو بعد ١٢ شهر، فى نفس الوقت هاكون ماشى فى أعمال البنية ويبدأ التوريد، يطلع على أربع سنين بيكون مصنع كويس.

هاتصور إن أنا قسمت الخطة الى خمس قطاعات، الجزء اللى هيتنفذ فى السنة الخامسة سيتم تنفيذه فى السنة الثانية. إذن أنا بزيد الدخل القومى ٤٠٪ فى السنة الخامسة، ولكن بزيد الدخل القومى ٤٠٪ للسنة الثانية. وهذا ما طالبت إن إحنا نتعاقد على المشروعات كلها فى السنة الأولى والثانية، على أساس هيكون الدخل على خمس سنوات؛ لأن تعاقد السنة الأولى والثانية وأدفع فى الخمس سنوات، معنى هذا أن يقل تمويل الجزء الخاص الموارد المتاحة اليه .

ولكن فى نفس الوقت نحقق هدف الخطة فى السنة الخامسة فعلا يكون زيادة فى الدخل القومى؛ معنى هذا إن أنا لا أؤجل تنفيذ المشروعات كلها فى السنة الخامسة، إن أنا فعلا أنفذها آخر يوم من السنة الخامسة. أما المشروعات المنتظر أنها تتأخر عن آخر يوم فى السنة الخامسة، لازم أبتدى فى تنفيذها فى السنة الأولى أو فى السنة الثانية.

اتكلمنا فى هذا، بحث الخطة.. النهارده بالنسبة مثلا للمشروع ده تنفيذه أربع سنين، هو بييجى يحط مثلا برنامج تنفيذى للمشروع؛ زى مثلا الـ ٦ شهور الأولى، السنة الأولى تنفيذ الاستثمار، وبعد كده تنفيذ المشروع السنة الثالثة.

الرئيس : أنت بتحط السنة الأولى استثمار؟

صوت : هو اللى بيحط، بيقولى إنه حقق الاستثمار فى الـ ٣ شهور الأولى والـ ٣ شهور الثانية، وبعدين بييجى يقول لى حسب تقديره، وبعدين بنشوف هل نفذ الخطة ولا البرنامج ولا لأ؟ حقق الأهداف اللى قلنا عليها؟ هى العملية يعنى حسب تنفيذ الخطة، فالتعاقد هو حقق إيه من التعاقد؟ على أساس أن التعاقد ثلاث شهور فى آخر السنة يبقى مانفذش البرنامج .

صوت : يمكن الإدارة داخله فى الأساس؟

صوت : اللى دفعه كام؟ ٩٥ الف جنيه .

صوت : الإنفاق غير الاستثمار.

صوت : الإنفاق أقل من الاستثمار؛ إنفاق ٢٢ ٪ مش ٣٤٪، يعنى كان أقل من الاستثمار زى ما كان.

الرئيس : فى تسهيلات ائتمانية بعد ١٥ سنة بعد ١٢ سنة، فى مايدفعش سنة التعاقد مائة فى المائة؛ فإحنا حسبنا على التعاقد مش الصورة الحقيقية.. بحسب على الاستثمار العينى، تقدير الوزارة نفسها.

الرئيس: وأنا بيتهيألى إن إحنا لما نحاسب يعنى نبتدى نناقش المواضيع بتفصيل، لازم نناقش الطريقة غير الطريقة الأولى دى.. يعنى هتدينا صورة حقيقية.

إحنا هدفنا استصلاح ١٠٠ ألف فدان أو ١٢٥ ألف فدان؛ صلحنا كام ألف فدان؟ كتير. يعنى مثلا عايزين مجهود بنعمل ترع ونعمل مصارف، يعنى عملنا قد إيه؟ بتيجى تقول عمال كذا ومشروعات كذا ودراسة كذا، عملنا إيه فى هذا أو ذاك؟ ولذلك دى بتدى صورة أوضح، يعنى هييجى هنا يقول إن أنا صرفت كذا وعندى استثمار كذا وانفقت كذا ومرتبط على ذلك، وبعدين عندى هدف كذا يحقق كذا، ودى المناقشة التفصيلية وده بالنسبة للأهداف.

يعنى المناقشة فى الاستثمار على الأساس ده بيبوظ شكل المجتمع، يعنى بيصور المجتمع كله نتيجة الاستثمار، يعنى نتيجة الحاجات اللى أضيفها. يعنى ممكن اتفق على مشروع وأدفع ثمن – جزء من الثمن مثلا – يعنى طبعا أنا العمل اللى هعمله فى السنة الأولى مش هيدينى أبدا دخل فى السنة دى، يعنى اللى أقدر أقوله: إن أنا إذا كنت هعمل مصنع فى السنة الأولى، يمكن يدينى دخل فى السنة الثالثة.. مخدتش منه غير فى السنة الثالثة، ولكن أنا استثمرت المبلغ الفولانى فى السنة الأولى .

صوت : صح.

صوت : ما هو حسب الاستثمار مثلا نقدر إن الزيادة فى الدخل مثلا ماتزدش عن ٩٪.

الرئيس : الاستثمار يحقق الأهداف، ونفرض أن مشروع الإسكان مثلا هينفذ فى السنة، اتعاقد عليه صحيح لكن منفذش تنفيذ مش فى السنة وكان السنة اللى بعديها... إذا كان هو قال من الأول إنه هينفذه ويتمه فى السنة، لكن إذا كان قال إن هينفذه لكن هيتم فى السنة الجاية، يعنى إن فى مشروع هيتنفذ فى السنة وهيتم تقريبا فى السنة دى، يعنى أى مصنع من مصانع الغزل يعنى إذا تم فى السنة دى بيدينى السنة البعد الجاية، مش هيدينى حاجة السنة دى. لما آجى إيه وأقول إن أنا حساب أرباح العمل وأرباح يعنى المصنع دا، هيدينى إنتاج كذا، ده غير إن عمليات المبانى اللى أنا هحققها هتدينى زيادة فى الدخل القومى.

صوت : لا.. ما هو مثلا بيدينى المصنع.. نفس المبنى، عشان يدينى المصنع من نفس المبنى طبعا المقاول اشتغل واشترى من المقاول.

الرئيس : يعنى أنا لما أعطى وزير الصناعة أهداف الصناعة بيدخل فيه شغل – اللى يعنى أدوات الصناعة وأدوات الدخل – بيقدر ١٠٪ بيدخل فيها شغل المقاول وشغل العمال؛ ما ينفعش أتدخل.

صوت : لما هو يبقى فى قيمة الاستثمار اللى تم فى المصنع جزء منها نتج عنه تشغيل العمال، فيبقى ساهم هذا الاستثمار فى زيادة الدخل القومى من هذا القدر. لو شلنا الجزء ده يبان إن الاستثمار قيمته كبيرة بالنسبة لما تحقق من زيادة الدخل، لكن هو ده برغم أنها عملية بناء، لكن هى دخلت فى رأس مال المشروع يعنى كمشروع؛ فلذلك بيتحسب الجزئين.

إنما اللى سيادتك بتشير اليه إن المصنع بقى هيشغل كام عندما يتكامل كمصنع، هو الموضوع اللى يناقش الآن، وهو صورة الاستثمار. الحقيقة هى العملية إن إحنا بندى صورة مدى تنفيذ الخطة؛ خطة وضعت بمشروعات محددة، المفروض أنها تتم فى مدى معين، فصورة الاستثمار إن إحنا بندى الصورة المادية للتنفيذ، إنما الحقيقة لازم نكملها.

التعاقدات؛ لأنه أى مشروع قبل ما يبدأ تنفيذه على الطبيعة، فى مرحلة مجهود يبذل فى التنفيذ وهو لابد منه؛ اللى هو دراسة المشروع وطرحه فى المناقصة وغيره، فالصورتين إذا اتحطوا جنب بعض يمكن بيدوا الصورة الكاملة لمدى تنفيذ الخطة ومطابقتها للتوقيت الموضوع للتنفيذ .

سورى : سيادة الرئيس.. أعتقد أن الاتفاق على التعاقد يعتبر استثمار؛ المشروع من المشاريع التعاقد عليه يعتبر استثمار لهذا المشروع، وتوزع هذه الاستثمارات على السنين الذى يتم فيها هذا المشروع.

صوت : العملية دى هى تعريف الاستثمار.

صوت : ويمكن اللى دفعه يبقى سنة سنة، هو يعنى ارتباط العملية بالميزانية، إنما الرأى اللى بيقوله سيادة الريس؛ إنه يعنى يحصل الارتباط على المشروع كله على أساس إنها يعنى عملية لازم تنفذ إذا كان فى الخزانة؟! يعنى الاطمئنان بالنسبة للتقديرات بتاعتنا فيما يختص بالميزانية النقدية بتاعة كل سنة.

صوت : التعاقد يعتبر يعنى استثمار؛ لأن لو جينا اعتبرنا التعاقد استثمار فى نفس السنة بيبان إن المبلغ كبير جدا اللى استثمرناه .

الرئيس : هو برضه العمليات مكملتش، يعنى آجى مثلا فى الصناعة بشوف هو ناوى المفروض ينفذ السنة دى كام مصنع؟ عمل إيه؟ ومنتظر يعمل إيه فى الـ ٦ أشهر اللى جايين؟ إذن هل الخطة ماشية ولا مش ماشية؟

صوت : إحنا عملنا ١٠٠٪ فى الخطة تنفيذا، يعنى جميع الفصول بتاع الخطة ماليانه تلامذة والناس بيعلموا فيها، لكن المدارس بتاع السنة الجاية هى دى الخطة.

صوت : هو كان فى نقطتين.. الاستثمار؛ يعنى التعاقد ده بينتج عن الاستثمار النقدى، يمكن عن الاستثمار النقدى والاستثمار العينى. ولكن تنفيذ الخطة وزيادة الدخل على أساس هو الاستثمار العينى والفعلى، يعنى مش الاستثمار إن إحنا عملنا أو نتعاقد ؛ لأن زيادة الدخل هتتحقق فقط بعد الاستثمار.

سورى : الإنفاق يشير الى مدى التقدم فى الموازنة، المبلغ المرصود فى الموازنة هو الحد الأعلى للانفاق، إن هذه المبالغ فى الموازنة بيرتب إنفاق، فنعرف ما أنفق فعلا، ما هو مرصود فى الموازنة. ثم الصورة الثانية.. التعاقد – مثلما أشار نائب الرئيس – أن العمل سينفذ فى وقت محدد. وأخيرا الصورة الأخيرة.. عندما ينتهى المشروع .

الرئيس : يعنى المفروض نحقق التعاقد فى صورة استثمار ضرورى فعلا، مع ما هو الاستثمار؟ هو الإنفاق.

صوت : يعنى الاستثمار بيدخل إنفاق، وهو اللى بيحقق لنا الأهداف وبيحقق لنا الصورة العينية.

الرئيس : الإنفاق بيورينا إيه الفلوس اللى صرفناها، وبعدين برضه دا كله لن يعطينا الصورة الحقيقية؛ لأن يمكن تقديراتى فى الخطة شئ، وفى المشروع زاد الدخل عما كنت مقدر هذا فى الخطة أو زاد الاستثمار عما قدر فى الخطة.

لو أنا فعلا صرفت ٥٠٪ من الاستثمار المقدر، ولكن هل حققنا ٥٠٪ من الهدف المقدر أو حققنا باستثمار ٥٠٪ ؟ حققت بس ٢٠٪ من الهدف، يعنى هو بيطلع الصورة مضبوطة. عشان أكمل الهدف لازم أشوف إيه اللى عملته وإيه اللى لسه ما عملتوش؛ لأن ممكن الاستثمار يغطى نسبة ضئيلة جدا.

سورى : هذا يمكن المقارنة مع المبادئ المتفق يكون مرحلة من مراحل.

الرئيس : طب.. أنا قصدى أنواعه إيه؟ يعنى سنة ويكون الاستثمار ١٠٠ ٪، ولكن حقق؛ مثلا الاصلاح الزراعى المفروض يصلح ١٠٠ ألف فدان بـ ١٠٠ ألف جنيه، فهو جاى آخر السنة صرف ١٠٠ ألف جنيه وصلح ٥٠ ألف فدان؛ لأن هو فعلا فى استثمار فاستثمر ١٠٠ ، ولكن فى الهدف حقق ٥٠٪ .

صوت : نعتبر أصلح ٥٠ ألف فدان واستثمر يعنى ٨٠ ألف بالفعل، لكن ٥٠ ألف فدان استثمار؛ نقول كده إنه حقق الهدف الاستثمارى.

الرئيس : يعنى مثلا هنا قطاع الاستصلاح الزراعى، بنقول مفروض بنصرف مليون جنيه فى الاستثمار، وبعدين بنقول صرف ١٣٢ ألف جينه، ونقول نسبة ما تم تنفيذه ١٢٪، هل ١٣٢ ألف جنيه دى تثبت إن هو صرف المليون جنيه أو صرف نصف مليون جنيه؟ هل حقق ٥٠٪ من الهدف؟ هو ده السؤال.

صوت : المليون جنيه، وبعدين صرف هو النصف مليون جنيه المفروض يصلح نصف المساحة؛ بالتالى الاستثمار يكون بالنسبة للنتائج .

الرئيس : يعنى إحنا بنقول النهارده مثلا يعنى: عايزين ناخد أساسا الأهداف؛ يعنى مش نحقق جزء بسيط من الأهداف. يعنى لما نيجى نناقش الزراعة ونقول بالنسبة للرأسى هنعمل كذا وكذا وكذا، صرفنا قد إيه؟ وحققنا قد إيه. بالنسبة للصناعة.. عايزين نعمل كذا وكذا وكذا؛ بذلك يزيد الدخل كذا، صرفنا قد إيه؟ وحققنا قد إيه؟ حتى وإحنا بنناقش الخطة تقديرات مبدئية وأولية، وممكن تختلف تقديرات التنفيذ عن تقديرات الخطة، وإحنا بنناقش المشاكل – الوزارات وزارة وزارة – يعنى ماداناش ده فعلا الصورة اللى إحنا عايزينها، إحنا عايزين نناقش الفرق بين الاستثمار والإنفاق، وبعدين ناخد الأهداف من سنة وما حقق فيها من ستة أشهر، وبعدين ما يمكن أن يحقق فى الستة أشهر الثانية، وبعدين هل فى حاجة لم تحقق فى اللى إحنا بنعملها؟ وبعدين نقول ليه ماإحناش هنقدر نعملها، وبعدين لازم نجد وسيلة بإن إحنا نعملها، فبهذا نقدر فعلا نمسك العملية.. عملية مكتملة بنسب. فى دول كتير أسبوعيا تناقش الخطة.. أسبوعيا بيكون عندهم الأهداف اللى بيحققوها إيه.

صوت : بالنسبة للانتاج؟

الرئيس : آه بالنسبة للانتاج، يوميا بيشوف الخطة مشيت قد إيه.. كل ٢٤ ساعة، إحنا بعد ٦ أشهر بنشوف الخطة مشيت قد إيه! لو ناخد بقى بالعكس، يعنى نفرض إن الهدف كنا مقدرين له ١٠٠ مليون جنيه هيحقق ٧٠ مليون جنيه، مش كده؟

صوت : هو اللى سيادتك بتقوله ده يعنى لازم الخطة تتناوله، والنتائج فى الخطة موضوعه أصلا لتحقيق نتائج؛ مثلا بالنسبة للانتاج الصناعى، زيادة الانتاج الصناعى اللى تحقق نتيجة لتنفيذ الخطة. وده الحقيقة عملية لازم تبقى متكررة سنويا؛ لأنه يمكن نغير فى الخطة نفسها، على أساس التقديرات الخاصة بكل قطاع. نسبة استثماره الى النتائج اللى بيقدر يحققها كانت تقديرية عند وضع الخطة؛ بالتنفيذ الفعلى بيتبين أنه استثمار ما تم فى قطاع الصناعة تم بالقدر اللى كان مقدر، لكن الانتاج زاد بنسبة أكثر من اللى كانت مقدرة فى الخطة. فى قطاع آخر يمكن كان يقدر برضه استثمارا ما على إنه يجيب نتائج، ثبت أن هذا الاستثمار مابيجبش النتيجة دى بالكامل.

فيبقى فيه إعادة موقف للخطة نفسها فى تقديرات السنوات التالية؛ ولذلك يجب أن فى متابعة الخطة يبقى فيه أيضا تقرير عن الزيادة فى الانتاج أو زيادة فى الخدمات أو زيادة فى التشغيل، فى الفترة اللى تمت فيها المتابعة.

وإحنا فى قطاع الصناعة حرصنا على إن إحنا نديها هذا، لكن اضطررنا إن إحنا نديها عن اجمالى السنة؛ لأنه طبعا تقدير الانتاج الصناعى ٦ أشهر بس كان صعب فى السنة اللى إحنا

فيها دى؛ لأنه ده بيبرز إن الاستثمارات اللى تمت فى فى السنة السابقة – اللى هى سنة ٥٩ – نتيجتها كان زيادة فى الانتاج فى خلال ٦٠ قد إيه؟.. وهكذا.

لو ده يتعمل فى جميع القطاعات بنبقى بنقدر نقدر موقف هل الخطة – باستثماراتها الواردة فيها وعلى ضوء الإنفاق الفعلى والاستثمار الفعلى – بتجيب النتائج طبقا للمعدلات اللى كانت مقررة ولا أقل ولا أكثر؟ ودى الحقيقة هى الهدف، يعنى التنفيذ للمشروعات فى حد ذاته مش هدف، إنما الهدف أن هذه المشروعات لما تنفذ تجيب الانتاج اللى كان مقدر والعائد اللى كان مقدر لها.

وبعدين سيادتك أشرت الى نقطة فى غاية الأهمية.. أنه إذا كنا إحنا مقدرين إن الخطة الخمسية تنفذ فى خمس سنوات، يبقى عندنا إحنا على الأقل فى قطاع الصناعة، لازم نتعاقد على أغلب المشروعات فى خلال السنتين الأولتين؛ لأنه حتى نفس التعاقد بينص فيه على إنه يبدأ التوريد بعد ١٦ شهر أو بعد ٢٠ شهر حسب كل صناعة، فان مكنتش أتعاقد فى السنة الأولى أو الثانية حسب حالة المشروعات، حسب حالات التنفيذ، هييجى معناها إن أنا لو اتعاقدت فى السنة الرابعة على مشروع وارد فى الخطة، نفس المورد ميقدرش يورد لى إلا السنة السادسة أو السابعة؛ أبقى قصرت عن تنفيذ الخطة، فيبقى لازم يراعى هذا فى جميع المشروعات بحيث إنه التعاقد يتم فى الوقت اللازم، إنه تنفيذ فعلى فى الطبيعة يتم قبل انتهاء الخطة الخمسية، وإلا يبقى النتائج مش هتتحقق .

الرئيس : يعنى أشرنا لهذا الموضوع من أربع سنين، وقلنا إن إحنا لازم نتعاقد فى السنة الأولى للخطة، ولكن الإنفاق بيختلف عن التعاقد فى إيه؟ الإنفاق بيتعمل له خطة والتعاقد بيبقى ليه خطة، ده بيبقى على ٥ سنوات حسب الامكانات، ولكن فى الإنفاق خطة لازم تكمل، يا إما أنا أضحك على نفسى .

الاسكان مثلا.. بمعنى إن أنا على آخر يوم فى السنة الخامسة أكون خلصت الإسكان، لكن ميجيش فى السنة الخامسة يبتدى يحقق فى أول ستة شهور، وبعدين بيبقى بقيت المساكن اللى أنا هحققها تكون فى السنة السادسة.

صوت : عشان كل الناس اللى أنا اديتهم فلوس المبانى يبتدوا يعملوا، محدش يرضى قبل ما يعمل التعاقد، ولا يرتبط بأى حاجة إلا تصدق على الميزانية. بنجيب قطاع الميزانية، يعملوا رسومات واتفاق ومناقصة وبتاع، بعد ٧ شهور يكون رسيت على مقاول وبعدين ينفذوا فى البناء، يقعد الأربع أشهر أو الخمس أشهر الباقيين يعملوا؛ يبقى فاضلة دفعه يوفروها .

الرئيس : يعنى ملخص هذا الكلام إنه مشروع الخمس سنوات لابد أن يخلص فى ٥ سنوات.

صوت : هو زى ما أنا قلت: بالنسبة للصرف المفروض إن وزارة الخزانة هى اللى تتولى الصرف، وبعدين بالنسبة لزيادة الدخل وزيادة الانتاج المفروض وزارة الاقتصاد – بنسبة للقطاع العام والقطاع الخاص – المفروض وزارة الاقتصاد تطور ده، يعنى الاقتصاد القومى كله.

صوت : هو الدخل يعنى وزارة الاقتصاد تقدر تحدد الارقام؟ زيادة وسائل الدخل يعنى عناصر العملية كلها.

صوت : بالنسبة للقطاع الزراعى.. التوسع الرأسى.. هو إضافة بعض بنود من الميزانية الاعتيادية لتكملة التوسع اللى كان زاد عن الأرقام بتاعت العام الماضى، أضيف هنا ضمن التوسع الرأسى.

صوت : اعتبرناها إحنا أخيرا كان استكمال توسع أفقى زيادة عن البرنامج بتاع العام الماضى، وكان مدرج فى الميزانية .

صوت : بالنسبة لتحسين التربة نسبة الاستثمار فيها ٥٪، الحاصلات البستانية ٥٪ ، النهوض بالصناعات الزراعية ٦٪، مقاومة الآفات وأمراض النباتات ٨٪ ، النهوض بالثروة الحيوانية ١٧٪

وقاية الثروة الحيوانية ١٥٪، النهوض بالثروة المائية ٣٪ ، ميكنة الزراعة ١٪ ، تعميم الإرشاد الزراعى ٢٩٪ ، تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية ١٪ ، الدراسات الاقتصادية ١١٪. فى مناقشة خطة الزراعة، أشار السيد وزير الزراعة أن نسبة ما تم تنفيذه من أعمال ؛ أن الوزارة تعاقدت فعلا على تنفيذ الأعمال فى البرنامج خلال ما تم تنفيذه ١,٢٢٣,٠٠٠ جنيه، أى أن جملة ما تم تنفيذه مضاف اليه المتعاقد على تنفيذه، ولو إنه لسه ماتمش والمنتظر إتمامه قبل ٦/٣٠ أو قبل نهاية العام.

فرق القطن السنة الأولى يبلغ ١,٦٤٨,٠٠٠ جنيه أى بنسبة ٤٤٪ من استثمارات طول السنة الأولى، يضاف اليه كذلك ما ستتعاقد عليه الوزارة فى الـ ٦ شهور القادمة، الأمر الذى ينتظر معه طبعا فى رأى الوزارة تنفيذ حوالى ٨٤٪ من استثمارات.

ده يعنى المنتظر حسب الوزارة إن هيتم تنفيذ حوالى ٨٤٪ ، إذا كان الباقى حوالى ١٦٪ فده محتاج مجهود أكبر. وزارة الانتاج ناقشت مشروعات وزارة الزراعة لأنها لاحظت أن نسبتها حوالى ٦٢٪ من جملة موازنة السنة الأولى، ولو أنها إدت نسبة مرتفعة. ولكن السيد وزير الزراعة وضح للجنة أن طبيعة عمل الوزارة ومشروعاتها كله بسبب مصروفات التشغيل؛ لأن الوزارة تقوم بتشكيل خدمات الزراعة؛ بحماية النباتات وتحصينها ضد الأمراض، قد تم معظم الاستثمار فيها قبل ذلك؛ ولذلك ارتفعت أسعار مصروفات التشغيل

بالنسبة لمزاولة الاستثمار فيها.

الصعوبات اللى بتواجه تنفيذ مشروعات وزارة الزراعة، فالسيد وزير الزراعة أشار بالنسبة لتعيين الموظفين الجدد، أشار الى أن ديوان الموظفين بيأخر الموظفين الجدد بسبب تأخر مصوغات التعيين، ولازم تكون هذه المصوغات مكتملة قبل استلام العمل. إلا أن الموظفين اللى لازمين الوزارات المختلفة يعنى أن يجيبوا مصوغات التعيين خلال الـ ٦ شهور اللى بعد التعيين، اللى مكملش مصوغات التعيين فى خلال هذه الفترة ممكن فصله.

صوت : بتاخد حوالى ٣ شهور؛ فيه لجنة إعلان، وفيه لجنة امتحان، نقول له عشان يجهز نفسه علشان يستلم العمل. اللى بيحصل أن الوزارات مبتخطرش بعض المواطنين بفترة كافية قبل ما يطلبوا الموظفين، فأى وزارة مثلا تطلب ٨٠ موظف أو ١٠٠ موظف. إحنا عندنا الكشوفات المفروض بتسقط بعد سنة، بننبه قبل نهاية السنة؛ بنبه جميع الوزارات بالأعداد اللى عندنا محدش بيطلب. بعد ما تنتهى وتسقط القائمة، نفاجأ بعدها بشهر تطالب بـ ١٠٠ موظف.

الرئيس : طب أنا عندى سؤال .. إيه لزومه؟ إحنا ممكن وزارة الزراعة يتوجه لها منهم اللى عايزين

عمل يقدموا بالدور.

صوت: وتاخدوا بترتيب يعنى اللى يقدم النهاردة ...

صوت : لا ناخدهم بترتيب التخرج أحسن.

الرئيس : يعنى افرض واحد مش عايز يشتغل .

صوت: هو حر .

صوت: بالدرجات المقدمة .

صوت : أصل فيه جماعة جداد وفى ناس بيدرسوا وهمه موظفين سواء كتبة أو ده أو ده، وبعد كده بيتقدم.

صوت : مش معقول إن إحنا نغفل يعنى امتحان الكليات وناخذ امتحان الموظفين اللى يمتحنوا الشخص ده.

الرئيس: طبعا، وفى وسايط وماعرفش إيه!

صوت : صح .

صوت: إحنا عاملين كده فى النيابة.

صوت : يعنى تبع وزارة العدل بياخدوا بالترتيب؛ فيه يعنى مثلا جامعة القاهرة وعين شمس وجامعة الإسكندرية، عايزين تلاتة ياخدوا واحد من هنا وواحد من هنا أو واحد من هنا .. الأول، أو عايز ١٠ ياخد ٣ من هنا و٣ من هنا و٣ من هنا.

صوت : ده هيسبب إحراج؛ لأن فى ناس هتعترض على الشغل، وذلك ممكن تطبيقه فى الجامعة .

الرئيس: اللى طالبينه ياخدوه، اللى طالبين عدد بالبكالوريا ماشى، اللى عاوز ١٠ ياخد ١٠.

صوت : لا فى حاجات بمؤهلات خاصة، يعنى مثلا ناس خاصين بوزارة الصحة .

الرئيس : يعنى ناخد بترتيب الجامعة.

صوت : إحنا مش واجدين صعوبة فى البكالوريا ولا خريجى التجارة لأن دول الطلب عليهم كتير جدا، إنما الإشكال كان على خريجى الكليات النظرية. هو كان اللى بيحصل بقى إن كان بييجى لنا ناس سنهم ٤٠ سنة أو ٤٥ سنة حاصلين على الليسانس أو البكالوريوس، وبعدين إحنا بنرفضهم على أساس إن بعد ١٥ سنة بيطلع على المعاش. مبنقدرش نخلق طبقة من الفنيين فى الوزارة، وبعدين لما ييجى بيخش فى الدرجة السادسة وهو فى هذا السن؛ بيعمل لنا إشكالات لأنه بيقول إن وزارة الشئون اللى هى بتراعى الأسرة وبتحل مشاكل المجتمع، تحللنا المشاكل بتاعتنا، ومبيرضوش يروحوا للمناطق اللى هى خارج القاهرة والإسكندرية. لا يا فندم إحنا قلنا ناخد لسن ٣٠ كويس، واتفقنا مع ديوان الموظفين ويسر لنا وملينا الوظائف بتاعتنا.

صوت : فى مصلحة المساحة قالوا لنا من ٦ أشهر طالبة ناس مساحين وبكالوريا علشان ينفذوا برنامج توزيع قبل كدة، ولغاية دلوقتى مش عارفين يحصلوا على هذا المطلوب.

صوت : الواقع هو إن كان فيه اقتراح ودرس من المجلس التنفيذى، وهو بيتولى كل وزارة للتعيين فى الوظائف بامتحان أو بدون امتحان إذا كان خاص بالترتيب، وبعد كده تحدد الإدارة المحلية.

الرئيس: بتيجى تبص تلاقى الوسايط والوزرا وكل واحد يعين ١٠ أو غيره من المعارف أو من البلد.

صوت: يعنى بالدور كل واحد بالدور، أو فى المحافظات بالنسبة للكادر المتوسط للمعلمين، مفيش

أى شكوى من هذه العملية إطلاقا.

الرئيس : هنعمل إيه، هنعمل بالترتيب ومفيش امتحانات، مصوغات التعيين بالنسبة لوزارة التربية والتعليم والصحة؛ القانون بيعدلها أو بقرار .

صوت : مصوغات التعيين عندنا فى وزارة الزراعة كذلك.

صوت: يعنى إحنا نخليها بالقانون برضه.

صوت: بالنسبة للامتحان؟

صوت: ينحط تحت الاختبار لمدة سنتين .

صوت : من ضمن الصعوبات كذلك فى وزارة الزراعة إن ما عندناش أراضى علشان تجديد الوحدات الزراعية، وكنا سنأخذ قرار فى اللجنة الاقتصادية، على أساس إن السيد وزير الاصلاح الزراعى مع السيد وزير الزراعة يتفقوا على الأمر، وممكن يعنى يخصص لهذا الغرض، ولغاية النهاردة ما فيش.

صوت: يعنى إحنا ماشيين مع بعض دلوقتى إن شاء الله هننتهى. (ضحك)

صوت : النقطة التانية: مشروعات وزارة الزراعة.. من سنة ٥٥ بدأ مشروع حصر الأراضى، بنقوم بتنفيذ مشروع حصر الأراضى – حوالى مليون فدان – ولغاية النهارده لم تظهر نتائج هذا الحصر بالنسبة للأراضى الزراعية أو تحسينها، وكان لابد بعد الحصر وعمل الحصر من تعيين إيه أحسن المحصولات اللى تزرع فى هذه الأرض واستغلالها.

صوت : سيادة الريس: اسمح لى.. ليّ ملاحظة على النقطة دى اللى بقولها الخاصة بحصر الأراضى، يبدو لى إنه لجنة التخطيط مش واضح أمامها إيه المقصود بحصر الأراضى بالضبط؛ حصر الأراضى لايؤدى – وأنا قلت الكلام ده برضه فى اللجنة الاقتصادية – لا يؤدى لمعرفة أنسب محصول لأنسب قطعة أرض، حصر الأراضى الغرض منه معرفة الأراضى البور مش المنزرعة .

صوت : الكلام فى كده.

صوت : لا يا فندم الحصر.

الرئيس : الحصر.. التصنيف على أساس تحليل التربة، وإنه قدمت بحث قبل كده.

صوت : لا.. الحصر؛ التصنيف.

الرئيس : الاقليم الجنوبى وعملت حصر على أساس يعنى استغلال هذه الأرض.

صوت : فيه حاجتين فى الحصر التصنيفى للتربة؛ هو الحصر اللى يبين الأراضى الجديدة اللى أكثر صلاحية، ولا يستدعى ذلك إجراء تحليل لكل فدان فى الأرض أو كل فدانين؛ يعنى تتاخد عينة من كل ٥٠ فدان أو كل ٢٠ فدان، وده هو اللى بيسمى بالحصر التصنيفى للتربة؛ وعلى ضوئه بيتعمل قطاعات معينة وتتعمل المحاصيل المناسبة فيه.

ده لا يمنع من إجراء حصر تصنيفى فى الأراضى الزراعية، إنما الحصر التصنيفى اللى فى الأراضى الزراعية لا يؤدى الى انتخاب أنسب محصول لأنسب قطعة أرض، بيكمل من هذا البيانات الاحصائية؛ يعنى الزراعة الحيوية – النبات كنبات حيوى – لأن مفيش تجربة الى الآن فى العالم تبين بنود التحليل الكيماوى، أو حتى تستكمل معه حصر تصنيفى تبين أنسب محصول لأنسب قطعة، إلا التجربة الحيوية اللى هى زراعة النبات وتحليله وتحليل التربة.

فالتقسيمات اللى موجودة دلوقتى كلها تقسيمات اجتهادية ومش ممكن أنها تطبق، يعنى

محدش يقدر يقول إن وزارة الزراعة يجب بتطبق الحصر التصنيفى، لأنه بموجب هذا الحصر تقدر إنها توقع على خارطة، وتروح تقول إن هذه القطعة من الأرض يجب أن تزرع كذا علشان تحصل على أحسن محصول.

فالواقع إنه المليون فدان اللى اتعملوا أغلبهم من الأرض البور وجزء منهم من الأراضى الزراعية، يكملوا أبحاث إحصائية ويكملوا أيضا أبحاث حيوية، إنما معندناش الداتا ومش هتتوجد فى أيدينا الداتا ومش موجودة فى حته، يعنى هى بتوجد كلها قرائن على أنسب المحاصيل.

فيعنى فى الحقيقة أنا مش فاهم الملاحظة بتاع التخطيط، يعنى إيه المطلوب بالضبط؟ مش عارف.

الرئيس: هل لم تناقش فى اللجنة؟

صوت: أنا قلت كده يا فندم.

الرئيس: مش التربة بتتغير بعد فترة.. بعد مدة؟

صوت : طبعا بتتغير.

الرئيس : إنها تستغل يعنى.

صوت : بس هو زى ماقال الأخ سيد، الحصر التصنيفى مبيتعملش على فدان فدان ده بيتعمل على مساحات أوسع من كده، يعنى على ٢٠ فدان ٥٠ فدان. هو بيفيد فى عمليات استصلاح الأراضى؛ لأنه بيورينا طبيعة الأراضى تستصلح ازاى، نوع الاستصلاح اللى بيجرى فيها إيه، فى الوقت نفسه كمان بيفيد إدارة الاشغال فى تعيين الجهات اللى بتحتاج لمصادر. والجهتين – اللى هما وزارة الإصلاح ووزارة الأشغال – الاثنين مستفيدين من الحصر التصنيفى اللى بتجريه وزارة الزراعة. هو ممكن الاستفادة من الحصر التصنيفى بصفة عامة كمان فى عملية إضافة الجبس، معرفة منطقة على بعضها دى تحتاج لجبس او متحتجش لجبس، وتحتاج على وجه التقريب أد إيه للفدان. انما التقدير الفعلى بيبقى عن طريق تحليل فعلى للغيط نفسه؛ الغيط مثلا فدان أو نص فدان يتاخد منه عينات من قطاعات مختلفة وتحلل؛ علشان تقدر احتياجاتها الفعلية فى عمليات الاستصلاح. وعلاوة على كده برضه الحاجة اللى قال عليها الاخ سيد: إنه يعنى زراعة المحصول نفسه هو ده اللى بيورى بصفة قاطعة نوع المحصول اللى يمكن زراعته فى المنطقة.

صوت : البيانات بقى تورى عن بيانات الجبس المستعملة؛ يعنى فى سنة ١٩٥٩ وصل الانتاج لاستعمال الجبس لـ ١٥,٠٠٠ طن فى الاصلاح الزراعى.. لا يعنى جملة اللى استعمل ٧٤,٠٠٠ طن سنة ٥٩.

الرئيس: ما هى فائدة الحصر التصنيفى؟

صوت : الحصر التصنيفى يا فندم فى الأرض البور بيبين على طول أية أرض أقرب للاصلاح من الأرض الأخرى.

الرئيس: يعنى الحصر التصنيفى للأراضى البور؟

صوت: هو ده، يعنى التركيز، أغلب المليون فدان ده أرض بور، إنما إحنا عملنا حصر تصنيفى آخر فى داخل الأراضى المنزرعة.

الرئيس : يعنى هو مشروع حصر الأراضى البور؟

صوت : لا .. الحصر التصنيفى أول فائدة محققة منه فى الأراضى البور فعلا، إنما لا يمنع إجراء حصر تصنيفى فى الأراضى المنزرعة؛ لأن فى الأراضى الزراعية يكون فيها مثلا مناطق صلبة من تحت؛ زى كتير من أراضى الفيوم.. زى أرض غرق السلطان فى الفيوم.

صوت: من خلال الحصر لنوع التربة نقدر نحدد نوع محصول مناسب لهذه الأرض.

صوت: مع التحليل الكيماوى.

صوت: مثلا الأراضى فى الدلتا من أخصب الأراضى، يبقى المحصول فيها يرتبط مع نوع التربة. أيضا هذا التحليل يستبق ويحدد نوع المحاصيل اللازمة لهذه الأراضى وهل هى صالحة لها أم لا. أقول بأننا لم نستغل الأراضى لأقصى حد، وبالتالى ما هى الطريقة التى تمكننا من ذلك؛ أنسب محصول لأنسب أرض.

صوت : الأراضى اللى هى ستترتب على السد العالى .

صوت: والتحليل الكيماوى.

صوت : الكتاب ده حقيقة قائمة.. يعنى الكتاب مثلا أنا ببين من الناحية العملية ما هو الحصر التصنيفى. الكتاب اللى أنا بعته لسيادتك عبارة عن المحاصيل كما هى فى وادى النيل طبقا لجودتها، طبقا لأرقام احصائية. يعنى درست الأرقام الإحصائية لناتج الأرض، وعلى أساس هذا الناتج قسمت الجمهورية الى مناطق معينة حسب المحاصيل المعينة، فكون اللى أنا

بقول عليه إنه كون وزارة الزراعة لم تستفد من الحصر التصنيفى – زى ما مكتوب هنا – يعنى أنا بقول ده إنه مش متماشى مع الواقع؛ لأنه الحصر التصنيفى عمل وأرسل الى وزارة الأشغال، وأرسل الى وزارة الاصلاح الزراعى.

فى الأراضى البور الجديدة كلها.. ومفيش خطوة من الخطوات فى الأراضى البور الجديدة بنقدم عليها بدون إتمام الحصر التصنيفى بالنسبة لها، ففى هذه الحالة فان فائدة الحصر التصنيفى قد حققت.

بالنسبة للأراضى المنزرعة، اللى حضرتك بتطلبه يكمله حاجتين؛ يجب إجراء الحصر التصنيفى للأراضى المنزرعة، وده تم فعلا ولم يستفد به، ليه؟ لأن يلزمه حاجتين: الحاجة الأولى.. تحليل كيماوى، والحاجة الثانية: تحليل احصائى عن الحالة الطبيعية للنباتات، والتحليل الاحصائى بتاع الحالة الطبيعية للنباتات ده خلص واللى هو راح لسيادتك، يبقى فاضل التحليل الكيماوى اللى الأخ شرباصى بيشير اليه دلوقتى. فالشاهد إن الحصر التصنيفى مش ممكن أبدا لوحده، زى ما بنستعمله فى الأرض البور نستعمله للأرض الزراعية، فملاحظة التخطيط على أننا ماستفدناش منه فى الواقع لى ملاحظة عليه.

الرئيس: إذا كان هذا المشروع من ٥٥، فكان لا بد من الحاجتين دول مكملينه دلوقتى!

صوت : التحليل الكيماوى بقى إحنا واخدينه مراحل.

صوت : بس يافندم دى برضه يعنى هيستفاد منها الدرة اللى بيتزرع فى المنيا، وإحنا بعتنا فعلا لجنة اقتصادية من أسبوع البروجرام اللى فات والبروجرام الجديد المقترح للسنة اللى جاية؛ لأن الوقت لسة مبكر أوى. يعنى تجربة الشهدا دى أجريت العام الماضى وأثبتت نجاح.. يمكن أحمد يقول.

صوت : هو كان الفدان بيجيب هناك أربع أرادب جاب ١٢ و١٩ أردب فى أرض التجربة. وكنا عملنا حقول اقتصادية فى مراكز الوجه البحرى كلها؛ حقلين إرشاديين فى كل مركز، مساحة الحقل الواحد حوالى ٥ أفدنة، فى بعض حقول جابت أكتر من ٢٠ أردب، وكلها يعنى كانت النتائج بتاعتها نتائج كويسة. هى الفكرة بقى إن إحنا كنا عايزين نورى المزارع؛ إنه لو خدم الأرض كويس، ولو زرع على خطوط، ولو استعمل تقاوى منتقاة، وسمد بالتسميد اللى أشرنا به – وهما شوالين ونص أو ثلاثة – وقاوم الآفات، يقدر يحصل على محصول عالى، وده فعلا تم فى تجربة الشهدا اللى أشرت اليها، وفى تجارب الحقول اللى فى الوجه البحرى.

الرئيس : الاصلاح الزراعى سيطبق ذلك، الجمعية الزراعية ستطبق ذلك ؟

صوت : إحنا طبقنا الحقيقة مش فى كل الأراضى.. الحقيقة إحنا طبقناها السنة اللى فاتت برضه فى الشرقية على ٦٠٠٠ فدان، اللى بتركز على الاصلاح الزراعى.

صوت: فى بعض الدول الفدان بيجيب ١٩ أردب.

الرئيس: ١٩ أردب؟!

صوت: فى الجزائر.

صوت : الدرة الصيفى عادة بيجيب محصول عالى، إنما الدرة اللى إحنا بنشير اليه فى هذه التجربة وهو الدرة اللى بيتزرع فى شهر يونيو أو يوليو، ده عادة بيصاب بالآفات، وهو ده اللى بيتزرع منه مساحة كبيرة تبلغ ما يقرب من ٢ مليون فدان.. هو ده اللى عليه التركيز .

صوت : إذا سمحت لى يا افندم هو الواقع إن تقدير الإنتاج الحيوانى صعب شويه، وإحنا دلوقتى محتاجين أنى أتناوله بطريقة العينات. عندنا فيه خبير بيشتغل، ونأمل أن نقدر نحقق عن طريق الطريقة اللى بيتبعها أننا نقدر الانتاج الحيوانى تقدير صحيح. وإن استطعنا هنبقى نقدر نعرف بصورة واقعية انعكاس المشروعات بتاعت الوزارة فى ناحية تحسين الثروة الحيوانية على تحسين الحيوانات الموجودة فى البلاد. إنما لحد دلوقتى معندناش طريقة صحيحة نقدر نتناولها علشان نقدر نقدر انتاج اللبن مثلا فى البلد أد إيه .

صوت : والملاحظ كذلك استثمارات وزارة الزراعة فى المبانى حوالى ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه من جملة

الاستثمارات فى الخطة، نرجو إعادة النظر فى المبالغ المخصصة.

صوت : إذا أذنت لى يا أفندم.. هو الواقع إن كانت البحوث بتاعت وزارة الزراعة كلها مركزة فى القاهرة فى الدقى والجيزة، وإحنا وجدنا إن – زى ما هو معروف – إن معظم النتائج بتاعت التجارب الزراعية مبيبقاش التطبيق بتاعها عالى؛ يعنى يمكن التجارب أو النتائج اللى بنتحصل عليها فى منطقة الجيزة أو الدقى منقدرش نطبقها فى الصعيد، ولا نطبقها فى شمال الوجه البحرى. ومن هنا جت فايدة أو ضرورة إنشاء محطات تجارب إقليمية، ووضعنا فى الخطة بتاعتنا أن ننشئ منها ١٢ محطة موزعة فى المناطق المختلفة تمثل الأجواء والبيئات المختلفة. وطبيعى علشان خاطر نخلى الموظفين أو نرغبهم فى إنهم يروحوا هناك، ونتخلص من الحاجة المزمنة اللى كلنا بنشكى منها؛ وهى أن عدد كبير جدا من الموظفين مركز فى القاهرة، كان لابد من أن ننشئ لهم مساكن فى المزارع دى علشان يقيموا فيها ويستقروا؛ فمن هنا بان إن الرقم بتاع المبانى عالى شوية. وعلاوة على كده بقى فكانت المعامل اللى عندنا بتاعت البحوث بصفة عامة مكنتش كافية، فالمبلغ اللى قدامنا ده ٢,٣ مليون بيشمل تكملة المعامل الحالية، وفى الوقت نفسه إنشاء محطات البحوث الجديدة، وما يتبعها من مساكن. علاوة على كده بقى فإحنا متوسعين توسع كبير جدا فى النهوض بالثروة الحيوانية، وبنربى دلوقتى أعداد كبيرة خالص من البقر والجاموس، ودول عايزين حظائر فبننشئ لهم الحظاير. وإذا يعنى حطينا الصورة دى يبان إن المبلغ ده مش كبير أوى زى ما قد يبدوا. والواقع إن مافيش إسراف أبدا، بالعكس إحنا عاوزين نخلى الحاجات بدل ما هى

مركزة فى القاهرة إنها تروح فى الريف علشان تخدم الريف.

صوت : بالنسبة لمشروعات القطاع الخاص فى الزراعة، لا توجد أى بيانات عن القطاع الخاص.

بالنسبة للتوسع الأفقى.. جملة ما يتم استصلاحه فى الخمس سنوات ٥٨٥ ألف فدان تبع الاصلاح الزراعى، ٢٠٠ ألف فدان تبع الهيئة العامة لتعمير الصحارى.

جملة ما تم فى السنة الأولى للخطة ٨١,٥٠٠ ألف فدان.

بالنسبة للإقليم الشمالى...

الرئيس: تعبتوا؟ ممكن نقف على أساس بعد بكره الصبح إن شاء الله، تكونوا مستعدين للمناقشة، وإذا كنتم عايزين تعملوا مذكرات عبد المجيد يساعدكم.

السبت الساعة ٦.

سرى للغاية

محضر اجتماع الرئيس جمال عبد الناصر
مع الوزراء المركزيين والتنفيذيين للجمهورية العربية المتحدة
لمناقشة القطاع الزراعى بالإقليم الجنوبى
١٩٦١/١/٢٥
(الاجتماع الثانى)

صوت : الإعداد أحسن النهارده (ضحك).

صوت : أيوه يافندم، لا.. هى نسخة وحيده يافندم.

الرئيس: بنبتدى بمناقشة الزراعة، الرى، الصرف، السد العالى. نريد معرفة إيه اللى اتعمل ومالم يعمل، وأسباب التعطيل.

أولا: تطور الانتاج الزراعى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢:

صوت : هو إذا سمحت لى سيادتك فى النقط اللى سيادتك ذكرتها امبارح، ذُكر نقطتين أساسيتين خاصة بزيادة الانتاج الزراعى ونظام التعاون الزراعى. دول ذكروا بجانب الخطة، وأنا باعتقد إن إحنا فى الفرصة اللى إحنا بنناقش فيها اللى تم فى الخطة فى فترة الستة شهور الماضية، يجب إن إحنا نستعرض بشكل سريع التطورات اللى طرأت فى الانتاج الزراعى وسياستنا فى التعاون الزراعى. وبعد كده بنناقش الخطة وبنناقش ما تم تنفيذه منها فى الست شهور الماضية، والعقبات

اللى قابلت تنفيذ الخطة، وعما إذا كان ممكن إن كل مشروع من هذه المشاريع سينفذ أو مش هينفذ، وإيه الأسباب اللى أدت الى عدم تنفيذ بعض المشروعات.

قبل ما ابتدى أوضح الانتاج الزراعى، عايز أقول وأكرر أن الانتاج بيعتمد على عاملين أساسيين.. الأول منهما: العامل المتعلق بالبيئة، أو بمعنى آخر بالتربة؛ وده بيعتمد أول ما يعتمد على تحسين وسائل الرى وتحسين وسائل الصرف.

هذا التحسين الذى يجب أن يشمل جميع أنحاء الجمهورية، ولا يكون قاصرا على تحسين المصارف الرئيسية أو الترع الرئيسية فقط، بل يجب إنه يشمل تحسين المصارف الفرعية والمراوى الفرعية. وفى قول عند الفلاحين دائما بيقول: أنك إذا حصلت على قطعة أرض صرفها جيد فإنك ممكن إنك تحصل على محصول جيد.

والأراضى جيدة الصرف منتظمة الرى هى المجال لانتاج زراعى أزيد. لذلك إذا قلنا إن العامل الثانى نحو إنتاج أكبر هو العوامل الأخرى المتعلقة بالخدمة والتسميد؛ يعنى يجب توافر البيئة الصالحة وبعد كده بتيجى عوامل الخدمة والتسميد والإقراض والتعاون. إنما كلهم عوامل مساعدة تؤدى الى نتائج طالما كانت البيئة صالحة. ولابد إنه الأخ الزميل – وزير الأشغال – سيستعرض خطة الصرف وما تم فيها بصفة عامة، وما تم بالصرف الحقلى منها بصفة خاصة؛ لأن ده بيعتبر الأساس لزيادة الانتاج الزراعى.

الرئيس: ما هو ده فى الخطة.

صوت: ما هو ده موجود فى الأساس بتاع الخطة كلها، إذا نظرنا نظرة اجمالية للانتاج الزراعى وتطوره ابتداء من سنة ١٩٥٢ الى اليوم وباختصار؛ لأنه ده ترديدا لما ذكرته سيادتك إنه فى استعراضنا النهارده بنستعرض الانتاج الزراعى وتطوره، وبعدين بنخش فى القطن.

مش عارف إذا ده نتكلم فيه، ولا تحب نخش فى القطن على طول زى سيادتك ما انت عايز. إنما الواقع هنا عملناها بناء على الاشارة بتاعة سيادتك دى، إذا رجعنا لارقام الانتاج فى عام ٥٢. وإحنا خدنا الواقع سنة ٥٢، لأنه قبل سنة ٥٢ ماكنلناش سياسة معينة فى الانتاج الزراعى.

١- نسبة الزيادة فى متوسط المحاصيل الأساسية.

إذا رجعنا الى أرقام الانتاج الزراعى فى سنة ٥٢ الذى قامت فيه ثورتنا ونقارنها بالموقف الآن، فاننا نجد أن انتاجنا من القطن سنة ٥٢ كان ٩,٩٢٢,٠٠٠ قنطار، نتجت من مساحة قدرها ١,٩٧٠,٠٠٠ فدان، بمتوسط قدره ٥,٠٤ قناطير.

وفى سنة ٥٩ وصل انتاجنا الى ١٠,١٧٥,٠٠٠ قنطار، بمتوسط ٥,٧٨ قناطير من مساحة قدرها ١,٧٦٠,٠٠٠ فدان؛ أى أن المساحة نقصت بنحو ٢٠٠,٠٠٠ فدان، وزاد المحصول فى الوقت نفسه بنحو ٢٠٠ ألف قنطار. وفى تقدير ١٩٦٠ – التقدير الثانى – بلغ المحصول...

الرئيس: هل المساحة نقصت حقيقة، هل فيه دورة ثلاثية؟ باعتبر إن البلد ماشية دورة ثنائية.

صوت: الواقع المساحات القطنية اللى موجودة هنا هى المساحات التى تم حصرها فعلا، فى الحصر مش ماشية على الدورة الثلاثية أو الدورة الثنائية؛ هو ما تم حصره من مساحات قطنية.

الرئيس: بالمخالفات؟!

صوت: بالمخالفات الموجودة، إنما لأنه هو فى الواقع ليه ما بتمشى دورة ثلاثية قوى أو ثنائية قوى؟ لأن الحيازات الصغرى ما بتزرعش قطن فبتغطى الحيازات الكبرى؛ يعنى فى حيازات كبيرة بتزرع على نظام ٥٠٪ أو نظام ٦٠٪.

إنما فى حيازات صغيرة مبتتمكنش إنها تزرع القطن؛ فعلشان كده المساحات بتاكل من بعضها، وغير طبعا المساحات اللى هى جناين أو بجوار المدن. إنما دى مساحات على نفس الأسس اللى حسبت فيها المحصول اللى كان قدر بـ ٩ مليون وإنه كان ١,٩٧٠,٠٠٠ فدان، هى نفس الأسس التى حسبت عليها المساحة اللى طلعت ١٠ مليون قنطار وكسر على مساحة قدرها ١,٧٦٠,٠٠٠ فدان.

وفى تقدير سنة ٦٠ – التقدير الثانى – بلغ المحصول ١٠,٨٥٨,٠٠٠ قنطار بمتوسط ٥,٨٠ قناطير، وارتفع الناتج من الحبوب الغذائية من ٤,١ مليون طن سنة ٥٢ الى ٥,٣ مليون طن سنة ٥٩ ، بزيادة قدرها ٢٩٪. وارتفع الناتج من الحبوب الزيتية من ٠,٨ مليون طن سنة ٥٢ الى ٠,٩ مليون طن سنة ٥٩، بزيادة ١٣٪. وارتفع الناتج من المحاصيل السكرية من ٢,٧ مليون طن فى سنة ٥٢ الى ٤,٢ مليون طن فى سنة ٥٩، بزيادة قدرها ٥٦٪. وارتفع الناتج من

الخضر والفاكهة من ٣ مليون طن فى سنة ٥٢ الى ٤,٨ مليون طن فى سنة ٥٩، بزيادة قدرها ٦٠٪.

وهذه الزيادة فى متوسطات الانتاج، يعنى أهم حاجة كانت بارزة فيها استنباط أصناف جديدة؛ زى صنف الجيزة ٥٩ اللى هو محل الكرنك، وجيزة ٤٥ وجيزة ٤٧ من القطن، ودندرة والمنوفى المحسن، وأخيرا بهتيم ١٨٥ الذى استنبط بمعرفة الهيئة الزراعية.

وفى القمح زاد المحصول من ٥,١٨ أردب سنة ٥٢ الى ٦,٨٦ أردب سنة ٦٠ ؛ بسبب الزيادة المزروعة من صنف جيزة ١٣٩ وهو المقاوم للصدأ. واستنبطت من القمح أصناف جديدة برضه مقاومة للصدأ؛ وهى أصناف جيزة ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٥٠ ، وهى التى يجرى إيثارها حاليا.

وفى الشعير استنبطت أصناف بلدى ١٦ و جيزة ١١٧ وصحراوى بونص، وقد زاد متوسط محصول الفدان من ٧,١٩ أردب عام ٥٢ الى ٨,٣٨ أردب عام ٥٩.

الأرز.. زاد الانتاج من الفدان من ١,٤٦ ضريبة ثابت ٥٢ الى ٢,٢ ضريبة، بزيادة ٥١٪ سنة ٥٩. والواقع هذه الزيادة بتعزى الى استنباط صنف الرز النهضة؛ مما جعلنا فى مركز المصدر للرز وقد بلغت صادراتنا عام ٥٨ ٣٦٠ ألف طن.

وفى القصب زاد متوسط المحصول من ٧٨٥ قنطار سنة ٥٢ الى ٨٦١ قنطار سنة ٥٩.

وإذا استعرضنا الخدمات العامة التى تقوم بها الوزراة هذا العام مقارنة بما كانت عليه سنة ٥٢، نجد أن تقاوى القطن التى كانت توزعها الوزارة سنة ٥٢ كانت ٨٩ ألف أردب بلغت سنة ٥٩ ٩٠٠ ألف أردب.

تقاوى القمح التى كانت توزعها الوزارة سنة ٥٢ كانت ٦٧ ألف أردب، بلغت ٢٨٨,١٣١ أردب.

الرز.. كنا بنوزع ٩٠٠٠ أردب بنوزع ١٠٠ ألف أردب، الدره الهجين وزعنا ١٢٢ ألف أردب بنوزع ٢٣ ألف ٣٤٠ أردب.

شتلات الخضر.. كنا بنوزع ٢,٩٥٠,٠٠٠ شتلة دلوقتى بنوزع ٦,٢٠٠,٠٠٠ شتلة.

مقاومة آفات الحاصلات.. كنا بنقاوم فى ٢١,٦٠٠ فدان النهارده بنقاوم فى ٢,٧٤٤,٠٠٠ فدان.

مقاومة آفات الحدائق.. كنا بنعالج ٢,٩٧٥,٠٠٠ شجرة النهاردة بنعالج ٨,٤٩٦,٠٠٠ شجرة.

اللقاحات.. كنا بندى ٣,٧٤٥,٠٠٠ جرعة، بندى ٣,٤٨٨,٠٠٠ جرعة، منجدش هنا إن فى زيادة؛ لأن عدد الحيوانات ماهواش ماشى معانا فى زيادة الى الآن؛ عدد الحيوانات المحصنة ١,٣٣٧,٠٠٠ أصبح ٢,٢٠٥,٠٠٠.

عدد الطيور كان ١,١٦١,٠٠٠ المحصنة، بعد تطبيق البرامج الخاصة بالدواجن وصل الى ٦ مليون وكسر، وعدد الحالات المعالجة كان ٥٦,٠٠٠ حالة أصبح ١,٩٥٠,٠٠٠ حالة.

٢- التجارة الخارجية فى المحاصيل الزراعية.

إذا استعرضنا بيانات التجارة الخارجية، يتبين أن قيمة الصادرات الزراعية؛ والتى تشمل القطن والغزل والأقمشة القطنية والرز والبصل والبطاطس والخضر والفول السودانى والسمسم والكتان وغيرها - وده مأخوذ عن بعض بيانات نشرات التجارة الخارجية - فى ٥٢ كان ١٥٣ مليون جنيه. وفى الواقع أن الترتيب ده أسقط عامل السعر.. أسقط عامل سعر الوحدة، وأنه قد

يعزى زيادة الصادرات الى إرتفاع فى الأسعار؛ لأن ملحقتش أجيب البيان التانى المتعلق بالكميات فقط.

ففى سنة ٥٢ كانت الصادرات الزراعية ١٥٣، ثم هبطت الى ١٢٧ سنة ٥٣، وسنة ٥٤ بقت ١٢٦، وسنة ٥٥ وصلت الى ١٢٨ ، سنة ٥٦ وصلت الى ١٢٥، سنة ٥٧ زادت تانى الى ١٥٤ ، وسنة ٥٨ وصلت الى ١٤٥ ، وفى سنة ٥٩ هبطت الصادرات الزراعية الى ١٣١,٤ مليون.

وهبطت الواردات الزراعية سنة ٥٢ من ٥٩ مليون جنيه الى ٥١ مليون جنيه، بفارق قدره ٨ مليون جنيه، وإذا نظرنا الى القطن كمحصول أساسى للبلاد...

الرئيس: إيه الواردات الزراعية؟

صوت: أفندم.. الواردات الزراعية زى القمح والدرة، ومعرفش إذا كان السماد بيتحسب واردات زراعية ولا لا.. يمكن الأخ حسن يقول لنا.

صوت : الأسعار انخفضت .

صوت : جايز الأسعار تكون هى السبب .

الرئيس: فى سنة ٥٤...

صوت : فى الواردات الزراعية .. أنا معرفش إذا كان السماد بيعتبروه وارد زراعى ولا بيعتبروه.. مش عارف الفول، العدس.

صوت : الياميش، والبطاطس.

٣- سياسة زراعة القطن كمحصول أساسى.

صوت : وإذا نظرنا الى القطن كمحصول أساسى للبلاد، فيجدر بى أن أذكر أن الوسائل التى استخدمتها الوزارة قد أدت الى تحسين ملحوظ فى انتاجه؛ فارتفع محصوله ومعدل حليجه، وتحسنت مواصفات تيلته ومتانتها الغزلية، كما يتضح من الجدول الآتى الذى يعطى مقارنة بين متوسط محصول ومعدل حليج بعض الأصناف خلال السنوات الاخيرة.

إحنا نذكر أن القطن كان ما بين سنة ٥٥ وما بين سنة ٥٦ و ٥٧، كان فى بعض التدهور فى الأصناف، فلو بصينا لمعدل الحليج نجد إن فى سنة ٥٥ – ٥٦ الكرنك وصل التصافى فيه الى ١٠٢,١، وانحفضت سنة ٥٦ – ٥٧ – ودى كانت سنة اللى كان فيها تدهور القطن على أشده – الى ١٠٠,١ ، ثم ارتفعت فى سنة ٥٧–٥٨ الى ١٠١,٧ ، وفى ٥٨ – ٥٩ بقت ١٠١,٦.

وطبق نظام المناطق فى القطن، واتبعت السياسة الجديدة الخاصة ببذرة القطن؛ فارتفع تصافى الكرنك الى ١٠٤,٧ فى سنة ٥٩-٦٠، ثم كانت ١٠٤,٥ فى سنة ٦٠-٦١ . فى المنوفى - ابتدينا بيه - كانت تصافيه كان ١٠٣,٦ ، وانتهينا بيه فى سنة ٥٩-٦٠ الى ١٠٧,٤، وفى سنة ٦٠-٦١ كان ١٠٧. الجيزة ٣٠ ابتدينا فيه بـ ١٠٣ ،وكان انخفض الى ١٠٠ ، وارتفع فى سنة ٥٩ - ٦٠ الى ١٠٧,٨ ، وفى سنة ٦٠-٦١ الى ١٠٦,٨ .

فى الدندره كان ١١٠,٤، ارتفع سنة ٥٦ و٥٧ الى ١١٤ و١١٥، وسار الى حوالى ١١٣ . الأشمونى.. نجد أن تقدمنا فيه مازال بطئ؛ إنه ابتدينا فيه من سنة ٥٥ - ٥٦ بـ ١٠٤، والسنة دى موصلناش بيه إلا الى ١٠٤,٧؛ ده يدل إنه خطواتنا...

الرئيس: يعنى إيه معدل الحليج؟

صوت: معدل الحليج.. اللى هو التصافى؛ يعنى لما نحلج ٣١٥ رتل قطن زهر المفروض إنهم يطلعوا ١٠٠ رتل شعر، إذا طلع أكتر من ١٠٠ رتل شعر - اذا طلع بقى ١٠٤ أو ١١٤ أو ١١٥ - يبقى إذن الـ ٣١٥ انتجوا تصافى قدرها ١٤ أزيد مما يجب أن ينتج من المعدل العادى للميزان. ودى علامة مميزه للأقطان المصرية؛ أن القنطار الزهر بيبقى ٣١٥ رتل يصفى على ١٠٠ ، لا.. هو يجب يصفى على ١٠٥ ١٠٦ ١١٠ ؛ لأن دى بتزود المحصول، كما سجلت الاختبارات الغزليه على عينات الأصناف التجارية التى يجريها سنويا معمل اختبارات الغزل بالجيزة. تحسينات كبيرة فى

موسم ٥٩ فى صفات الكرنك الغزليه، واستمرار التحسن الذى بدا فى صفات الأشمونى فى المواسم السابقة.

فى الواقع السنة دى يعنى إحنا من أوائل السنين اللى نازلين بيها فى بذرة القطن بعد فترة طويله أسلم ما يمكن. نسبة الهندى تكاد تكون معدومة، حتى فى الأشمونى إحنا بنأمل أنه فى السنة الجاية يحصل تحسين أكثر فى الأصناف القطنية. ومكانش قدامنا طريقة غير الطريقة اللى اتبعت فى الثلاث أو أربع سنوات الماضية عشان نقدر نحسن البذرة. كما قامت الوزارة بتوسع فى المساحات المتعاقد عليها مع الزراع لانتاج تقاوى لقطن الاكسار؛ وذلك لما هو معروف عن تفوقها على مثيلتها من تقاوى القطن الأهالى؛ سواء فى المحصول أو صفات الغزل وقد ارتفعت هذه المساحات المتعاقد عليها من ٤٣ ألف فدان سنة ٥٣، الى ١٦٠ ألف فدان سنة ٥٥، الى ٢٧٤ ألف فدان سنة ٥٧، ثم الى ٤٤٢ ألف فدان سنة ٥٩ ، وأخيرا الى ٤٥٧ ألف فدان سنة ١٩٦٠، وهى أقصى مساحة يمكن أن نصل اليها من مساحة تعاقدات القطن.

٤- الزراعات الغذائية.

لو نظرت شوية الى الخدمات اللى بتؤديها وزارة الزراعة؛ نجد أن لو خدنا المبيدات الحشرية مثلا، نجد أنه فى سنة ٥١ كان جملة المبيدات الحشرية التى استوردت هى ٥٠٠ طن، فى سنة ٦٠ وصلت الى ٦٠٠ طن، الـ DDT مكناش بنستورد منه حاجة سنة ٥١ استوردنا ١١٢٥ طن سنة ٦٠، التكسافين مكناش بنستورد منه حاجة سنة ٥١ استوردنا ٧٤٤٠ طن فى سنة ٦٠، والتديون فى سنة ٦٠ نصف مليون لتر، وفرت الوزارة سنة ٦٠ ٧٠٠٠ رشاشه خدتها من المصانع الحربية.

لجان المقاومة، كان سنة ٥٩ ٤٠٠ لجنة – ديه اللى هتتحول الى ٤٠٠ لجنة تعاونية – كانت سنة ٥٩ ٤٠٠ لجنة سنة ٦٠ كانت ٨٠٠ لجنة، وبرنامجنا سنة ٦١ أنها تصل الى ١٠٠٠ لجنة. وكل لجنة من دول هتعمل فى زمام قدره ٥٠٠٠ فدان، أى ١,٥٠٠ فدان قطن.

المساحة المعالجة سنة ٥٢ كان ٢٢٠٠ فدان، المساحة المعالجة فى سنة ٦٠ كان ٣,٢٠٠,٠٠٠ فدان تحت إشراف الوزارة. المساحة المعالجة من الذرة ضد الثاقبات والمن لم يبدأ العلاج فيها إلا سنة ٥٩ فى المساحة قدرت ٩٤ ألف فدان، وصلت سنة ٦٠ الى ١٥٢ ألف فدان.

زاد متوسط نصيب الفرد اليومى بين عامى ٥٢ و ٥٩ فى المواد الغذائية من ١٠٣٠ جرام الى ١٢٢٩ جرام بنسبه ١٩٪، وفى الوحدات الحرارية من ٢٣١٥ سعر الى ٢٥٩٠ سعر بنسبة ١٢٪، وفى البروتين من ٦٧,٥ جرام الى ٧٦,٥ جرام بنسبة ١٣٪ . وفى الدهون من ٣٧ جرام الى ٤٢ بنسبة ١٤٪.

وكان نصيب الفرد من المواد الغذائية برضه بيقترب فى الزيادة مابين البروتين والدهن والقوات الحرارية اللى موجودة، اللى هى بتزيد تبعا لزيادة الانتاج.

ثانيا: الاصلاح الزراعى:

يبقى التوضيح ده بيبين فى الواقع التطور بتاع الانتاج الزراعى فى الفترة اللى فاتت. لما نييجى نستعرض برضه بنظره عامة الاصلاح الزراعى.. فى الواقع إذا حبينا نتناول الاصلاح الزراعى مش عايز أتناوله النهاردة كقانون أو كفلسفة أو كفكرة؛ لأنه دى أصبحت ثابته بتلعب الدور الاقتصادى المهم بتاعها بالنسبة لنا هنا فى مصر.

ولكن محبش برضه أسيب النقطة ديه سارية من غير ما أبين تطور هام حاصل فى حقول الاصلاح الزراعى النهاردة؛ وهى أنها صارت متقدمه نحو انتاج زراعى يجمع بين الملكية الفردية الصغيرة المحددة التى تسير على نظام تعاونى؛ وبذلك يمكن تحقيق مزايا الانتاج الكبير فى الحقول الفردية الصغيرة للفلاحين.

١- محصول القطن.

المثل على هذا محصول القطن لما بدأ الاصلاح الزراعى يبيعه كان جملة المحصول ٧٥٠٠ قنطار - ده الرقم بتاع سنه ١٩٥٣ - ارتفع هذا العام الى أن وصل الى ٥٠٠ ألف قنطار قطن بيعوا عن طريقة تعاونية فى مناطق الاصلاح الزراعى.

وأصبحت مناطق الاصلاح الزراعى فى الواقع هى المناطق اللى بتطلع أحسن بذرة قطن موجودة فى البلد التى تستعمل للاكسارات؛ المثل على هذا منطقة الخزان - قدامى البيان بتاع الحليج بتاعها - لأن دى من المناطق اللى حلجت على حساب الجمعية التعاونية. محصول الجمعية دى ١٩,٦١٤ قنطار، طلع منه اكسترا نقص ثلاث تتمان ١٢٩ قنطار، طلع فولى جود اكسترا ٥٣٥ قنطار، و٢١١ قنطار طلعوا فولى جود زائد ثلاث تتمان، ٣,٤٤٣ قنطار طلعوا فولى جود زائد ربع، ٥٨٩٨ طلعوا فولى جود زائد تمن، ٥٣٨٦ طلعوا فولى جود، ١٠٥٥ فولى جود ناقص تمن، ٧٤٧ فولى جود ناقص ربع، ١٨٩٨ فولى جود، وبعدين الباقى أرقام ميات اللى هى بتنزل عن جود.

يعنى إذن لما نبص الى جمعية تعاونية زى جمعية الخزان اللى انتجت ٢٠ ألف قنطار، انتجت من رتبة فولى جود ناقص ربع فما فوق، اللى هى أحسن رتب قطنية ممكن إنها تتوجد،

انتجت الكمية الكبيرة بتاعتها. وده بيدل على تطور حاصل فى مناطق الاصلاح الزراعى؛ نتيجة لتطبيق النظام التعاونى، ونتيجة أيضا للارشاد اللى موجود فى مناطق الاصلاح الزراعى. معدل المحصول أشار إن بيان قطن الجيزة – هى الجيزة ٤٥ والذى تم حليجه – على أن محصول العام الماضى قد تم بيعه للجنة القطن بسعر القطن كذا. متأسف معنديش كشف الخزان، هذا هو كشف الحليج، عندك فكرة عن كشف الخزان؟

صوت: الخزان ماشى دورة ثلاثية.

صوت : مهو الخزان ماشى دورة ثلاثية.. مضبوط الاصلاح الزراعى ماشى على الدورة الثلاثية. بدى أنظر يعنى أنا فى الاصلاح الزراعى، بدى هذه الأرقام عشان أرد فى الواقع على العوامل الخاصة؛ إما بالانتاج فى داخل الاصلاح الزراعى، أو مما أثير من بعض الغزالين اللى جم فى زيارة حديثة الى مصر هنا.

الرئيس : الخزان هنا المتوسط العام .. يعنى يطلع متوسط الخزان قد إيه؟

صوت : أنا متأسف أنا معييش...

الرئيس: بتتكلم على ٤٠٠٠؟

صوت : ٤٠٠٠ .

الرئيس : الجيزة ٤٥ عادة محصول أقل من المتوسط بتاعه.. الجيزة ٤٥ ده قطن ممتاز المتوسط بتاعه عادة أقل من الكرنك ومن الجيزة ٣٠ .

صوت : هو والله هو فى نقطة.. يعنى فى الواقع الأرقام اللى أنا بقولها دى عن كمية القطن المحلوج اللى ورده الأعضاء للجمعية التعاونية. ده لا يعنى إن هذا كل انتاج المنطقة؛ لأنه مازال عندنا إحنا بره عن ٥٠٠ ألف قنطار موجود ١٥٠ ألف قنطار. فأنا معرفش فى الواقع إنما إحنا بنعمل تقدير للعمليات فى نفس الحقول، وبنقدر نعرف المحصول. إنما للأسف الكشف اللى معايا هو الحليج، لأن أنا كنت مهتم ببيان صنف القطن، ردا على أنه بلغنى أن بعض الغزالين اللى جم مصر كانوا بيقولوا إن الاصلاح الزراعى قصر فى الرتب القطنية. فى الواقع هو قصر تقصير عكسى؛ قصر بأنه حسن الرتب القطنية بدليل إنه الاكسارات الأولى.. الاكسارات التانية بتم كلها، لكن ده الاصلاح الزراعى اللى أنا عارفه من مناقشة متوسطات العامة لدى الاصلاح الزراعى فى القطن بالمتوسطات العامة فى البلد؛ إن متوسطات الاصلاح الزراعى بتبقى أكثر بتطلع أقل.

٢- استصلاح الأراضى البور.

إذا تناولت الجانب الآخر من الاصلاح الزراعى، فهو جانب استصلاح الأراضى البور، وفى الواقع هنا فيه إشارة من التخطيط لوجوب التنسيق بين وزارة الاشغال ووزارة الاصلاح. والتنسيق ده فى الواقع أمر له أهميته الكبيرة، وبنشوف أنه مش لازم بس يتضمن توفير كميات المياة وتوفير الصرف، بل يجب أنه يتضمن توصيل المشروع العام الى الأرض البور سواء رى أو صرف. وإحنا هنعمل مذكرة بالملاحظة اللى جت من التخطيط ونعتقد أن السادة الوزراء التنفيذيين كانوا اجتمعوا – بعد الاجتماع مع اللجنة الاقتصادية أو لجنة التخطيط اللى أشير فيها الى ضرورة التخطيط فى السياستين دول – وانتهو الى اتفاق فيها.

فى سياستنا فى استصلاح الأراضى، برضه بيهمنى إنى استعرض شوية عن حالتنا إيه فى استصلاح الارض.

أنا عندى احصائية بتبين الحالة بتاعتنا من أول سنة ٣٢ – طبعا مش هقولها من ٣٢ – إنما بتبين من سنة ٣٢. وإحنا جايين برضه عشان نعرف إيه الخطوات اللى قطعناها فى اصلاح الأراضى، وعما إذا كانت السياسة بتاعتنا اللى إحنا بنتبناها حاليا أثرت فى مساحات الأرضى التى تستصلح ولا لأ.

فى سنة ٣٢ – ٣٣ كان استصلاح الأراضى بمعرفة مصلحة الأملاك، وكان فى حدود ٣,٩٥٠ فدان اللى طلع فى البلد بحالها وارتفع معهم سنة ٣٥ –٣٦ الى ٨,٦٠٠ فدان، وأقصى رقم كان وصلوا اليه كان ٨,٨٦٠ فدان كان سنة ٣٧– ٣٨.

وبعدين ابتدت الشركات تصلح.. بتصلح فى سنة ٤,٣٠٠ فدان، ووصلوا الى ٧,٠٠٠ فدان فى سنة من السنين، وصلوا الى ٦,٠٠٠ فدان فى سنة أخرى. وإجمالى الـ ٢٠ سنة ابتداء من

سنة ٣٢ لحد الثورة – لحد سنة ٥٢ – كان المستصلح من الأراضى ٥٢ ألف فدان. إحنا ابتداء من سنة ٥٣ لحد سنة ٦٠ اجمالى المستصلح من الأراضى ٢٢١ ألف فدان؛ يعنى فى ٦ سنين صلحنا أربع مرات .

الرئيس : فى ٢٠ سنة كام؟

صوت : ٢٠ سنة، ٥٢ ألف فدان اللى اتصلح مقابل ٢٢١ ألف فدان و٢١٢ فى الخمس سنين الأخيرة.

الرئيس: والشركات؟

صوت: والشركات – أيوه أنا متأسف – ١١٦,٦٠٢ جملة اللى استصلح من الأملاك والشركات – ٥٢ ديه الأملاك لوحدها – من الأملاك والشركات ١١٦ ألف فدان فى ٢٠ سنة، إحنا صلحنا ٢٢١ ألف فدان فى الفترة من ٥٣. لما نبص فى الأرقام من سنة ٥٢ وإحنا جايين، نجد أنه حصلت قفزة كبيرة.. كنا ماشيين تدرجى.

الرئيس : طبعا إحنا الارقام اللى إحنا جبناها، إحنا ماجبناش سنة ٥٣ و ٥٤ حاجة على الاصلاح إنه هذا بيبان.

صوت : بيبان إنه سنة ٥٣ و ٥٤ كان ٢,٠٠٠ فدان، ٥٤ – ٥٥ ٩,٦٠٠ ، ابتدا شئ من التركيز سنة ٥٦ – ٥٧ الى ١٣ ألف فدان، وكنا بنعتبر أن هذا الرقم رقم قياسى.

الرئيس : يعنى أول تركيز كان ؟

صوت : كان ٥٨ – ٥٩ .

الرئيس : أيام ما عملنا هيئة استصلاح الأراضى.

سيد مرعى : لا والله يا افندم.. كان فى اصلاح الأراضى البور؛ بدأ فعلا يعنى كان فيه توجيه فى ابتدائها كان فيه اصلاح الأرض البور، إنما كان التركيز الحقيقة على استصلاح أكثر. كان خطبة لسيادتك.. لما إحنا كنا صلحنا١٠,٠٠٠ فدان وقلنا إن إحنا صلحنا ١٠,٠٠٠ فدان، وسيادتك قلت إن ١٠,٠٠٠ فدان دول كلام فارغ يعنى دى مساحة صغيرة ولازم إن إحنا نزود، فابتدينا إن إحنا كنا نزيد يعنى وصلنا الى ١٤ ألف، وبعدين السنة اللى فاتت ضغطنا وصلنا الى ٤٩ ألف. وده كان الرقم القياسى اللى إحنا وصلنا اليه فى العام الماضى، واللى على أساسه وضع البرنامج بتاع السنة دى، اللى إحنا كنا نصل ٨١ ألف فدان.

فى سياستنا فى اصلاح الأراضى، فى الواقع أحب انتهز الفرصة ديه عشان نبين شئ عامل لبس من النواحى العامة، يقال إن إحنا بنصلح الأرض بواسطة شركات أجنبية؛ ودى بتكلف

الدولة نقد أجنبى. فى الواقع إحنا كنا بين أمر من اثنين لما لجأنا الى استخدام الشركات الأجنبية؛ إما إن إحنا ننهض ببرنامج اصلاح الأراضى بما يتماشى مع الأرقام الموجودة مع الخطة، وبما يتوفر لها من عوامل السرعة التى يجب أن يتسم بها استصلاح الأراضى، وإما إن إحنا كنا نسير على حسب امكانيات الحكومة. فإحنا فضلنا الأمر الأول؛ إن الشركات الأجنبية تيجى معانا فى المرحلة الأولى، إنما مامشناش فى دى كتير لحد ما سيادتك ناديت برأى اللى قال: بفصل أجهزة استصلاح الأراضى عن أجهزة الاستزراع.

وتم فى ابتداء العام الماضى تكوين الشركة العامة لاستصلاح الأراضى لدى المؤسسة الاقتصادية، وتم أيضا تكوين الشركة العقارية فى بنك مصر أيضا، وتم أيضا تكوين شركة رجوا لحفر الآبار الارتوزية لدى المؤسسة الاقتصادية، وتم تغيير فى كيان شركة كوم أمبو؛ باستلام أرضها المزروعة وتوزيعها على صغار الزراع، وتحويل شركة كوم امبو الى أداة من أدوات الاستصلاح.

وإذا قارنا موقفنا هذا العام بموقفنا فى العام الماضى؛ نجد أنه فى العام الماضى مكنش عندنا حد بيصلح غير هيئة البور ومديرية التحرير، بينما هذا العام بنجد أنه الشركة العامة لاستصلاح الأراضى أو المؤسسة الاقتصادية قايمه بدور مهم جدا فى استصلاح الأراضى، الكفاءة بتاعة شركة المؤسسة الاقتصادية – الشركة العامة لاصلاح الأراضى فى المؤسسة الاقتصادية – بتزيد يوم عن يوم، وبلغت دلوقتى إنها تقدر تصلح ألف فدان كل شهر، وهى سايرة فى سبيل الزيادة.

اللى بيبين أن الشركات دى يرتجى منها؛ هو المناقصة بتاعت الـ ٢٥ ألف فدان اللى نزلت أخيرا فى القطاع الجنوبى فى مديرية التحرير، واللى كانت على أساس أنها تروى بالرى النيلى وتروى ريا ارتوازيا فى باقى السنة.

ودى كانت مناقصة عالمية طرحت لبلاد كثير جدا، كان أحسن العطاءات التى قدمت من المؤسسة الاقتصادية، مع أنها لم تميز أى ميزة عن الشركات الأجنبية؛ يعنى طرح لها العطاء كما طرح تماما لجميع الشركات الأجنبية، وكانت الأبحاث اللى قدمتها؛ سواء شركة رجوا للمؤسسة الاقتصادية، أو أبحاث التسوية بتاعة الشركة العامة لتسوية الأراضى، أو شركة المحاريث والهندسة برضه بتاعت المؤسسة الاقتصادية.

فيما يختص بالرى بالرش، يعنى أنا فى اعتقادى أنها كانت أبحاث بتبين أن هذه الشركات متقدمة، وأنها ستتمكن من لعب دورها المهم مش بس فى استصلاح الأراضى فى الوقت الحاضر، بل أيضا فى استصلاح الأراضى اللى جايه بعد السد العالى؛ وبالتالى يبقى احتياجاتنا بالنسبة للشركات الأجنبية فى الواقع هى بتقل شوية بشوية، على قد النشاط اللى موجود فى الشركات بتاعت المؤسسة الاقتصادية.

الاصلاح الزراعى.. اصلاح الأراضى فى سياسته فى الواقع ماشى على التوجيه الخاص؛ بأنه هو يستزرع ولا يستصلح، وأن أجهزة حكومية أخرى تابعة للمؤسسة الاقتصادية هى التى تستصلح. وفى هذا فائدة كبيرة؛ حيث يحدد تكاليف استصلاح الفدان، وميبقاش فيها ميوعة فى تكاليف استصلاح الفدان، وتبقى المعاملة على أساس تكلفه معينة مفهومة لاستصلاح كل فدان، ويبدأ الاصلاح الزراعى بعد ذلك فى عمليات الاستزراع أو عمليات التوزيع.

صحيح أن الشركات دى كانت ميزة مهمة فى ابتداء العام الماضى، إنما إحنا نسأل أنفسنا الآن.. إذا كان قبل تكوين الشركات أمكن إن إحنا نصل بالبرنامج من ٢٧ ألف فدان الى ٤٩ ألف فدان، وكانت الأداة اللى نازلة فى السوق أو اللى بتشتغل هى الهيئة الدايمة ومديرية التحرير، يبقى كيف وقد خلقت ثلاث شركات جديدة أو أربع شركات جديدة إننا مش قادرين نصل الى الأرقام اللى وصلنا لها السنة اللى فاتت؟

الواقع الرد على دى حاجتين؛ الحاجة الأولى: إن الشركات دى كانت وليدة كلها بعد صدور ميزانية يونيو، وأنها احتاجت من الوقت ما بين استلام الآلات من الاصلاح الزراعى أو هيئة البور وتحويلها الى شركات، إنما ما بدأتش نشاطها إلا متاخر وبطبيعة تكوين شركة جديدة، يعنى ما بدأتش لأنه الخط كان ماشى والنشاط كان ماشى فى مديرية التحرير وهيئة البور على ما يحول الى الشركات.

طبيعى أنها تاخد شئ من الوقت، إنما هما ابتدوا الآن أنهم يتداركوا الموقف بتاعهم، هيبان دلوقتى – لما يشرحلنا الأخ الدكتور بغدادى عن تطورات اصلاح الأراضى – هيبان أن الاصلاح الزراعى – وهو عنده ١٥ ألف فدان يصلحهم – أنه خلص جزء كبير جدا منهم ونسبته فيها نسبة مرتفعة، وإنه هينتهى منها فى وقت مبكر. ليه؟ لأنه كان الاصلاح مستمر فى العملية، فشاهد إن الشركات هتقدر تغطى العملية دى وتقدر إنها يعنى تمشى فيها فى الخطوات اللى جاية.

النظرة العامة دى اللى أنا قلتها متعلقة فى الواقع بتطور الانتاج الزراعى، ومتعلقة أيضا بتطور الاصلاح الزراعى من ناحية بسيطة أو زاوية بسيطة؛ انتاجية خاصة بالاصلاح الزراعى، وكذلك من الناحية الخاصة باصلاح الأراضى.

وأنا باقترح أنه إذا كان الأخ الدكتور محروقى يدينا فكرة عن الخطة والتطورات بتاعتها مشروع مشروع؛ لأنه يمكن عنده البيان ده، وبعدين الأخ الدكتور بغدادى يدينا فكرة عن المشاريع المختلفة وامكانيات تنفيذها، وبعدين إذا سيادتك أردت إن إحنا نبقى نتكلم فى التعاون الزراعى أنا تحت أمرك.

صوت : أنا أحب أشكر السيد مرعى على شعوره الكريم، بس أرجو إنه يضفى هذا الشعور بإرساء العطاء على الشركات.. الشركات صرفت ٥٠ ألف جنيه، يسأل الموضوع ده مع أنها أرخص الأسعار.

الرئيس : واسطة يعنى (ضحك) .. بالنسبة للعطاء المشروع لا بد من عمل بحث الأول.

صوت : هو إذا سمحت لى نقدر نتناول النقطة دى دلوقتى واللا نؤجلها؟ إذا سمحتلى سياتك قبل ما نطرح الـ ٢٥ ألف فدان أثيرت النقطة دى على كل مستوى فى المناقشات؛ لأنه كان فى اتجاهنا الأول إن إحنا كنا ناخد فى منطقة الاسماعيلية – لأن أنا كنت بفضل منطقة الاسماعيلية عن الامتداد فى مديرية التحرير – وبعدين قيل لنا من بتوع لجنة الرى والصرف، إنه أى كمية مياه

ناخدها من ترعة الاسماعيلية بتؤثر على الخزان الجوفى، وبالتالى بتؤثر على مشروعات الرى الارتوازى اللى بتتبناها وزارة الاشغال.

لجأنا الى مديرية التحرير، مفيش شك إنه الـ ١٠٠ ألف فدان لازم يتعمل لهم survey (صرفيه) لازم يتعملهم بحث فى الآبار الجوفية، زى السيد نائب الريس مابيقول. لما جينا إحنا فى ٢٥ ألف فدان كنا أمام أمر من إثنين؛ إما إن إحنا مانقدمش على ٢٥ ألف فدان الى أن يتم حصر المياه الجوفية الموجودة فيها، ودا أمر قد ياخد سنة أو ياخد سنتين، يا إما إن إحنا منرجعش للمناقشة الأولى؛ لأن مديرية التحرير كان فى وقت من الأوقات بيناقش هل فيها مياه جوفيه ولا لأ؟ وكان بيقال إن مفيهاش مياه جوفية، وكان بيقال إن المياه الجوفية اللى فيها مش هتكفيها.

إحنا عندنا ١٢٠ بير شغالين فى مديرية التحرير الآن، وبعدين سيبنا كمان مديرية التحرير وطلعنا على الطريق الصحراوى، وعندنا جميع الآبار الموجودة على الطريق الصحراوى كلها جايبه كميات مياه؛ بتبين إن الخزان الأرضى اللى موجود ما بين مديرية التحرير وامتدادا الى الطريق الصحراوى، وينتهى بانخفاض اللى عند وادى النطرون؛ بتبين أن كميات المياه اللى موجودة كميات كافية.

فإحنا كنا بنقول لما طرحنا الـ ٢٥ ألف فدان دول: إن ده امتداد لمديرية التحرير، وكانت مذكرات الناس الفنيين اللى عندنا بتورى إن فيه كميات من المياه الجوفية، إنما كنا بنقول أيضا إن مانتوسعش عن الـ ٢٥ ألف فدان قبل إجراء الحصر الكامل.

ومع شركة رجوا بتاعة المؤسسة الاقتصادية قولنا لها: إحنا ماعندناش بيانات عن المياه الجوفية، وقولنا لهم: إنكم لما تبتدوا هذا المشروع – فى الدراسات الأولية بتاعتنا اللى سبقت إلغاء العطاء – قلنا لهم: لما تدرسوا دول يجب أنكم تعملوا آبار اختباريه.

على ضوء الآبار الاختبارية بيتشكل الوضع، وأنتم ماشيين فيه بالنسبة لـ ٢٥ ألف فدان، يعنى فى الواقع إن إحنا كنا موازنين الموضوع من الناحيتين؛ من الناحية اللى بيقول عليها السيد نائب الريس من استكشاف عام، وده إحنا فعلا بصدد دراسته من الـ ١٠٠ ألف فدان مجتمعة؛ على اعتبار إن إحنا ندرسه بالنسبة لموقعه، وبالنسبة أيضا لتأثير الآبار الجوفية فى مديرية التحرير – اللى هتعمل فى وادى النطرون – عشان مايكونش من إجراء عمل آبار جوفية فى مديرية التحرير ما يؤثر على وادى النطرون.

إنما فى الـ ٢٥ ألف فدان دول بالذات، إحنا كنا بنعتبرهم – والفنيين بتوعنا هنا كانوا بيعتبروهم – امتداد لـ ٢٥ ألف فدان.. امتداد لمساحات مديرية التحرير. وبعدين بنقول إن وجود شركة رجوا؛ اللى هى شركة للآبار الارتوازية وتابعة المؤسسة الاقتصادية وجهاز حكومى معانا فى العملية، كان فيه ضمان للاستكشاف أثناء العمل؛ بحيث إن إحنا نقدر نبطل العمل أو نوقف العمل طالما إنه العطاء كان وقف عليه، ده اللى كانت نظرتنا اللى إحنا اختلفنا فيها فى الواقع مع لجنةالتخطيط.

الرئيس : قبل استخدام الآبار فى هذه المنطقة – ده نفس الموضوع وكان جاى إن المناقشة لم تكن لها نهاية – ويمكن أنا أخدت جانب وقلت: بندخل ونبتدى نجيب ونحفر آبار؛ لأن قعدنا سنوات

نتكلم فى الموضوع بدون نتيجة، أن فى طبعا مدرستين؛ النتيجة إن إحنا كنا هنفضل نبحث ونبحث بدون أن نفعل شئ. وأنا قلت للأستاذ مرعى: إن الحل الوحيد نبدأ على طول ونجيب ونبتدى فى عملية الآبار.

وكانت الفكرة إن فيه مياه هناك وإن المياة دى مياه جوفية عادى متوفرة أكثر شئ، يعنى بدون طبعا نواحى أجنبية، على هذا الأساس أخذنا القرار الأول ومشينا فى عملية الآبار.

لكن وبعدين بعد كده إذا وجدنا يعنى أى شئ يبقى عندنا الـ ٢٥ ألف فدان...

صوت: نقدر ندخلهم. وقال لنا: إن الآبار العامة مساحة بسيطة. إحنا نشوف كمية المياه الجوفية فى المنطقة، يبقى فيه توسع فى الـ١٠٠الف فدان على المياه الجوفية ولو توسعنا الى الـ ٢٥ ألف فدان.

الرئيس: هو بحث مبدئى، وفى رأيى برضه من الكلام اللى قرأته عندى عن الآبار والأبحاث؛ أن المياه الجوفية هى عبارة عن مياه جوفية مش جاية من الدلتا.

صوت : لا مش جاية من الدلتا .

الرئيس : مياه جوفية مش مياه صرف أو مياه جوفية اللى هى الرشح ما هياش مياه جوفية جاية من الدلتا، وطبعا اللى أنا أقصده إن سحب هذه المياه مش بس فى الصحراء فى الدلتا، قد تساعد على تحسين التربة وتساعد على تحسين الأرض.

طبعا أنا أساسا إن فيه مياه جوفية، ولكن إحنا بنعتمد على المياه الجوفية جاية من الصرف والرشح الى آخر العمليات .

صوت : بس هو فيه مشروع برضه الآبار الجوفية فى الدلتا، الموارد اللازمة اللى بنستخدم منها على أساس الاستفادة بنصف مليار مياه جوفية فى الدلتا، فالعملية كانت الأول مديرية التحرير، يعنى فيه دلوقتى نصف مليار فى الدلتا.

الرئيس : هو فى تقديرنا للانتاج إن إحنا تقديرات وزارة الأشغال إن دى أكثر من المليار، ولكن دخلنا فى جانب الحرص وقلنا نصف مليار.

صوت : هو نصف مليار بالنسبة للدلتا ونصف مليار بالنسبة لوجه قبلى، وأصلا هم قالوا ٢ مليار وبعدين للحرص أخدوا نصف.

الرئيس : ده اللى أنا قلته؛ يعنى إحنا للحرص داخلين على نصف الكمية؛ على أساس طالبين مليار واخدنا نصف مليار.

صوت : هو فى الواقع بالنسبة للتأثير على الخزان الجوفى فى داخل الدلتا – اللى بيشير اليه السيد نائب الرئيس – ده كان من الأسباب اللى إحنا اتجهنا فيها الى التركيز فى مديرية التحرير، وإلا أصلا

أنا ماكنتش هاروح هناك، يعنى ماكنتش أعمل الامتداد هناك طالما إن كان فيه امتداد على الارتوازى.

أنا كنت أفضل أنى أعمل على الاسماعيلية، إنما الاسماعيلية أمام الآراء اللى قالتها لجنة الرى والصرف؛ جعلتنا نسيب الاسماعيلية ونتجه لمديرية التحرير، على إن التربة اللى موجودة فى الاسماعيلية أحسن من التربة الموجودة فى مديرية التحرير.

القول بأنه جائز دى تؤثر على المياه الموجودة فى وادى النطرون، يعنى فى الواقع قول هيثبت فى الـ survey الكبير بالنسبة لـ١٠٠ ألف فدان. أنا بافترض جدلا إنه محتمل أنه الـ ٢٥ ألف فدان يؤثروا على وادى النطرون؛ إحنا خطة الـ ٢٥ ألف كانت سابقة وادى النطرون، يعنى ومنطقة متوازنة فى الاستصلاح. زائد نقطة أساسية سيادة الرئيس أشار لها الآن، ووردت فى مذكرة الاصلاح.. الأراضى اللى إحنا كنا اتقدمنا بيها بالنسبة للخطة؛ وهى أن أى استصلاح على الآبار الجوفية يعنى بيؤمن باستعمال مياه السد العالى؛ لأن إحنا قلنا إن الآبار الجوفية ابتدينا فيها. إحنا بنستهلكها فى ٥ سنين أو ٦ سنين، يعنى البير الجوفى فى منطقة مديرية التحرير أو فى الدلتا بعد ٥ سنين أو ٦ سنين أنا بأكون جيبت مصاريفه؛ بحيث إذا جف هذا البير، فكل المسألة هندخل البرنامج بتاع الاصلاح العاجل ضمن الخطة اللى جاية للسد العالى.

ودى نوقشت أيام ما تقدمنا ببرنامجنا وقلنا؛ إن إحنا إذا قفزنا بـ ٥٨٥ ألف فدان المطلوبين فى الخطة الخمسية، وفرضنا جدلا أنه حصل جفاف فى الآبار الجوفية فدى مش هتخوفنا؛ لأن

كل المسألة إن إحنا هنعمل تحويل لها.. نحولها الى مياه السد العالى. فالواقع إن أنا يعنى بناصر أوى فكرة تنفيذ الـ ٢٥ ألف فدان، وخاصة إن الشركات المؤسسة كانت متعهدة إنها تنفذها لنا فى ٢٠ شهر، الـ ٢٠ شهر دول كانوا هيمكنونا إن إحنا ننفذ الخطة بتاعتنا، وكنا هنربط فى فترة الـ ٢٠ شهر يكون الـ survey عُمل بالنسبة للـ١٠٠ الف فدان ونربطهم معانا فى الـ١٠٠ ألف فدان. سيادتك تذكر إن أنا كلمتك فى مشروع المبانى بالذات فى مديرية التحرير، ورجيتك إن بالنسبة للـ ٢٥ ألف فدان أننا نؤجل مشروع المبانى بتاع مديرية التحرير .

الرئيس : هو بالنسبة لجميع العمليات.

صوت : هو فى الواقع ده بيجيبنا لنقطة أخرى كمان؛ أنه مع المجموعة الحكومية فيه شركة أمريكية؛ اللى هى داخله فى الرى بالرش ومكينات الرى. وإحنا بعتنا للدكتور عزيز فعلا؛ لأن إحنا كنا بعتنا له الأول سياسة معينة بالنسبة للرى بالرش، ولما اتسعنا فيه بعتنا له على أساس تصنيعها.

الشركة الأمريكية اللى توكيلها واخداها المؤسسة الاقتصادية كانت مقدمة عرض كامل بالنسبة للمصانع الحربية؛ علشان إنها تصنع لنا موارد الرى بالرش فى مصر. فأنا طبعا موافق أنها تبقى كلها شركات حكومية وكل ما يمكن تصنيعه فى مصر يتعمل فى مصر، وبالعكس ده بيدينا مرونة فى التنفيذ أنه لو فوجئنا أى مفاجأة بنقدر أن إحنا نغير مع الشركات .

الرئيس : أنا فاهم إن المصانع الحربية مستعدة تعمل .

صوت : هما متعاقدين فى أجزاء إنما فى استكمال. هو جايب مشروع أنا قدمته وبعته للسيد وزير الصناعة لاستكمال بعض الحاجات فى المصانع الحربية؛ يعنى مشروع مبانى مبيتكلفش كتير بس بيستكمل صورة الرى بالرش بتناسبنا إحنا أكثر، وده أظن يعنى موجود فى وزارة الصناعة من مدة طويلة للدراسة.

صوت : البرامج بتاعة وزارة الزراعة عبارة عن ١٢ برنامج، وتحت الـ ١٢ برنامج فى ٩٣ مشروع. البرامج دى تناولت جميع النواحى الزراعية، بدأت ببرنامج لتحسين التربة على اعتبار إن التربة هى المهد اللى بيستقبل البذرة، وعلى قدر جودة التربة وصلاحيتها على قدر ما بيكون الانتاج.

فى المشروعات اللى داخله فى برنامج تحسين التربة أربع مشروعات؛ المشروع الأول: تقدير الاحتياجات السمادية، الهدف من هذا المشروع هو أن صاحب الأرض يستطيع التعرف على كميات الأسمدة اللى يجب أن يضيفها للأرض عشان المحصول يكون عالى.

لهذا المشروع بنعمل دلوقتى معمل مركزى هنا فى الجيزة، ينتظر أنه ينتهى بنهاية السنة المالية الحالية، وبعد ما ينتهى إن شاء الله نبتدى نشتغل على طول؛ لأن جهزنا له الفنيين وجهزنا له الأجهزة والأدوات اللازمة.

المشروع التانى اللى تحت هذا البرنامج بتاع تلقيح تقاوى الحاصلات البقولية والبكتريا العقدية. زى ما هو معلوم إن الحاصلات البقولية بتكون على الجدور بتاعتها بكتيريا، الأزوت اللى هو عنصر سمادى بتثبته للجو. فإحنا بنتوسع فى انتاج هذه البكتيريا لأن مابتبقاش موجودة فى الأراضى بكميات كافية، وفى الوقت نفسه بعض الأراضى – خاصة الأراضى الجديدة – مبيكونش فيها هذه البكتيريا، كل نوع من أنواع المحاصيل البقولية له البكتيريا الخاصة بيه.

الرئيس : وإحنا وافقنا لك على هذا المشروع فى الخطة مش كده ؟

صوت : وافقت يافندم أيوه .

الرئيس : طيب إحنا عايزين تقولنا عملت إيه فى المشروع ؟

صوت : هو الواقع إن الأرقام اللى جاءت فى الخطة هى الإنفاق الفعلى اللى إحنا أنفقناه اللى تم فى الـ ٦ شهور اللى فاتت دى، إنما إحنا تعاقدنا على مبالغ أخرى وصلت فى مجموعها – زى ما السيد نائب الريس قال فى التقرير بتاعه – مجموع الإنفاق ومجموع المتعاقد عليه وصل الى ٤٤ ٪ فى كل المشروعات

الرئيس: بالنسبة للخطة كلها؟

صوت: بالنسبة للستة شهور الأول من الخطة .

الرئيس : تعاقد ٤٤ ٪؟

صوت : تعاقد أيوه تعاقد.. ٤٤٪ تعاقد وإنفاق، الاتنين مع بعض. الانفاق بس ١٢٪ والتعاقد مع الإنفاق يصلوا الى ٤٤٪ فى كل البرامج بتاعتنا بنسبة الصرف والتعاقد نسبة مقبولة، يمكن البرنامج اللى الصرف فيه واطى هو برنامج تجميع الاستغلال الزراعى. المبلغ المخصص لهذا البرنامج مخصص لانشاءات كله.. كله مبانى، وكنا فعلا خطينا خطوة كبيرة فى هذا المشروع، إنما جاء بقى النظام التعاونى الجديد فده اقتضى تعديل فى الرسومات. وعشان تبقى المبانى اللى هتتعمل تضم الجمعية التعاونية كما تضم الأعمال المتعلقة بهذا المشروع، هذه العملية أحيلت الى المؤسسة العامة للأبنية. وإن شاء الله يعنى تبدأ عمليات البناء قريب، خصوصا بعد ما اتفقنا على أن البلاد اللى هتتبرع بأراضى هى البلاد اللى هنبتدى فيها فى المبانى، عندنا أكثر من ١٨٠ ألف جنيه لهذا المشروع، ١٨٩ ألف جينه كلهم هيصرفوا فى المبانى.

الرئيس : تجميع الاستغلال الزراعى؟

صوت : أيوه يافندم تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة، بدأنا السنة دى فى مائة قرية معظمهم فى محافظة المنوفية.. فى المنوفية فيها ٦٥ قرية، وبقية القرى موزعة على خمس محافظات تانية؛ اللى هى الغربية، والدقهلية، والقليوبية، والشرقية، والمنيا. وزى ماهو معلوم المشروع ماشى اختيارى، يعنى القرى اللى تقرر فيها التجميع كان بناء على رغبة أبدوها الأهالى.

ويبدو أن هذه الفكرة انتشرت وأن الرغبة اتوجدت عند عدد كبير. لما رحنا من مدة حوالى ٣ أو ٤ أسابيع الى المنوفية علشان تنظيم الجمعيات التعاونية، الاتحاد القومى كان أبلغنا أنه أصدر قرارا بتعميم نظام تجميع الدورة الزراعية فى محافظة المنوفية. فدى بادرة كويسة، وإن شاء الله مع النظام التعاونى الجديد هنتسع طبعا فى هذا الاتجاه اتساع كبير؛ بحيث إن فى القريب يبقى الدورة الثلاثية سائدة فى كل القرى ان شاء الله.

الرئيس : بالنسبة لتجميع الاستغلال الزراعى، يجب أن ننفذ كل التجارب اللى عملتها الدول الأخرى فى سبيل تحقيق تجميع الاستغلال الزراعى، ونشوف طبعا أحسن النتائج. يمكن عن طريق الجمعية التعاونية بيكون أسهل وأسرع، طبعا أكثر من اللى إحنا مشينا فيه مثلا العملية الأولى، وبعدين ابتدينا قرية فى كل مركز، وبعدين مشينا ١٠٠ وكام قرية؟

صوت : ١٠٤.

الرئيس : ١٠٤ قرية، طبعا بنطلع من تجربتنا إحنا بدروس مختلفة، ونجمع الناس مع بعضها على الرغم من أنه لا يوجد أساس ثابت لتجميع الاستغلال الزراعى، هل فى الـ ١٠٤ تسير كويس؟

صوت : فى ١٠٤ إحنا الحقيقة عملنا تسيير كويس وهو أننا حددنا مساحة القطن بـ ٢٠ فدان، وزى ما سياتك عارف إن الملكية فى القرية يعنى مفيش واحد بيملك الأرض فى حته واحدة؛ يعنى بيبقى إن كان عنده فدان أو أكثر أو أقل بيبقى موزع على أكثر من حته، فلما نصغر مساحة القطعة اللى هتتزرع قطن ده بيبقى فى احتمال كبير، لأن ده يبقى حيازة الرجل؛ جزء منها حييجى فى القطن، وجزء منها حييجى فى الحبوب أو فى البرسيم. فيه علاوة على كده بقى الحاجة اللى سيادتك أشرت اليها المهايأة الزراعية اللى بيعملوها الناس مع بعض، ودى زى ما إحنا شايفين دلوقتى، مع النظام اللى إحنا عملنا له ده؛ هتكون فى أضيق الحدود وما تبقاش الحاجة اليها كبيرة خالص.

الرئيس : ما هو الأساس الذى نبنى علية تجميع الاستغلال الزراعى؟

صوت : هو اذا سمحت لى سياتك هو زى سياتك ما قلت بالضبط، إنه ما لوش أساس غير المهايأة يعنى فعلا الخطوات اللى إحنا مشينا فيها الى الآن هى خطوات مبنية على المهايئة الزراعية .

الرئيس: عملية ممكن تنتهى؟

صوت : لا هى متنتهيش، هو اللى بيحاول يقوله الدكتور محروقى: إنه إذا كانت الدورة بتبقى مساحتها كبيرة – ١٠٠ فدان مثلا – يقوم عدد المهايئات اللى فيها تبقى أكثر مما تكون الدورة ٢٠ فدان؛ لأن لما تكون الدورة ٢٠ فدان يبقى أغلب الظن أنه الفدان بتاع الشخص أو حيازته قد تقع فى أكثر من حته فى داخل الـ ٢٠، بينما مش هتقع إلا فى حته واحدة فى داخل الـ ١٠٠. اللى سيادتك بتشير اليه، وهو أن نظام التجميع اللى تم فى مصر حتى الآن؛ هو نظام متروك لتقدير الناس وأساسه مش معروف لدينا.. ده حقيقى. إحنا لما حاولنا نخش فى نظام المهايئات الزراعية دخلنا فى تباديل وتوافيق لا يمكن أبدا إن إحنا ننهيها، ودخلنا فى خلافات شخصية لا يمكن إن إحنا ننهيها. لما بنيجى إحنا بنرسم الدورة وبنوسط الجمعية التعاونية فى النُص وبنسيب الأهالى مع بعضيهم؛ بيحصل نوع من التراضى ما بين الأهالى وما بين بعضهم فى أقرب وقت ممكن.

مصرى : اللى سيادتك بتشير اليه وهو إن نظام التجميع اللى تم فى مصر حتى الآن هو نظام متروك لتقدير الناس، وأساسه مش معروف. المهايئات الزراعية فى نواج لوحدها دخلنا فى تباديل وتوافيق لا يمكن أبدا إن إحنا ننهيها، ودخلنا فى خلافات شخصية لا يمكن إن إحنا ننهيها.

إنما لما بنيجى إحنا بنرسم الدورة وبنوسط الجمعية التعاونية فى النُص وبنسيب الأهالى مع بعضهم، بيحصل نوع من التراضى ما بين الأهالى ومابين بعضهم فى أقرب وقت ممكن؛ لأن التراضى بيتم على أساس من يزرع هذا العام قطن وبيدى زميله قراطين برسيم، فهو فى العام القادم بنفس النسبة بيتبادل فيها مع زميله، وهو اللى ينقى زميله اللى يتبادل معاه اللى بيثق فيه. إنما لو ابتدينا إن إحنا نخش فيها فى التنظيم لوضعها الى أسس، بعتقد إن العملية تموع منا وتسبب اضطرابات كبيرة قوى.

هى كل العملية رسم دورة زراعية منتظمة فى زمام القرية تحترم من الأهالى، والأهالى بينهم وبين أنفسهم على نظام التعويض فى الأراضى بتعويض قيراط بقيراطين أو قيراط بثلاثة، مع اختيار من يبادل متروك لهم الحرية فى هذا. هو ده اللى بيوصلنا الى نتيجة، وده الأقرب الى فهم الفلاحين؛ يعنى وجود قاعدة ثابتة لها أنا بعتقد أنه مش سهل.

بره بقى فى بلاد خارجية كتير بيعملوا نزع ملكية كامل؛ يعنى فى هولندا مثلا إذا نقصت ملكية الفرد فيها عن ٧ فدادين ونص، أهالى القرية بيستفتوا فيما إذا كان يعمل تجميع زراعى ولا لأ، إذا وافق ٦٠ ٪ من أهالى القرية فبيعمل تجميع زراعى. من شأن هذا التجميع الزراعى أن يحرم البعض من ملكيته عن طريق القرعة. إنما من يحرم من ملكيته ينقل بتعويض الى مكان جديد فى الأراضى المستصلحة، وبتبقى الأراضى المستصلحة هناك هى وسيلة من الوسائل التى يتم عن طريقها تجميع الزراعات ومنع تفتت الملكيات.

الأمر ده مش ممكن يكون عندنا إحنا؛ لأنه لسه اصلاح الأراضى مانشطتش النشاط الكافى، أو مش مفروض إن إحنا بننقل الفلاح الصغير من ملكه. فالشاهد أنه الأساس الذى

بنيت عليه نظرية التجميع الزراعى هو الأساس المعترف به فى الريف نفسه؛ وهو أساس المهايأة الزراعية. دى معروفه لدى الفلاحين جميعا، لما تكلم أى فلاح هو بيتبادل مع زميله الزراعة على رضاء معين بدون دخل منا إحنا أو بدون عمل الترتيب الداخلى بالضبط.

الرئيس : يعنى هل أفهم من كده إن اذا طلع عندى فى القرية فى ملكية عشرين واحد إنه يحصل نوع من...

مصرى : مش collected بيحصل نوع كالآتى؛ إن أنا مثلا لىّ فدان جه كله فى القطن، وبعدين زميلى ليه فدان جه كله فى البرسيم؛ فأصبح أنا دلوقتى هازرع أرضى كلها قطن بفدان واحد، وأنا عايز للجاموسة بتاعتى مساحة برسيم.

الرئيس : بلاش البرسيم يعنى؟

مصرى : اللى فيه قطن.

الرئيس : الجزء اللى هينزرع قطن طلع عشرين واحد عنده فدان، تلاته؛ واحد عنده خمسة واحد عنده اثنين واحد عنده واحد، العشرين فدان دول بيتزرعوا ازاى؟

مصرى : كل واحد من العشرين فدان بتجد إنه عشرين واحد هما المالكين للقطعة للعشرين، تجدها مرزوعة بـ ٤٠ بقى أو بـ ٥٠ ، يخش ناس تانيين اللى بادلوا معاهم يزرعوا؛ يعنى يجنبوا قراطين من ملكية الشخص، فبدل ما بيزرعوا عشرين تجدها يزرعوها ٤٠ ، إنما كل واحد بيزرع مساحة معينة.

الرئيس : بيحصل مبادلة؟

مصرى : بيحصل مبادلة.. هو المهايأة هى المبادلة بالضبط كده.

الرئيس : زى ما انتوا عندكوا الاصلاح الزراعى؟

مصرى : الاصلاح الزراعى بس معمول بقى لأنه اتمسك من الأول قامت الملكية اتقسمت الى ثلاث أقسام، فده أقرب ما يمكن لأنه إحنا النهاردة قدامنا حل من الاتنين؛ ياإما نيجى نقول إنه يجب وده يمكن نفكر فيه بس مش دلوقتى يعنى يمكن نفكر فيه كتجربة فى نواج نفسها برضه. نيجى نقول لا تعالوا نعدل الملكيات بقى لأن كمان نظام الملكيات بالشرائح الصغيرة يعنى نظام ماهواش مستقر وبيجيب متاعب كبيرة؛ فالخطوة اللى بعد كدة هى تنظيم الحيازات. إنما اللى بيتم النهاردة هو أساسه المبادلات – زى ماسيادتك ما بتقول – بحيث إنه الحيازة فى القطن اللى قدرها ٢٠ فدان وكانت بتجمع ٢٠ واحد، يصح يكون بيزرع فيها ٣٠ يصح يكون بيزرع فيها

٤٠. وكذلك فى البرسيم يزيد عدد الحائزين إنما كل واحد بيزرع مساحة معينة وكل واحد بياخد محصول معين، واذا نقل فى تانى سنه لما تتغير الدورة، بيرجع يبادل زميله بنفس الاتفاق اللى بينهم وبين بعض.

لا والله يا افندم مش معقده، ده هى بسيطة جدا يعنى فى القرية بنيجى إحنا بنعمل دورة زراعية فى الأول وبنتفق معاهم، وبعدين بيحصل مبادلات وهما بيتفقوا. آه بالضبط.. بالضبط كدة هى كدة تمام هى مبنيه على النظرية دى؛ يعنى أول الفلاح ما بنخشله بنظام المهايئة والمبادلة بيسمعلنا أول مابيعرف إن إحنا جايين نغير فى الحيازة مابيسمعلناش، فإحنا بنقوله إحنا عايزين الحوض ده كله قطن.. العشرين فدان دول كل ماهنالك بدل ٣٠ فدان، يقول خليهم عشرين. لما بييجوا بقى العشرين بيترسموا بييجى يقول لى: طيب ما أنا السنة دى مش هازرع قطن، هاعمل ايه؟ نقوله: أنت زارع برسيم، اللى زارع قطن بس مضطر إنه لازم يبادل مع اللى زارع برسيم، بينهم ومابين بعض بيتم البدل دون تدخل منا إحنا.

وأنا حاولت أنى أتدخل فى نواج طلعت زى عمليات التباديل والتوافيق؛ لأنه علينا نقول فرق الأرض إيه وقيراط القطن ياخد كام قيراط برسيم، وبعدين هل هو يرضى يعامل هذا الشخص أو لا يقبل أنه يعامله، فهما بييجوا من عيلة واحدة أو قرايب أو من شياخة واحدة. وتتم عملية المبادلات بهدوء جدا؛ لأنه فى الصعيد مثلا فى أراضى الحياض الى اليوم، يمكن الواحد مايزرعش فى أرضه لأنه بيستنوا لما الحوض ينحسر، وبعدين بالقصبة بيفوتوا كل واحد بيزرع المساحة اللى ليه فى الحوض. وفى تانى السنة بيتنقل لمحله مش ضرورى يزرع ملكيته لما

ملكيته تبقى ثابته، وإنما زراعته فى حته تانية. وده نظام معمول به فى الفلاحين؛ يعنى كل الفلاحين بيبقوا عارفينه نظام المبادلة الزراعية أو المهايئة الزراعية ده.

الرئيس : واذا كان ده موجود وعارفينه ،عملية المبانى...

مصرى : لا.. ده المبانى حاجة تانية.. المبانى اللى بيشير لها الدكتور محروقى أنه كان عاملين مقر صغير للجمعيات التعاونية فى داخل مناطق قبل الجمعيات التعاونية ماتجيلنا، فى داخل مناطق القرى المجمعة. لما جالنا التعاون وتبنينا نظام بناء مقار ثابتة للجمعيات التعاونية؛ فقلنا الاعتماد ده يضم للاعتماد التانى ويتعمل plan واحد، آدى سبب إرجاء الاعتماد بس.

الرئيس : أنا قصدى إن ...

مصرى : طبعا ما هى فى نواج تمت. لا لا.. طبعا المهايأة مالهاش علاقة.. لا لا لا.. مالهاش علاقة بالمبنى أبدا. نواج إحنا مااتبناش فيها الـ ١٠٤ قرية ماتبناش فيهم. إنما المبانى إحنا كنا عاملين وحدة لمقاومة الآفات، وحدة لمرشد عشان نبين القرى اللى بيحصل فيها التجميع، نشجع الأهالى على التجميع؛ فكنا عاملين المبنى ده. لما انضم التعاون وأصبح الكل بينادى أن كل جمعية تعاونية يبقالها مبنى معين ضم هذا الاعتماد كله الى الجمعيات التعاونية؛ عشان يبقى مقر

للجمعية التعاونية ماهواش مقر للمبيدات بس. دى الفكرة يعنى إنما لا علاقة بين الاعتماد وتنفيذ المشروع.

مصرى : يعنى المشروع يافندم ماشى فعلا فى ١٠٤ قرية على أساس دورة ثلاثية، بس هى المبانى اللى ماتمتش عشان بس الرقم بتاع الاستثمار باين صغير. ده اللى خلانى أشرت لمسألة المبانى وإحنا بنفذه زى ماهو مرسوم فى الخطة لأنه كان مرسوم فى الخطة إننا نعمل فى أول سنة ١٠٠ قرية.

مصرى : القرى اللى فيها جمعية تعاونية جايز.

مصرى : اللى فيها.. ان كان فيها منشآت خلاص إحنا بنمشى فى الحتت اللى مافيهاش منشآت؛ لأن الفكرة اللى موجود دلوقتى مع النظام التعاونى أن نوفر كل الاحتياجات بتاعة الزراعة فى قلب القرية؛ يعنى يبقى فى القرية الموتورات والرشاشات والعفارات، وفيها المخزن بتاع البذور لحد ما تتوزع عليهم، وفيها المخزن بتاع الأسمدة. وإذا حصل تسويق تعاونى يبقى فيه المخزن اللى تتجمع المحاصيل بتاعتهم فيه عشان يبيعوها مع بعض. إنما كون المبانى ما تمتش ده مش حايش المشروع من أنه يتنفذ زى ما هو مرسوم فى الخطة.

٣- التجميع الزراعى.

الرئيس : وبهذه الطريقة هايحصل إمتى التجميع الزراعى؟

مصرى : إن شاء الله إن كان فى الخطة مرسوم على أن التجميع هايحصل فى ١٠ سنوات، إنما اعتقادى دلوقتى مع النظام التعاونى وربطه بجهاز وزارة الزراعة، إن التجميع ده هايتم فى مدة أقل من الـ ١٠ سنوات؛ لأن هايبقى فى واحد مشرف زراعى قاعد فى قلب القرية بينظم لهم الدورة، وبيرشدهم وبيوفرلهم الاحتياجات بتاعتهم، وكل الناس هايبقوا أعضاء فى الجمعيات التعاونية.

الرئيس : واحد عايز يرجع فى كلامه.. يعنى عملية التراضى؟

مصرى : لا إحنا مابنسبهاش يعنى حرية قوى فى الحقيقة؛ لأنه يعنى أول ما الجمعية التعاونية ما مضت معانا والأفراد مضوا معانا والدورة رسمت، بنبعت مرشد مقيم هناك. أى إخلال فى الزراعة بيقول لنا بنمنعه؛ يعنى مابنسيبوش كدة إن واحد يخل الدورة بأى شكل من الأشكال، ماحصلتش حتى فى ١٠٤ قرية إلا فى حالة واحدة أنه مزارع كبير زرع كتان فى حته كان المفروض للقمح، وحرتتاله الكتان.. ودى برضه ودى! (ضحك)

مصرى : ودى ازاى؟ اللى بيحصل إن بنعمل رسم كروكى للقرية بنوقع عليه الأحواض كلها، وبعدين نوقع الدورة على الرسم الكروكى ده، ونخلى كل المزارعين فى القرية يطلعوا على هذا الرسم ويوافقوا

عليه. وزى ما قال الأخ سيد ماشوفناش يعنى فى الـ ١٠٤ قرية ماحدش يعنى جابلنا أى متاعب غير الكتان اللى أشار اليها انما يعنى اتحلت على طول.

الرئيس : هو بالنسبة لتجميع الاستغلال الزراعى، هو تعاقد بين الفلاح وبين الجمعية التعاونية، وعلى أساس هذا التعاون بيمشى. هما عملوا الأول مزارع جماعية وبعدين ما مشيتش، وبعدين خدوا الملكية وعملوا حد أقصى ليهم، وبعدين ابتدوا تانى يمشوا على الطريقة التعاونية.

وبعدين مشكلة تجميع الاستغلال الزراعى الجمعية التعاونية تتعاقد؛ بحيث أن الشخص دخله موجود، وبحيث أن الجمعية فى نفس الوقت تضمن أن الانتاج لا يتأثر. طبعا يعنى الحاجة اللى تربط كل العمليات، وبعدين هو يعنى مسئول عن أرضه ومسئول عن محصوله وكل حاجة، ولكن يتعاقد ولازم يسلم المحصول. المفروض الفدان مثلا بيجيله ٥٠ جنيه نديله ٥٠ جنيه، ولكن ٥٠ جنيه مثلا بتدينى مثلا كذا كذا قنطار قطن أو كذا طن قمح؛ فاهديله الـ٥٠ جنيه سواء هايزرع قطن أو هايزرع قمح. وبهذا يعنى طبعا فى هذه الحالة لازم نشوف بحيث إن إحنا نعمل نظام معروف صالح، ويبقى فيه تعاقد. والجمعيات التعاونية عليها مسئولية كبيرة، وإحنا فى أول مراحل تجربة، وأنا شايف أول مراحل هذه التجربة طبعا بيستدعى الأمر إن إحنا نشوف ظروفنا إحنا إيه، لكن العامل المهم إن إحنا لازم يكون فى أسس و تعاقد؛ بحيث نضمن العملية، برضه نمشيها بالرضى.

مصرى : الجمعية التعاونية لازم تبقى مستعدة .

مصرى : هو إذا سيادة الريس سمح لى فى النقطة دى، لما كاردل(١) كان هنا يعنى الواقع اتناقشنا معاه هنا – شوفت المذكرة عن تجميع الزراعات فى يوغوسلافيا – واتناقشنا مع كاردل مناقشة طويلة بالنسبة لعملية التجميع. وهو أقر بأنه بيحصل هجرة من العمال الزراعيين الى الصناعة نتيجة تطبيق نظام التجميع، اللى اتحط فى يوغوسلافيا، ليه بقى؟ لأنه الجمعية التعاونية إذا دخلت فى الموضوع فالحائز الصغير بيتقاضى أجر معين، بيتحول من مزارع فى حقله الى صاحب إيراد، مهما ضئل هذا الإيراد أو مهما قل هذا الإيراد، بيجيله مورد معين من الجمعيات التعاونية وبيتحول الى عامل صناعى. فى يوغوسلافيا دى نقطه مش قلقاهم؛ لأنهم ماشيين بنظام الميكنة الشاملة فى الجمعية التعاونية بتاعتهم، فمن مصلحتهم أن يقل عدد العمال الزراعيين أو عدد الحائزين الصغيرين فى القرية وبتمشى معاهم فى المصلحة العامة.

---

(١) نائب الرئيس تيتو.

الرئيس : عملية العمال الزراعيين عملية أساسها، هما بيقولوا إن العامل الزراعى له نطاق خاص.

صوت : لا أنا متأسف.. أنا قصدى بدل عامل زراعى يعنى الحائز الصغير مش قصدى عامل معناه يعنى...

الرئيس : مافيش عامل.

صوت : لا أنا متأسف أنا قصدى الحائز الصغير أيوه.. والحائز الصغير بينقطع صلته بالملكية الصغيرة اللى رابطاه مع القرية، وبياخد مورد معين وبيتحول الى عامل صناعى؛ يعنى بيهاجر من القرية وبيروح الى عامل صناعى، وكاردل نفسه فى المناقشة بتاعته اعترف.

الرئيس : على الفكرة الأساسية يعنى ده معناه إن إحنا نقدر نأجر أرض.. الجمعية التعاونية بتأجر الأرض.

صوت : أيوه.. ده نظام من النظم اللى معمول به فى يوغوسلافيا ووارد فى المذكرة.

الرئيس : اللى باقول عليه إن الجمعية التعاونية بتدى الفلاح مبلغ يساوى قيمة دخله.

صوت : آه.. كتعويضات.. كتعويضات ناتج عن تنظيم الدورة الزراعية.

الرئيس : لا.. هو عنده ١٠ فدادين، بيقولوا الفدان بيجيب فى السنة إيه؟ ٤٠ جنيه، ١٠ فدادين بيجيبوا فى السنة ٤٠٠ جنيه؛ فبيقولوا له إحنا بنديك ٤٠٠ جنيه أو بنديك ٤١٠ فى السنة، ولكن بيعملوا معاه ١٠. هايزرع الأرض وهما ياخدوا الانتاج؟ هايزرعها إيه؟ بدل ماكان بيزرعها مثلا ٣ أقسام هايزرعها قسم واحد قمح بس، ومش محتاج يزرعها قمح بس مش هاتجيبله الـ ٤٠ جنيه هاتجيبله

٣٠ جنيه، لو يزرعها قلقاس يمكن تجيبله ٣٠ جنيه، فهو مقالش لا. يفترض إنه هايزرع؛ يضطر يحط سماد بكذا، تقاوى بكذا، يضطر يروى، يضطر بيعمل تطهير للأرض أو مقاومة الآفات؛ بحيث أن المحصول فعلا – محصول القمح – لو فيه تعاقد معاه بحيث أنه يشتغل فى الأرض وما يتكلش على إنه أخذ الفلوس، على أساس أنه هايشتغل فى الأرض ويسلم المحصول .

صوت : على كل حال هو أيوه يعنى يصح تندرس على الأساس ده.

صوت : المقصود بذلك هو زيادة المحصول.

صوت : يصح تندرس على الأساس ده عشان نوضع برضه شوية أسس لها.

الرئيس : السؤال هنا: يعنى واحد بيدولوا إيجار أقل من كدة عشان يدفعوه إنه يهاجر!

صوت : بالضبط كده.

صوت : هو كاردل الحقيقة ما أشارش الى هجرة الفلاح عشان تثبيت النظام ده – زى ما بيقول سيد – إنما هو أشار الى هجرة الفلاحين وممارسة العمل الصناعى فى سبيل ملكية الجمعيات التعاونية والتوسع فى ملكيتها للأراضى، لأنها طب الجمعيات التعاونية هاتمتلك أراضى ازاى؟ إذا كانت

الملكية موجودة، فقال إنه الفلاحين دلوقتى بيتجهوا الى الصناعة، وأى واحد بيتجه الى الصناعة لأن دخله هايزيد من الصناعة، الجمعية التعاونية بتشترى أرضه على طول.

إنما النظام اللى سيادتك قولته واللى قاله كاردل؛ هو تقريبا نظام برضه ناقشناه إنه هو لما كنا بنتكلم عن التجميع الزراعى على أساس صندوق موازنة. وده اقتراح كنا اتكلمنا فيه برضه؛ ولذلك لازم نبحثه فى المستقبل لأن صحيح بيمضى على الخط النهارده على الكروكى، إنما السنة الجاية مايمضيش على الكروكى. يعنى هو بيتعاقد مع الاصلاح الزراعى والمشرف، وبييجى يمضى على الكروكى دلوقتى زى مابيقول بالنسبة للسنة الجاية، مامضاش على الكروكى أو الملكية انتقلت من إيد واحد بالوراثة أو شئ من هذا القبيل ومايجيش يمضى على الكروكى؛ تبقى عملية التجميع إحنا ضمننها يمكن فى الـ ١٤٠ قرية السنة دى، لكن السنة الجاية هانضمنها ازاى؟!

الرئيس : هو لازم برضوا الجمعية التعاونية؛ يعنى الجمعية التعاونية لما تخش فى النظام المقرر فى الدورة الثلاثية، يرسل الجمعية التعاونية ومايحصلش على الامتيازات اللى بيحصل عليها.

هو اللى أنا فاهمه إن الجمعية التعاونية بتدى للفلاح أكثر من دخله يعنى إذا كان دخله بييجى ٤٠ جنيه مثلا بيقولوله لا إحنا هانديك ٤٥ جنية. هنا العملية اختيارية والـ ٤٥ جنيه بدل ما يعمل دورة ثلاثية، بيدخل وبيزرع محصول واحد حسب المقرر. برضه بعد كدة فى ناس بتحب تبيع.. دى النقطة التانية.

بقى كلام كاردل كام واحد عايز يروح الصناعة؟! هما ماشيين فى هذا التطبيق صناعات فى كل أنحاء البلد ففى ناس بتروح الصناعة، بيعمل ايه فى الأرض؟ بيديها على طول للجمعية التعاونية، وطبعا هما فى هذا بيهدفوا الى أنهم يعملوا state farm .

صوت : آه.. هما رايحين لهذا الاتجاه.

الرئيس : فى مناطق معينة اللى هى المناطق الشمالية اللى هى بتعتبر أرض خصبة، طبعا ده لا يتماشى معانا. أنا باعتبر إن إحنا منقدرش نعمل state farm ؛ لأن إذا عملنا state farm معنى هذا إن إحنا بنفسح المجال يقولك: مال الحكومة مالوش صاحب والموظفين فى الحكومة! وده رأيى من الأول. بالنسبة لينا بالنسبة للزراعة صعب جدا إن إحنا نمشى فيه، ولكن لازم يكون فيه مالك ومسئول عشان يدافع عن الحقل بتاعه ويدافع عن المحصول بتاعه. إذا ماكنش فيه مالك ومسئول الموظفين بيروحوا البيت، والموظفين والفلاحين لا يطلعوا أى محصول. فأنا فى رأيى إن إحنا نظام الـ state farm لا يتماشى معانا، والا لازم نعمل على كل موظف بوليس وطبعا البوليس برضه يشارك فى العملية. (ضحك)

سورى : هو بالنسبة لأسلوب العمل، إن الأسلوب المتبع فى كل التعاونيات أن يؤجر صاحب الأرض أرضه الى التعاونية، وحتى التعاونية يكون لديها مساحة كبيرة من الأراضى المستأجرة من

أصحابها فى المنطقة نفسها، وصاحب الأرض يعمل فى التعاونية، يجوز أن يعمل خارج عن أرضه فى مجموع الأراضى الموجودة، هذا الأسلوب اللى كان متبع .

الرئيس : التعاونية تعمل معاه فى أرضه، بيقول له حط كذا فى الأرض سماد، حط كذا فى الأرض بذور بالنسبة للنظام اللى عملوه السنة اللى فاتت .

سورى : العمل كان جماعى يعنى بين الأراضى التعاونية وتبقى فيعنى تبقى مساحة الأرض من الجبهة التعاونية وهو يعمل؛ يعنى استثمار الأرض من صاحبها.

الرئيس : يعنى لازم يكون فيه دافع شخصى، وهو إحنا الحقيقة من شغلنا برضه لازم يكون بالنسبة للزراعة فيه دافع شخصى. هو المهم يعنى نقول الكلام ده عشان أما نيجى مانرجعش تانى للاستغلال الزراعى، ونشوف إيه النظام اللى ممكن تكونوا اتوصلتوا اليه، بحيث أن يكون نظام واضح ويربطنا ويربط الناس كلها ويربط كل واحد، ويدى كل واحد حقه.

صوت : هو كان الاتحاد القومى فى المنوفية بالذات، كنا عملنا استفتاء يعنى إيه أحسن هل نعمله نظام المبادلة ولا عملية تعويضات؟ تعويضات يعنى لكل واحد يزرع حته فى الأرض، وبعدين يعوضوا بعض الحته اللى تتزرع قطن السنة دى صاحبها مش هايزرع فيها؛ يبقى الأرض مثلا يزرع المحصول بتاعه ويبقى مثلا ياخدوا منه. لكن الناس شايفة إن العملية دى أسهل عليهم شوية،

ولكن الأسهل إن هما يشتغلوا بنظام المهايأة. متهيئلى أنهم متقبلين الموضوع ده؛ علشان مايجيش يقول ان الحوض ده هايتزرع قطن والحوض ده هايتزرع قمح والحوض ده هايتزرع كذا، وبعدين جايز نلاقى واحد له حته فى الحوض ده، وحته فى الحوض ده وحته فى الحوض ده، خلاص ماعندوش مشكلة، وبعدين نيجى اللى بنلاقى عنده عجز بيقدره فى العملية دى. فيجب إن ده ممكن يمشى فى بلدان كتيرة، فى الوقت اللى نقدر نعمل فيه تعويضات مع الاتفاق مع الجمعية التعاونية، ويمكن إن برضه – زى ما قال الأخ عبد الحكيم – إن إرساء قواعد الجمعية التعاونية طبعا التعاونيات...

سورى : هو أنا لى بس سؤال بالنسبة لنظام المهايأة.. طريقة تشبه اللى إحنا ماشيين بيها؛ هو إن يعنى أنا اليوم بزرع فى منطقة، إذا كان أنا عطيت زميلى قطعة كانت مستصلحة كويس واعطانى شئ تانى مش بنفس الميزة؛ بتحصل هنا أيضا مشاكل زراعية واجتماعية.

الرئيس : بنسأل هنا سؤال.. هل المية زى ما بتعمل يعنى.. هل أما أزرع أرضى مش زى ما بزرع الحتة التانية؟

صوت : بالضبط.. بالضبط كدة تمام.. كدة تمام.

الرئيس : هو طبعا الحل السعيد فى الوضوع ده أن كل واحد يزرع أرضه؛ يزرعها قطن يزرعها برسيم أو يزرعها قمح، والسنة الجاية يعنى يقدر يغير القمح يزرع قطن.. وهكذا ولكن فى الآخر كل واحد ياخد دخل؛ لأنه هو بيحل المشاكل الموجودة ويخلى كل واحد بيزرع فى أرضه وكل واحد يعتنى بأرضه؛ سواء كانت قطن أو برسيم أو قمح ولكن ضامن أن آخره سواء زرع كذا أو كذا أو كذا يعنى لن يتأثر. هو طبعا كل واحد بيزرع قطن عشان بيجيب أكتر دخل، اذا وجد إن فيه صندوق موازنة والدخل والاستثمار لن يتأثر؛ يبقى أحسن.

صوت : ولكن الواحد برضه بيزرع فى أرضه بصرف النظر هيزرع قطن أو برسيم أو حتى حبوب، هو برضه بيزرع أرضه.

صوت : اذا كانت الأرض يعنى – زى ما كمال الدين حسين – ما قال هى فى الواقع ليها جزئين؛ الشطر الأكبر منها أن الحيازة الصغيرة بتبقى ماشية كدة – وأنا لما بنيجى نقسم الأحواض بنقسمها كدة – فبيبقى الحيازة الصغيرة اللى ماشية يعنى بنقسمها على خرائط تقسيم مخصوص؛ لنبنى أن كل واحد بقدر الإمكان يزرع مساحة من أرضه فى داخل الدورة، إنما بيحصل أن فى مساحة مربعة حيازة مربعة زى دى ماهياش طويلة وقعت فى حوض واحد؛ دى بقى اللى ييجى هنا مثلا بيزرع قطن لازم أنه بيبادل واحد من هنا بقيراط أو بقيراطين، وده ييجى يزرع عن ده وده يزرع عن ده. إنما ده مايغيرش إنه كله بيزرع فى أرضه وهو الجزء الأغلب، والتانى بيزرع فى أرضه وهو

الجزء الأغلب، لكن تركله قيراطين برسيم هنا هو ياخدهم منه على أنه فى تانى سنة يعوضهولهم على حسب شكل الحيازات اللى اتوجد.

صوت : بيتفقوا امتى؟

صوت : بيحصل.. اه بيحصل دى صورة من الصور الإيجار أو صورة من الصور بيع؛ يعنى بيحصل صور كتير من الاتفاقات الداخلية بينهم ومابين بعض.

صوت : بقول يعنى لازم أننا نفكر فى فكرة تانية ونركز على الحافز الشخصى؛ إننا نييجى نقول إنه تحدد الوزارة المنطقة اللى بتزرع قطن مثلا والمنطقة اللى بتزرع قمح والمزارع حر، ولكن هنحدد أسعار ونثبت ده فى جميع المحاصيل الرئيسية. وبعدين نيجى نقول اللى بيزرع قطن مثلا آخد منه بـ ٧٠ ريال إذا كان طبقا ... مازرعش هنسيبه.

الرئيس : لا.. يعنى محصول القمح اذا كنا عايزين نعمل صندوق موازنة على أساس دولة ده موضوع تانى، بدل ما اعمل صندوق الموازنة برجع تانى أعمل صندوق موازنة على أساس قرية، بحيث أسدد الأسعار مش كده؟

صوت : هو ده على أساس تثبيت الأسعار الموازنة بتساعد على التصدير.

صوت : هو الواقع يافندم إن العملية دى كانت ماشية فى قرية واحدة بس اللى هى قرية نواج، ويمكن فى بعض القرية كمان قريبة من المنصورة إسمها ويش الحجر كان برضه فيها نظام المهايأة؛ يعنى العملية ما اعطيتش فرصة كبيرة علشان تبين الصعوبات بتاعتها والمزايا بتاعتها، وان كنا لمسنا يعنى فى نواج مزايا كبيرة قوى. أنا باعتقد أن إجراء هذه التجربة فى ١٠٠ قرية أو أكثر قليلا من ١٠٠ قرية حتبين لنا كل المشاكل وكل الصعوبات اللى قد تصادف فى تنفيذ مشروع كبير زى ده. واللى أنا شايفه لحد دلوقتى أن المسألة حاتكون بسيطة ومش هاتحتاج لأى حاجة أكثر من رسم الدورة بمعرفة المشرف الزراعى، وتوفير الخدمات بمعرفة برضه المشرف الزراعى للناس. وإذا ساعدناهم فى عملية التسويق كمان هاتبقى العملية استكملت، ومش هايبقى فيه أبدا أى حاجة طالما أن نظام المهايأة ده هما بياخدوا به بينهم ومابين بعض. لأن نظام المهايئة ده فى رأيى أن فى حالات كتيرة هما بيحتاجونه، ويمكن حاجات تانية ماتعوضتش عنه. الراجل اللى الأرض بتاعته جت فى الحوض بتاع القطن محتاج لقطعة أرض برسيم لأن عنده بهيمة عايزة تاكل برسيم؛ فمن هنا بتيجى الرغبة بتاعته أو الدافع له أنه يعمل مهايئة مع الراجل التانى اللى أرضه جايه كلها فى البرسيم واللى يهمه انه يبقاله حته فى أرض القطن.

الرئيس : هو تنظيم هذا الكلام بعد السنة بتشوفوا طلعتوا بدروس ايه، وإيه النظام المقترح على هذا الأساس.

صوت : سؤال.. اللى هو لما بتحصل بقى التقسيمة دى هل بنكتب ولا لا يعنى القمح والقطن...

الرئيس : لا هو قال كل واحد بيزرع لوحده.

صوت : كل واحد بيزرع لوحده بس الحكاية كلها انهم بيزرعوا جنب بعض.. القطن بيتزرع جنب القطن لحد ما.

الرئيس : تبص تلاقى الناس زارعة رز، مش شريط واحد يعنى مناطق يعنى أنا أبص الاقى كلها رز.

صوت : بالضبط.. ماهو ده نوع من التجميع يعنى نوع من التجميع حصل بالطبيعة؛ إن ما يقدرش الرز إلا بيجاور الرز، فهو المهم القطن بالضبط بالضبط بيحصل نوع من الالتفاف.

صوت : إحنا عملناها ٢٠ فدان علشان نسهلها نيسرها؛ عشان مايبقاش فى اعتراض من الناس ومايبقاش فيه صعوبات اللى قد تنشأ فيما لو كانت المساحة كبيرة.

٤- الجمعيات التعاونية.. المبانى.

الرئيس : فى إطار مساعدة للجمعيات التعاونية أكثر من إن إحنا نقعد ندفع وبتاع، دفعتوا فلوس قد إيه؟

صوت : ١٨٥ ألف جنيه يا فندم.

الرئيس : هانبنى بيها إيه؟ اللى اقصده يعنى دلوقتى بعد الاصلاح الزراعى وبعد ما دخلنا فى تنظيم جديد وبندى التعاون ميزانيات، هل عملية المبانى دى لازمة؟

صوت : هو فى الحقيقة بالنسبة لمقر الجمعيات التعاونية، يعنى من الأسس الأساسية اللى اتوضعت فى السياسة التعاونية إن كل جمعية تعاونية لابد أن يكون لها مقر مستقل فى القرية، مايكونش دوار العمدة مايكونش بيت واحد من الأعيان.

الرئيس : يبقى البيوت دى نحولها لجمعيات تعاونية.

صوت : بالضبط يا افندم ده اللى إحنا ...

الرئيس : قبل الجمعية التعاونية كنتوا بتعملوا إيه؟

صوت : لا كنا بنعمل.. كان فيه وحدة لمقاومة الآفات الزراعية؛ اللى هى جزء الآن بيتعمل مخزن، وفيه جميع المهمات الخاصة بالمبيدات الحشرية، ومحل إقامة للموظف المختص بحيث إن الموظف يبقى مقيم فى القرية ومعاه المخزن بتاع المبيدات وموتور الرش والحاجات دى؛ عشان يبقى حاجات القرية طالعة من قلب القرية نفسها. لما جه النظام التعاونى وخد نفس هذا؛ إنه مقر الجمعية التعاونية بيبقى مقر المشرف ومخزن للجمعية التعاونية ومخزن لآلات المبيدات الحشرية، حولنا الاعتماد ده الى المؤسسة التعاونية للتصرف فيه ضمن الاعتمادات الأخرى؛ ده سبب تأخر تنفيذ النظام التجميعى.

صوت : السبب فى التأخر فى الإنفاق.

صوت : بالنسبة لمقرات الجمعيات التعاونية، كان بالنسبة للنظام الائتمانى السنة الأولى كان فيها بناء المقر وبناء المخزن داخل من ضمن العملية. وإذا ماكانش البنا أقيم كان بيقدره هذا، وعمر ما كان فى مقر أبدا فى بيت عمدة فى النظام بتاع الرأسمالى، ولذلك فعلا عملية المبانى مبالغ بتقوم فعلا بيها الجمعية باقتصادياتها الأصلية؛ سواء بالإيجار أو بالبناء، ودى داخله فى السنين الأولى.

الرئيس : هل معنى بعد ما نتكلم الكلام ده هانبحث أوضاع الجمعية التعاونية؟

٥- برنامج تحسين التربة.

صوت : فى برنامج تحسين التربة المنصرف والمتعاقد عليه ٥٩٪، وإن شاء الله البرنامج حيتم بنهاية السنة.

فى برنامج تحسين وتنويع الحاصلات الزراعية المنصرف والمتعاقد عليه نسبته ٣١٪، والبرنامج ده ماشى بالضبط زى ما إحنا مرتبين له، كل حاجة بتتم فى موعدها وحينتهى برضه أو حنصل الى الأهداف الموضوعة له بنهاية السنة المالية الحالية.

فى برنامج تحسين وتنويع الحاصلات البستانية، المبلغ المنصرف والمتعاقد عليه ٤٤٪، وده برضه حنصل الى الجزء الأكبر من تحقيق الأهداف اللى كانت مرسومة فى البرنامج. إحنا قابلنا فى النباتات الطبية صعوبة الحاجة الى أو ضرورة الحاجة الى اصلاح الأرض، اللى كان مقرر أنها تتزرع فى مزرعة النوبارية. فرأينا أننا نصلحها السنة دى ونزرع ما يكفى لانتاج التقاوى للقطاع الأهلى ومش حانزرع المساحة اللى كنا مقدرين أننا نزرعها، فيما عدا ذلك البرنامج ماشى فى طريقه كويس.

٦- النهوض بالصناعات الغذائية.

النهوض بالصناعات الغذائية، الصناعات الزراعية المنصرف والمتعاقد عليه ١٧٪، والتأخير فى الصرف أو فى التعاقد كان راجع لاختيار الآلات اللى حتتعمل فى المصانع اللى موجودة، وده انتهينا منه وإن شاء الله حنتعاقد عليها فى القريب، وبرضه هذا البرنامج هانكمله بنهاية السنة.

فى مقاومة الآفات وأمراض النبات المنصرف والمتعاقد عليه ٦٠٪. وتنفيذ البرنامج ماشى كويس، وده من البرامج اللى إحنا فى التنفيذ سابقين للاستثمار؛ لأن كان فيه بعض المنشآت استفدنا منها، وفى الوقت نفسه فى الحتت اللى مافيهاش حتى منشآت برضه ماشى تنفيذ البرنامج.

فى النهوض بالثروة الحيوانية، المبلغ اللى صرفناه أو اتعاقدنا عليه بلغ ٣٠٪.

٧- المبيدات ومقاومة الآفات.

صوت : فى مقاومة الآفات كان فى شكوى إجماعية من مواد المقاومات.

صوت : والله هو السنة اللى فاتت الحقيقة لقطن تعرض لإصابة شديدة، والظاهرة اللى كانت موجودة فى العام الماضى إن كان فى ناس كتير فى السوق وناس كتير فى هيئات كتيرة بيدوا توصيات متعددة، بعض هذه التوصيات لم تكن متفقة أو متمشية مع التوصيات اللى كانت بتوصى بها وزارة الزراعة، دى ناحية.

الناحية التانية: أن الإصابة كانت شديدة جدا، وتميز الموسم بتاع السنة الماضية بنزول ندى شديد جدا؛ كانت النتيجة أن المبيد بعد ما يعنى يترش على النباتات كان بييجى الندى ويغسله.

الناس كانوا واخدين على أنهم يرشوا كل ١٠ كل ١٥ يوم وما كانوش متنبهين؛ لأن فى مثل هذه الظروف لازم الفترة بين الرشة والرشة تضيق، وأنهم يرشوا أكثر من ثلاث مرات أو أربع مرات اللى هما اعتادوا إنهم يرشوهم. فى النهاية الناس راحو للتوصيات بتاعة وزارة الزراعة ووجدوا أن توصيات وزارة الزراعة كان فيها العلاج الكافى.

أنا ما بقولش هذا واستبعد إن بعض المبيدات كانت فاسدة غش حصل فى بعض المبيدات؛ بعض الناس بقى ياخدوا التوكسافين ويغشوه بالسولار أو بالجاز ويبيعوه على أنه توكسافين خالص. هذا الموضوع أثير فى المجلس التنفيذى وبنعد الآن لجنة تكونت من السيد وزير التموين

والسيد وزير الاصلاح ومنى؛ علشان دراسة الموضوع من جميع نواحيه، وجعل توصيات وزارة الزراعة هى التوصيات التى تتبع فى كل الحالات، ونشوف إيه العوامل اللى نستطيع عن طريقها منع حدوث الغش اللى لوحظ أنه حصل فى الموسم السابق .

الرئيس : المفروض أن الجمعيات التعاونية تكون جمعيات تسويق وبيلغى الغش.

صوت : اللى بيغش بقى يعنى...

الرئيس : الحكومة ولا ...

صوت : ليس الحكومة؟! الأفراد اللى بيشتغلوا فى العمليات هما اللى بيغشوا.

الرئيس : الحكومة ماغشيشتش يعنى؟! (ضحك)

صوت : لا الحكومة ماتغشش مالهاش مصلحة فى أنها تغش، إنما الأفراد اللى بيشتغلوا فى العملية هما اللى بيغشوا؛ لأن زى ما سيادتك عارف أن كثير من هؤلاء كانوا أمناء شون أو كانوا عمال صغيرين بيستحلوا هذا العمل؛ أنه يعنى ياخد ويجنب كدة لتر أو اتنين عشان يبيعهم – اللتر تمنه ريال أو ٢٥ قرش – يطلعلوا آخر النهار بريالين يعنى. وفى بعض الناس بيستمرئوا هذه

العملية ويجيبوا لنا إحنا المتاعب. إنما النظام أو الدراسة اللى إحنا بنعملها؛ هتتناول أول ما تتناول أيضا الوسائل الكفيلة أننا نمنع الغش منع بات. وده حيكون فى رأيى عن طريق تضييق الحلقات اللى بتمر فيها عملية هذه التجارة أو هذه العملية، حتى يعنى يمكن أن يبقى باين إن كان حيحصل غش بيحصل فين ومين المسئول عنه.

صوت : هو بيبدو لى إن فيه عامل خارجى لازم نحطه فى اعتبارنا؛ الشكوى اللى بيشار اليها الآن هى شكوى سمعناها من كتير من الزراع فعلا، ومن الزراع اللى أخدوا كميات كبيرة مش كميات صغيرة يتناولها أى عامل من عوامل الغش. إنما أنا فى رأيى فى عامل مهم فى التوكسافين؛ التوكسافين اللى بينتجه فى العالم شركة واحدة محتكراه، إحنا لما بنطرح مناقصة التوكسافين الواقع بنطرحها لمين؟ هى شركة وحيدة فى العالم كله اللى بتعمل التوكسافين! إحنا بنطرحها الـ terminatorsالناس اللى هما بيروحوا ياخذوا التوكسافين من شركة التوكسافين وبعدين بيحطوا الـ ingredients التانية اللى بتكمل عملية التوكسافين. وبناخد السعر الأرخص فبيصح قوى أن المادة اللى جايلنا التكملة بتاعتها من الـ formulations دى بيضيع الفاعلية بتاعة المادة. ولذلك فى الموضوع ده الواقع مانتبهتلوش إلا وأنا فى زيارتى الأخيرة لأمريكا، وتبينت أن فى بعض الـ terminators – زى ما كان أيام مصانع العلف اللى عندنا – عبارة عن مِكسر صغير خالص ونخش بالسعر الأرخص وإحنا نضطر ناخد بالسعر الأرخص منه. وعلى ذلك السيد وزير التموين السنة دى تنبه وهو بيعمل مناقصة بتاعة المبيدات الحشرية إنه مايجبش إلا

من terminators معينين؛ اللى هما إحنا متأكدين أنهم بيودوا المادة المناسبة لعملية التوكسافين.

الجماعة بتوع التوكسافين هما موجودين فى مصر، وفيه مفاوضات الآن مع وزارة الصناعة على أساس إن إحنا نعمل الـ formulations فى مصر. بالتالى مادة التوكسافين كمادة أصيلة جاية مافيهاش غش؛ يعنى الشركة مش ممكن تغش فى التوكسافين والا تبقى بتفقد سوق فى تانى سنة. فانا متهيألى – من الأجزاء المهمة واللى سببت أنه المواد أحيانا بنسمع عنها كويسة قوى وأحيانا نسمع عنها أنها وحشة – الطريقة اللى إحنا بنتبعها فى مناقصة التوكسافين، الـ terminators وتفضيل السعر الأرخص بصفة مستمرة بصرف النظر عن الـ terminators إذا كان راجل جاد ومعمله جاهز أو مش جاهز وإحنا أملنا كبير إن السنة الجاية نقدر إن إحنا نستورد التوكسافين من بره ويتعمله الـ terminators ؛ أنه زيادة عن أنه يخفض سعره بيضمن الفاعلية بتاعته.

صوت : هو موضوع الغش.. مين اللى بيقوم بالغش؟ جايز يكون الناس اللى بيوزعوا التوكسافين. إحنا نشوف المراحل اللى بييجى بيها المبيد من الخارج، ونضمن أن كل مرحلة بيتعمل اختبار وبيتعمل ضمان، إن ما يحصلش غش وفى لجنة من الزراعة والتموين والاصلاح الزراعى علشان يشوفوا هذا الموضوع، وكان اقتراح بسيط من ضمن الاقتراحات اللى اتوجهت .

صوت : هو الواقع الحكاية يعنى شوهدت فى العام السابق؛ لأنه كانت الإصابة شديدة جدا، ولم تكن الكمية الموجودة من الكثرة بحيث أنها تبقى كافية. الناس تصوروا أن التوكسافين ناقص وأشيع أن التوكسافين ناقص؛ فكانت النتيجة تهافت الناس على شراء التوكسافين، ومن هنا اللى حصل الغش. السنة دى إحنا متنبهين لهذا، وجايبين كميات تكفى الحاجة بتاعتنا إن شاء الله حتى لو كان الموسم شديد الإصابة.

صوت : يعنى اتصرفتوا السنة دى.

٨- النهوض بالثروة الحيوانية.

صوت : جاى فى السكة يافندم مستوردين آه.

النهوض بالثروة الحيوانية، المبلغ المنصرف والمتعاقد عليه ٣٠٪، الواقع الصورة الموجودة النهاردة يمكن مختلفة شوية عن هذا المبلغ؛ لأن كان فى مبلغ حول للخارج عشان مشترى الحيوانات وتم فعلا مشترى الحيوانات دى، وهى فى طريقها دلوقتى الينا. والانشاءات والحاجات دى ماشيين فيها كويس؛ عشان نقدر نعمل housing لكل الحيوانات اللى حاتكون موجودة عندنا. وإن شاء الله هذا البرنامج حايتم بالكامل فى نهاية السنة، وده من الحاجات اللى إحنا ماشيين فيها كويس والبرنامج بينفذ حسب الخطة بالضبط.

فى وقاية الثروة الحيوانية المبلغ يصل الى ٤٩٪ . نعم ياافندم أيوه ياافندم.

صوت : التعويضات ازاى يعنى تحسين الأنواع ؟

صوت : أيوة يا أفندم الكمية مش العدد.. سيادتك ماتقصدتش العدد؟

إحنا السياسة بتاعتنا مش اننا نزود أعداد الحيوانات زيادة كبيرة؛ لأن أمامنا مشكلة الأعلاف.. ماعندناش أعلاف كتيرة تسمح بإننا نربى عدد كبير من الحيوانات، وإذا توسعنا فى تربية الحيوان الى أكثر من درجة مخصوصة؛ يعنى إحنا بنزود الكفاءة الانتاجية بتاعة الحيوانات.

صوت : بتزود اللحوم؟ دلوقتى الموضوع دبح العجول الصغيرة البتلو دى، هل ده يعنى مالوش علاج بحيث بدل ما ندبحه وهو صغير نربيه؟!

صوت : والله السيد وزير التموين.. هنا مشكلتين فى الفترة اللى هانمنع فيها دبح هذه العجول الى أن تكبر؛ هايبقى فى نقص فى اللحمة. ثم ثانيا.. مسألة الغذا بتاع العجول دى فى هذه الفترة؛ ربما لو اتفتح باب الاستيراد وقدرنا نستورد وبقى عندنا مثلا stock بحيث اننا نتغلب على الفترة الأولى اللى هايحصل فيها العملية دى؛ يمكن نقدر نصل لتحقيق المسالة اللى سيادتك بتشير اليها، ويمكن السيد وزير التموين...

صوت : الحكومة تشترى يعنى، الفلاح الصغير مالوش مصلحة انه يخلى العجل ده عنده ما بيستفدش منه، هيأكله ويصرف عليه ومش هايستفيد منه، فهو بيفضل أنه يبيعه عشان الموسم. فأنا بفكر إحنا اللى بنربيهم وإحنا اللى بنكبرهم، وبعدين ينزلوا السوق بسعر معين.

صوت : فى الاصلاح الزراعى ماشيين إنما طبعا مش على النطاق اللى سيادتك بتشير اليه؛ لأن برضه هايبقى فيه المشكلة بتاعت تأكيل المواشى دى أعلاف خضرا.

الرئيس : هو المفروض أن هو اتنقل دلوقتى لإدارة الشئون الاجتماعية، تقدر تحقق هذا.

صوت : على أساس ١٥٠ جمعية وكان المفروض المبلغ ده...

صوت : ماشية هذه العملية؟

صوت : أيوة.. هو كان محطوط جمعيات نوعية لتربية المواشى، اللى جالنا يعنى أعداد قليلة يعنى مافهمش اعداد كبيرة من تربية المواشى.

صوت : كان المفروض برضه الهدف اللى بيقوله سيادة المشير بالنسبة لمشترى العجول الصغيرة خصوصا حماية الاناث قبل الدبح المبكر؛ بحيث إنه تزيد وزنها وبعدين تباع بشكل اقتصادى. وتسليف الفلاح بعد كدة حتى لا يقع تحت رحمة الجزارين اللى بيخدوها منه أولا بثمن قليل وبيستغلوا حاجته فى هذه الفترة؛ لأنه بيبقى داخل على موسم الزراعة .

صوت : هو دبح الاناث الصغيرة ممنوع بالقانون انما بيدبحوها فى الريف يعنى.

صوت : لازم تخضع بيبوظوا الاقتصاد، وبعدين فى بلاد كتير قوى بتشتغل على هذا، فالأوفر طبعا إن إحنا نستورد لحمة من برة أو أوفر لينا من إن إحنا نستورد جزء من العلف؛ هو ده الموضوع.

صوت : هو ذبح الذكور بيسبب نقص كمية اللحمة. كانت فيه تجربة فى كلية الزراعة على تغذية عجول ... تغذية صناعية، فلجنة الفرز يعنى ياخدوا منه القشطة ويعملوها سمنة وبعدين يجيبوا شوية دقيق ذرة ... النهاردة بالذات كان عندنا تقرير فى وزارة التموين وحانصرف على التجربة دى.

صوت : فى وقاية الثروة الحيوانية المبلغ ٤٩ ألف، ٤٩٪ والوحدات اللى سبق إنشائها – الوحدات البيطرية – بتشتغل كويس، والسنة دى فى البرنامج بتاعنا أنشئت ٥٢ وحدة، فى نهاية السنة دى هايصل عدد الوحدات عندنا الى ٢٠٠ وحدة. والفكرة بقى أننا بنعمل وحدة لكل عشرين ألف حيوان. والبرنامج ده من البرامج الكويسة اللى اتعملت فى المدة الاخيرة وبيحقق نتائج طيبة؛ لأن دلوقتى أصبح منفذ فى مديريات على بعضها.. المديرية كلها متغطية بالوحدات، بيقوم الطبيب البيطرى أو الأطباء البيطريين بعلاج الحيوانات بالمجان وصرف الأدوية وكل ما يتصل بصحة الحيوان بالمجان.

وشبكنا مع البرنامج ده؛ لأنه برضه مرتبط به موضوع التلقيح الصناعى عشان تحسين الماشية، ولأن عشان يبقى فيه رعاية صحية كمان الى جانب التحسين.

٩- النهوض بالثروة المائية:

فى برنامج النهوض بالثروة المائية المنصرف والمتعاقد عليه لحد دلوقتى ٢٣٪، وحانمشى كل مراكز البحوث سواء كانت فى البحر الأحمر أو على البحيرات. وفى الوقت نفسه ماشيين مع وزارة الحربية عشان نشترى المركب بتاعة الصيد المقررة وبعض اللنشات الأخرى، كنا عملنا فى هذا قاصر على البحوث فقط من الناحية الانتاجية تتولاها وزارة الحربية.

١٠- الميكنة الزراعية والدراسات الاقتصادية:

فى ميكنة الزراعة، الثلاث مشروعات اللى فى المشروع ده ماشيين كويس دلوقتى، إنما يعنى النتيجة بتاعتهم أو العمل بتاعهم مش هيبدأ فى العام الحالى؛ لأن فى العام الحالى إحنا بننشئ المنشات وصدفتنا بعض الصعوبات؛ مثلا الحتة اللى حبينا نعمل فيها محطة صيانة الآلات فى

سخا، وجدنا أنها منطقة أثار فوقفنا عن العمل لحد ما مصلحة الآثار ما تنقب فى المنطقة. وزى ما أنا فاهم من السيد وزير الثقافة ان شاء الله حيقولنا النتيجة فى أقرب وقت، ونستطيع مواصلة العمل. إنما تعاقدنا على الآلات والأدوات وكل حاجة من الحاجات الموجودة؛ سواء كانت لمحطة الصيانة دى أو لمحطة اختبار الآلات اللى حاتكون فى إسكندرية أو للمشروع الثالث اللى هو محطة الخدمة الآلية اللى المفروض أنه أنها تخدم ٢٥ ألف فدان فى المنطقة المجاورة.

الرئيس : على المبلغ كله يعنى؟

صوت : نعم.

الرئيس : على المبلغ كله اتعاقدتم؟

صوت : لا.. إحنا اتعاقدنا على ٧٨٪ دلوقتى، اللى صرفناه ١٪ زى ماهو باين، إنما اتعاقدنا على ٧٨ لأنه عبارة عن كله مبانى وآلات.

صوت : فيه شكوى خاصة بالآلات الزراعية عموما؛ قطع غيار الآلات الزراعية اصلاحها صعب.

صوت : والله الحقيقة جبت مستشار تجارى روسى فى هذا الموضوع وكلمته أكثر من مرة، نستورد كميات كبيرة جدا من الآلات الروسية عشان النقد الأجنبى ولكن للأسف.

الرئيس : الأصناف إيه؟

صوت : جرارات.. عندنا فى الاصلاح بيشكو جدا من هذه الجرارات؛ الشكوى كبيرة ليه؟ لأن قطع الغيار غير متيسرة تيسر تام، والخدمة الآلية أو السرفيس مش موجودة فى المناطق المختلفة، المهندسين اللى يعرفوا تصليح هذه الآلات برضه عددهم قليل، وتعود الميكانيكيين على الآلات الزراعية الروسية برضه لسه قليل، وعدونى كتير إنهم حيوفروا مثل هذه الخدمة ولكن الى الآن ماحصلش حاجة. كمان فى شكوى من الآلات الروسى أنها فى الجرارات كفاءتها الانتاجية بسيطة بالنسبة للجرارات فى الكتلة الغربية، ولكن إحنا بنضطر نجيب من الكتلة الشرقية.

الرئيس : يعنى بعد سنة بنبطل الاستيراد؟

صوت : إن شاء الله .

الرئيس : وبالنسبة لسوريا هياخدوا قد إيه جرارات؟

سورى : الشكل العام سيدى.. فيه اتفاقيات أولية من ناحية الجرارات إنما هناك مشاريع الاصلاح الزراعى، وفيه طلبات المزارعين بشكل عام – يعنى الاستهلاك السنوى حوالى من ٢٠٠ الى ٣٠٠ جرار سنويا – وزيادة يعنى من احتياجتها. إذا تمت الاستثمارات الحالية ممكن أن تبقى فى المعدل قابلة الى التوسع الأفقى، وهذا يتم بعد عدة سنوات. فى هذه الحدود هنحتاج استيراد جميع الماركات الدولية المعروفة، إنما ما تفضل به الأخ فاخر مافى تحمس للجرارات الاتحاد السوفيتى. فى هناك مجال للبحث فى موضوع ما إذا كان مصنع الجرارات فى الإقليم الجنوبى يكون عنده فائض، وان كان فائض فى حدود ٧٠٠ أو ٥٠٠ جرار، هذا اذا كانت المواصفات تتفق يكون هذا ممكن؛ لكن بعد سد الفرات طبعا يختلف الموضوع.

صوت : بالنسبة لنوع الجرار، يتم الجرار مع الشركة والاصلاح الزراعى وبعدين استقر الرأى على ...

الرئيس : والموتور ده نوعه ايه؟

صوت : انجليزى.

الرئيس : انجليزى؟

صوت : اللى هو أحسن الموتورات فى العالم .

صوت : فحجم الجرار إذا كان فى حدود المتوسط يمكن ٤٠ حصان يكون أفضل.

سورى : عفوا.. وإذا وجدت بعض الاحتياجات يعنى ممكن نستورد إذا كانت مش موجودة.

صوت : هو بالنسبة لاستيراد الجرار، دى عملية اللى بيحصل أنهم بيوردوا الجرار الجاهز عشان ينزل فى السوق، التحكم فى سعر الجرار وده موضوع تانى، ويلزم المستورد باستيراد نسبة معينة من قطع الغيار ويحدد ما هى قطع الغيار.

الرئيس : هل بنلزم المستوردين إنهم يجيبوا قطع غيار تانية؟

صوت : البرنامج اللى بعد كدة برنامج تعميم الارشاد الزراعى، المبلغ اللى صرفناه أو ارتبطنا به ٢٩٪، والصعوبة اللى قابلتنا فى هذا أشرنا اليها بالأمس؛ وهى الحصول على المواقع، إنما دلوقتى بعد القرار اللى اتخذ فى جلسة الأمس حاتبقى المسألة ميسرة ونستطيع الحصول على كل المواقع، وبالتالى نمشى فى عملية المبانى اللازمة. هو المشروع ده بيقضى السنة دى بانشاء ٢١ وحدة فى المراكز، والمشروع كله بيتضمن إن بيبقى فيه كل مركز من مراكز الاقليم وحدة زراعية. حاليا عندنا ٦٧ وحدة ناقص ٥٨ وحدة، السنة دى فيه ٢١ وحدة من الـ ٥٨ اللى باقى، فبعد ما

نتحصل على المواقع عملية البنا حتسير، وإن شاء الله يعنى نصرف المبالغ اللى عندنا. إنما هذه الوحدات مش هاتستطيع القيام بأى عمل فى السنة المالية الحالية والعمل بتاعها هيبدأ من السنة المالية المقبلة.

البرنامج الأخير اللى هو الدراسات الاقتصادية، المبلغ اللى انصرف أو اتعاقد عليه ٥٧٪، وده بيضم التعداد الزراعى اللى بدأ فى منتصف هذا الشهر، وإن شاء الله يعنى هيتم فى المدة الزمنية المحددة له، وكذلك تتم كل الدراسات الاقتصادية المتصلة بهذا المشروع فى نهاية السنة – زى ما قدرت فى الخطة – ويتم الإنفاق. وبهذا أكون قد استعرضت كل البرامج الخاصة بوزارة الزراعة، ويتبقى بعد ذلك النقط اللى جت فى تقرير السيد نائب الريس.

الرئيس : يبقى الاجمالى كام بقى؟

صوت : اجمالى مبلغ المتعاقد المرتبط به.

الرئيس : اجمالى كام ٪ التعاقد؟

صوت : ٤٤٪ يا افندم.

الرئيس : ٣٧ انتو كاتبين ذلك.

صوت : ده فى اختلاف شوية فى المبالغ، فالسيد نائب الريس طلعها ٤٤ وفى التقرير التانى مكتوبة ٣٧ .

صوت : الادارة نفسها ٩٪، المتعاقد عليه ٢٧٪.

صوت : انما حصل بقى تغيير عن طريق رجال وزارة التخطيط فى حاجات كانت محطوطة فى التشغيل، قالوا تروح هنا بعد ما كنا عملنا الكشوف بتاعتنا؛ ولذلك اللى يبدو لى أن التعديل اللى جه فى تقرير سيادتك يعنى مبنى على التعديلات اللى هما رأوا أنها تكون...

صوت : ما هو التعديل برضه فى وزارة الزراعة؛ يعنى فصل التشغيل عن الاستثمار.

صوت : ٣٦٪ و ٣٧٪، إنما تقرير سيادتك ده قال ٤٤٪ التقرير اللى قدامنا.

صوت : ١٢ تنفيذى.

صوت : ١٢ تنفيذى و٤٤٪ المرتبط عليه المبالغ.

صوت : فى صفحة ٢٤ باافندم هو بس الخلاف جه فى المبالغ ياافندم يعنى فى عمليات تمت بعد ما كنا كتبنا التقرير بتاعنا، وكانوا رجال التخطيط معانا باستمرار.

الرئيس : يعنى اعتماد ٣,١٣١,٠٠٠، يعنى ٢٤٤,١٥١ ، المتعاقد عليه ٩٠٤,١٧٦، المنصرف والمتعاقد عليه ١,١٤٨,٠٠٠.

صوت : بيجى على ده المبلغ بتاع السيارات اللى فى آخر الكشف .

الرئيس : السيارات، الاعتماد ٢٢٠ ، المنصرف الفعلى ٧٥ ٣٠٪، يعنى ... لما بضيف يطلع ٣٦ . يعنى جملة المنصرف والمتعاقد عليه ٣٦٪ مش ٤٤ .

صوت : بالنسبة لوزارة الزراعة يتبين نسبة التشغيل عن الاستثمار.. النسبة ٣٦ ؛ ده النسبة للمنعقد والمنصرف.

صوت : ٣٧ بدون إضافة للسيارات و٣٦ بعد إضافة السيارات (ضحك)، بنطلع من الكلام ده على أخر السنة هنتمم البرنامج كله؟

صوت : إن شاء الله يا افندم هنتممه .

الرئيس : البساتين.

صوت : ما أنا قلت اللى أنا قلته ماهى المبالغ حولناها لعمليات اصلاح الأراضى يعنى الانفاق حيتم. إنما اللى أنا أشرت اليه إن الهدف – زى ما إحنا كنا راسمين – أننا هانزرع مساحة مخصوصة تنتج نباتات طبية؛ هو ده اللى مش هانقدر نتممه السنة دى.

فيه بعد كده فى تقرير السيد نائب الريس، فى صفحة ٢٨ أشار سيادته الى القطاع الخاص التوسع فى الميكنة وإضافة الجبس الزراعى والاحلال والتجديدات، فأنا جبت النهاردة بعض الأرقام وكانت وزارة الزراعة خصصت ١,٦ مليون عملات حرة للآلات الزراعية وقطع الغيار و٦٠٠ ألف جنيه من بلاد الاتفاقات، إنما ما أمكنش توفير العملات الحرة؛ عشان كده ماصدرتش أذون استيراد من بلاد العملات الحرة للآلات وقطع الغيار. إنما المبلغ اللى مخصص لبلاد الاتفاقات جاهز فى انتظار أذونات الاستيراد؛ لأن الرصيد بيسمح بذلك. وفى موضوع إضافة الجبس الزراعى موجود ٣ مليون جنيه عشان الجبس الزراعى، على أساس اصلاح الأراضى الضعيفة اللى بتحتاج للجبس.

الرئيس : ٣ مليون فى ٥ سنين ؟

صوت : فى ٥ سنين نص مليون كل سنة للأراضى القلوية والأراضى اللى بنخشى أنها تتحول الى القلوية. الفدان فى المتوسط بياخد ٣ طن، الطن بقى ثمنه ٢ جنيه؛ من هنا جه المبلغ المقدر اللى هو ٦٠٠ ألف جنيه. قدرنا فى الخطة فى السنة الأولى أننا هانحتاج لـ ٣٠٠ الف طن، إنما اللى شوهد أن الكمية اللى استعملت بس ٥٠ الف طن قيمتها ١٠٠ ألف جنيه. فى رأينا أن ده بيرجع مش لثمن الجبس لأن الجبس ثمنه رخيص، بل لثمن النقل لأن الطن فى المتوسط بياخد حوالى ١٢٠ قرش. ومعرفش إذا كان من الممكن يتعمل حاجة عشان تخفيض السعر – أسعار النقل يعنى – تشجيعا لاستعمال الجبس؛ لأن هو فى حد ذاته ثمنه رخيص إنما النقل بيبقى عامل محدد. وأنا كتبت للسيد وزير المواصلات فى هذا الشأن، واللى أنا أفهمه أن يمكن فى صعوبة شوية فى تخفيض هذا السعر، سعر النقل. السيد الوزير بيرى أن المبلغ ١٢٠ قرش ده مش كتير عشان نقل طن من هذه المادة، إنما إذا كنا بنرى أن الجبس ضرورى لإصلاح الأرض فقد يكون أخذ إجراء خاص فى هذه الناحية من العوامل المشجعة على استعمال الناس للجبس.

الرئيس : منين النقل؟

صوت : نعم من جملة مواقع يا افندم. آه بس ١٢٠ قرش يعنى.

الرئيس : ثمن النقل ١٢٠ قرش ؟

صوت : لا.. ده فى السكة الحديد.. اللى أنا باشير اليه اللى أنا بشير اليه ١٢٠ قرش ده فى السكة الحديد.

الرئيس : لأ.. يعنى ليه تخلى الجبس للسكة الحديد؟ إذا كنت هنقل الجبس لازم أنقله، يعنى هو النقل للسكة الحديد يعتبر رخيص، وعندى نقل نهرى على كل المناطق ومش محتاج سرعة.

صوت : هاشوف إننا اذا كان من الممكن.

صوت : الجبس نقله من السكة الحديد تم بناء على طلب وزارة الاصلاح الزراعى، وعلى إن إحنا نخصصلهم قطارات مخصوصة للنقل، واتنقل ارخص مما كانو بينقلوا ومايمكنش نقله نهرى.

الرئيس : ليه؟

صوت : لأن مافيش نقل نهرى متيسر فى المنطقة اللى هى بتاعة الجبس، وطبعا النقل فى السكة الحديد أرخص، وهما اللى طلبوا إحنا مافرضناش أسعار بل بالعكس هما اللى الحوا فى التعاقد.

صوت : الجبس اللازم للاصلاح الزراعى موجودة فى الغربنيات.

الرئيس : الغربنيات اللى هى فى الصحراء الغربية؟

صوت : لأ.. أيوه صح فى الصحراء الغربية آه آه، فبيكلفنا الطن هناك رخيص جدا حوالى ٥٨ قرش.. استخراج الجبس ٥٨ قرش بس.

الرئيس : بتجيبوا جبس من هناك؟

صوت : أيوة.. ٥٨ قرش انتاج – آه من هناك – وبعد كدة المصاريف التانية بتبقى نقل؛ يعنى كمان ٥٠ قرش ٦٠ قرش بالكتير .

صوت : الأرقام اللى قدامى بتورى للمتوسط ١٢٠ قرش، لأن بيقول المسافة ٢٥٠ كم، ٢٧ مليم لكل طن عن كل كم ولمسافة أكثر من ٢٥١ كم الى ٥٠٠ كم ١٣,٥ مليم تضاف على الفئات السابقة، ولمسافات أكثر من ذلك ٦,٧ مليم تضاف بعد ذلك، بتصل فى النهاية الى حوالى ١٢٠ قرش فى المتوسط، يعنى فيه طبعا مسافات بتبقى قريبة بتكلف أقل وفى مسافات أبعد بتتكلف أكثر.

الرئيس : نرجع للنقطة الأولانية اللى هى التوسع فى الميكنة الزراعية، حكاية تراخيص الاستيراد، موضوع الميكنة الزراعية وإن إحنا مانفذناش البرنامج لأن ماطلعتش تراخيص استيراد!

صوت : لا مش.. أنا بقول إن ده فى القطاع الخاص يا افندم يعنى.

الرئيس : القطاع خاص يعنى مافيهاش تراخيص استيراد؟

صوت : إحنا مابنطلعش تراخيص استيراد إحنا كجهة فنية بنشير بأن الحاجة دى لازمة وفى مبلغ...

الرئيس : إيه.. إيه السبب يعنى وإيه هى الماكينات اللى المفروض كنا هانستوردها؟ تراكتورات مثلا؟

صوت : آه.. تراكتورات ومجموعات رى وطلمبات رى وحاجات زى كده، وقطع غيار وهكذا الحاجات دى كلها.

الرئيس : طب بالنسبة ليوغسلافيا.. نستورد من يوغوسلافيا.

صوت : موجودة فى الميزانية المخصصة للزراعة، الميزانية المبدئية٦,٢ مليون و٩,٤ فى السنة، المخصص فى الفترة الأولى ٢ مليون جنيه و٣ مليون جنيه فى الفترة الثانية، اللى بـ ٢مليون اتصرف عليه ٥ مليون و٥٠٠ زيادة؛ لأن كان فى كميات كبيرة خاصة بالسماد. موجود مازال فيه ٣ مليون جنيه حصة له على ... اللى صدر ١,٧٨١,٠٠٠ لأن القطاع الزراعى هو اللى بيطلب أذونات استيراد والحاجات دى.

صوت: فى ناس بيتقدموا لنا بطلب آلات من الكتلة الغربية، إحنا بنرى أن بعضها مثلا زى قطع الغيار لان عندنا عدد كبير من الآلات من الكتلة الغربية – بنرى الموافقة على استيراد هذه القطع الغيار. ما اللى حصل لحد دلوقتى – زى البيان اللى قدامى أن أذونات الاستيراد أو اللى إحنا أشرنا بأنها تطلع ماطلعتش بالبلاد ذات العملة الحرة.. نعم.

الرئيس : طالبين أد ايه من بلاد العملات الحرة من الكتلة الغربية ؟

صوت : زى ما قلت لسيادتك يا افندم، تركتورات وقطع غيار، المبلغ ١,٦ مليون.

الرئيس : طب ليه نجيب تركتورات من الكتلة الغربية؟

صوت : إحنا بنوجه الناس بإنهم يجيبوا من الكتلة الشرقية طالما أن حاجة الكتلة الشرقية صالحة إنما زى السيد وزير الاصلاح ما أشار، وزى ما السيد وزير الزراعة ما أشار، أن فيه بعض ناس عندهم عدم ميل إنهم يشتروا الجرارات من الكتلة الشرقية إنما فى قطع الغيار بقى الى جانب هذا لأن فيه آلات موجودة فعلا ومحتاجة لقطع غيار.

الرئيس : قطع الغيار متفقين عليها، لكن اللى عايز يجيب جرار النهاردة ليه يجيب جرار من خارج يوغسلافيا، اللى هو هاينتجه واللى هو أصلا جرار انجليزى؟ بس عشان اتعمل فى يوغسلافيا بقى يعنى وحش!

صوت : لا.. ده خالص، يبقى هذا هو الاتجاه اللى هانمشى فيه يافندم.. نمشى فى هذا الاتجاه.

الرئيس : الصعوبة فى البلاد التى تتعامل بالعملات الحرة؛ الجرار معمول فى يوغسلافيا، طب ما أجيبه!

صوت : نمشى فى هذا الاتجاه يافندم .

الرئيس : بعدين يبقى التراخيص اللى بتطلع تطلع لقطع الغيار اللى هى بالنسبة للآلات الموجودة عندنا .

صوت : هو الفترة اللى فاتت – على ما اذكر – صدر قرار بمنع استيراد الجرارات من الدول الغربية، ولكن قصر الاستيراد على قطع الغيار.

١١- الأسمدة:

صوت : النقطة الأخيرة.. الأسمدة، السيد نائب الريس أشار لأن إحنا المقرر إن معدل التسميد يزيد أو مستوى الاستهلاك يزيد ٥٠٪ عن مستوى الاستهلاك الحالى، إحنا برضه ماشيين فى هذا الاتجاه. الكميات اللى استهلكت سنة ٥٩، ٩٩٦ الف طن، ده من الأسمدة الأزوتية على أساس ١٥,٥٪ أزوت. سنة ٦٠.. ١,١٣٣,٠٠٠ طن يعنى فيه زيادة ١٤٪ سنة ٦٠ عن سنة ٥٩. والتقدير بتاعنا لسنة ٦١ إن هايكون الاستهلاك ١,٢٦٠,٠٠٠ طن، أى بزيادة قدرها ٢٧٪ عن سنة ٥٩ و١١٪ عن سنة ٦٠ . ماشيين فى الاتجاه بتاع زيادة معدلات التسويق.. نعم.

الرئيس : هانستورد! يعنى دلوقتى بعد ماعملنا مصانع السماد هانستورد برضه سماد لازم يبقى مستورد ولا إيه؟!

صوت : هو الأرقام اللى بيقولها الدكتور محمود كان يوضحلنا يحسبها أرقام استهلاك، هل دى الأرقام اللى استوردت خلال السنة واعتبرها هى الاستهلاك ولا هى الأرقام اللى استهلكت فعلا؟ لأنه عادة بيبقى فيه احتياطى كبير فى برامج الاستيراد خوفا من إنه مايبقاش فيه كمية موجودة. البرنامج اللى موضوع لتصنيع السماد أنه بيكفى البرنامج التوسع كما رسمته وزارة الزراعة؛ بأن

إحنا فى نهاية البرنامج الـ ٥ سنين يرتفع استهلاك السماد الى مايعادل مليون ونص أزوتى من ١٥,٥.

الرئيس : منين؟

صوت : مليون ونص طن على أساس ١٥,٥٪ أزوت البرنامج بتاع شركة كيما مع مصنع السماد من مصنع فحم الكوك، وده طرحناه فى المناقصة فعلا مع مصنع سماد أخر، على أساس مشروع تفحيم المازوت بالإضافة الى مشروع عبود بيغطى المليون ونص فى نهاية الـ ٥ سنوات. يعنى إحنا رسمنا برنامج التوسع فى صناعة السماد على أساس برنامج التوسع فى استخدام السماد كما وضعته وزارة الزراعة بالنسبة لشركة كيما.

الرئيس : دلوقتى إحنا بننتج أد إيه؟

صوت : ما أنا هاقول لسيادتك: بالنسبة لمصنع عبود السنة اللى فاتت دى انتجنا ٢٧٦ الف طن؛ ١٥,٥ بالنسبة لشركة كيما أنتجت الخطين الأولانيين لغاية آخر ديسمبر، انتجوا ٧٥ ألف طن ٢٠,٥٪. الخط الثالث بدأ تشغيله والخط الرابع يبدأ تشغيله فى يونيو؛ ومعنى هذا أن شركة كيما اللى هى قيمة انتاجها محول الى ١٥,٥ تصل حوالى ٦٥٠ الف طن حتى...

الرئيس : ٦٠٠ وإيه؟

صوت : ٦٥٠ ألف طن؛ لأنه هى بتنتج ٢٠,٥٪ لما نحولها الى ١٥,٥ يبقى ما يعادل حوالى ٦٥٠ ألف طن. إذا أضيف الى عبود يبقى دول لوحدهم وصلنا الى حوالى ٩٥٠الف طن. الواقع اللى إحنا نعلمه لما درسنا موضوع السماد أن الاستهلاك الحالى – يعنى فى السنة اللى فاتت – لما كنا بنوضع البرنامج كان بيتراوح من ٧٥٠ الى ٨٥٠ ألف طن. الأرقام اللى بيقولها الدكتور محروقى أنا بيهيئلى إن يمكن هى أرقام ما استورد من السماد كاحتياط من جانب وزارة الزراعة. والأرقام اللى إحنا أخدناها دى خدناها من رجال وزارة الزراعة، إنما كانوا بيقولوا: إنه سياسة تشجيع التسميد والتوسع فيه حاترتفع بالحاجة الى مليون ونص فى سنة ٦٥ وبرامج التصنيع مرسومة لتقابل هذا .

الرئيس : يعنى أفهم من هذا أولا من شهر يونيو مش هنستورد سماد بس هننتجه؟

صوت : شركة كيما هاتشتغل بالكامل وعبود مع التوسع بتاعه بيكون بيشتغل بالكامل، يبقى متبقى المشروعين الاضافيين اللى هما واردين واللى طرحوا فى المناقصة.

الرئيس : اللى هو عبود وكيما ينتجوا كام؟

صوت : ما يعادل مليون طن.

الرئيس : ما يعادل يعنى؟

صوت : about يعنى.

الرئيس : لا يعنى مافيش حل غير الاستيراد – على سنة ٦٥ – ٥ سنين – هقسم سؤالى الى قسمين على أساس استهلاكنا النهاردة أد إيه؟ ٨٠٠ ألف طن.

صوت : أنا اللى أعرفه هو هذا.. أيوه.

الرئيس : استهلاكنا فى سنة ٥٩ كان ٦٨٣ الف طن, الزراعة فى سنة ٦١ وصلنا ٨٠٠ الف طن.

صوت : لا.. ازاى، إذا سمحتلى سيادتك على النقطة الأولانية بتاعة الاستهلاك.

الرئيس : إذا كنا هنزود الاستهلاك لازم نعمل مصنع جديد.

صوت : أيوة.. هو فى الحقيقة البرنامج اللى وضعته وزارة الزراعة مع الانتاج بتاع كيما مع إنتاج عبود، كان نوقش فى اجتماع فى المؤسسة الاقتصادية أيام ماكنا بندرس الأسعار. الأوراق مش باينة معايا هنا اللى بتبين الانتاج، إنما الأرقام اللى ذكرتها وزارة الزراعة فى الخطة بتاعتها؛ فى الواقع أنه السنتين اللى فاتوا ماشيين مع التقديرات بتاعة وزارة الزراعة فى الانتاج. لو حبينا ناخد فكرة عن الانتاج المحلى وتطوره أنا معايا الأرقام بالصدفة – الكشف – وده أنا واخده من التخطيط يعنى مصدره لجنة تخطيط؛ أنه كميات الانتاج المحلى من سنة ٥١ كانت ٨٣ الف طن وصلت سنة ٥٩ الى ٢٤٥,٧٠٠ طن .

الرئيس : قبل كيما؟

صوت : قبل كيما يعنى ده آخر انتاج اللى هو سنة ٥٩ ، استهلاكنا إحنا بقى هو زى ما عزيز مابيقول: المبين هنا جملة المخصص للاستهلاك بالطن. قد يكون ده فيه carry over؛ يعنى لما سنة ٥٨ بنقول إنه اللى استورد فيها أو جملة السماد النيتراتى اللى توفر فى البلد كان ١,١٥٠,٨٢٥ طن، وفى سنة ٥٦ كان ١,٠٢٣,٢٠٠ طن، فى سنة ٥٩ كان ٦٨٣ الف طن؛ ده اتاخد فى تاريخ معين فى سنة ٥٩ يبدوا لى أن الرقم ده مش جايب سنة ٥٩ كلها أو واخد carry over من اللى قبل منه.

الرئيس : سنة ٥٦ كان ٦٥٨ الف.

صوت : ٥٦ كان ٦٥٨ الف طن.

الرئيس : ٥٧ كان ١,٠٢٣,٢٠٠.

صوت : بالضبط ياافندم.

الرئيس : ٥٨ كان ١,١٥٠,٠٠٠.

صوت : مليون بالضبط.

الرئيس : ٥٩ نزل الى ٦٨٣ الف طن .

صوت : carry over من الأول.. أيوة؛ لأن إحنا لسه ما وصلناش الى مليون وكسر فى الاستهلاك.

الرئيس : معنى هذا يعنى نقدر نحسب النهاردة الـ ٨٠٠ ألف طن.

صوت : يعنى لو عملنا احتياجاتنا النهاردة maximum علشان نضبط نفسنا؛ هانعمل ٩٠٠ الف طن من الأسمدة النتراتية ١٥,٥٪.

الرئيس : وإحنا انتجنا مليون طن هيغطينا، من يونيو هتشتغل الوحدة الرابعة فى مصنع كيما، يبقى عندنا مليون طن على أساس أنه ١٢,٥.

صوت : ابتداء من يونيو.

صوت : إذا كيما شغلت الخطوط الأربعة ...

الرئيس : ٣ اشتغلوا .

صوت : والرابع فى يونيو.

الرئيس : على أساس أن الرابع فى يونيو، فمعنى هذا إن إحنا مش حنستورد السنة الجاية.

صوت : هو كيما انتاجها المقدر فى سنة ٦١ حوالى ٣٥٠ الف طن، يعنى فى حوالى ٤٦٠ الف طن .

الرئيس : يعنى total يبقى ٧٠٠ ألف طن.

صوت : هيبقى ٧٣٠، ٧٤٠ ألف طن.

الرئيس : يعنى سنة ٦٢ هايبقى كام؟

صوت : من يونيو ٦١ الى يونيو ٦٢ هيرتفع الى ٨٥٠ ألف طن.

الرئيس : أنا عايز أكمل النقطة التانية، هل هايزيد استهلاكنا من السماد فى ٥ سنوات من مليون طن الى مليون ونص طن؟

صوت : أيوة ياافندم.. فى الأغلب لأنه إحنا حسبناه فى أيام الخطة على الأساس بتاع اتساع الأراضى؛ لأنه إحنا عندنا فى فترة الـ ٥ سنين فيه ٥٠٠ ألف فدان جداد هينضموا الى الرقعة المنزرعة، ٥٠٠ ألف فدان الجداد دول بيمثلوا كمية كبيرة من استهلاك الأسمدة النتراتية.

الرئيس : يعنى أنا إذا ماعملتش صناعة جديدة هاستورد نفس الكمية اللى بستوردها ، سنة ٥٩ بستورد ٤٣٧ الف.

صوت : بالضبط.. وأنا متهيئلى أن من أهم الصناعات اللى هى بنحتاجلها دلوقتى هى صناعة أسمدة نتراتية؛ لأن حتى الاقليم الشمالى اذا كان هاياخد من هنا أو عنده هو صناعة سماد فيعنى إحنا محتاجين لمصنع جديد قطعا أو اتساع المصنع اللى فى أسوان.

صوت : ما انت قولت فيه مصنعين تانيين!

صوت : ده فى يا افندم مصنعيين تانيين، ده غير كيما وغير عبود فى البرنامج الحالى، وطرحوا فى المناقصة اللى هما على أساس استخدام الغازات من مشروع تكرير فحم الكوك، وعلى أساس استخدام الغازات من مصنع تكرير البترول، الاتنين بطاقة ٤٠٠ ألف طن؛ اللى هى توصلنا فى ٦٥ الى مليون ونص طن انتاج، وهو ما يتعادل مع احتياجات الزراعة. ربما يكون فيه حاجة الى التوسع فى البرنامج اللى يليه؛ ده عاملينه بقى على أساس خط خامس وسادس لكيما من كهرباء السد العالى يبقى فى البرنامج اللى يليه، فبرنامج السماد مرسوم مع التوسع الزراعى .

الرئيس : نعم؟

صوت : فيه أنواع من الأسمدة لا تأتى إلا من بلاد العملات الحرة.

صوت : الحقيقة انا مش عارف عدم الوضوح قدام الأخ حسن عباس زكى إيه؟! يعنى إحنا ماقولناش إن كمية السماد الموجودة لدينا الآن مش مقضيانا ومقولناش إن إحنا بنقول الكلام ده عشان نستورد كمية جديدة، وتقرير صندوق الموازنة كان قدامى النهاردة وأنا قريته. إحنا بنتكلم يعنى – إذا كنت فاهم صح – إحنا بنتكلم فى حجم الاستهلاك مع حجم التصنيع يعنى دى النقطة اللى إحنا كنا بناقشها الآن، أنا ما اتكلمتش أبدا إنه هل السنة دى هانستورد؟ أيوة ياافندم .

الرئيس : يعنى هل حجم التصنيع يساوى حجم الاستهلاك؟

صوت : طبعا.. يبقى مفيش استيراد، وده اللى الدكتور عزيز شرحه على المراحل المختلفة اللى بيها نوصل لاستهلاك ١,٥٠٠,٠٠٠ طن سنة ٦٥ .

الرئيس : نص مليون طن بكام ؟

صوت : الطن بـ ١٥ جنيه.

الرئيس : بيطلع إيه؟

صوت : بيطلع ٧ أو ٨ مليون جنيه.. أيوة.

صوت : سيادتك هو التوقيت بتاع الحاجة الى استخدام السماد يمكن هو السبب فيما ذكره الأخ حسن؛ لأن الكمية اللى إحنا هاننتجها تعادل كمية الانتاج. لكن هو بيحتاج الى استهلاك كمية كبرى – مثلا فى أكتوبر – مش حانكون لحقنا إحنا انتجنا من المصنع. هذه الكمية ... فكان الكلام فى الاجتماع اللى عقد على أساس إن إحنا ناخد carry over زى كل سنة فى السنة الأولى بس من إنتاج المصنع؛ علشان نقابل هذه الحاجة، وبعدين يبقى باستمرار مش محتاجين الاستيراد بعد ذلك.

الرئيس : هل ضرورى الحاجة للعملات الحرة؟

صوت : معرفش بقى !

صوت : لا يا افندم انا هاقول لسيادتك فى الاتفاق برضه بتاع صندوق الموازنة – وده برضه يعنى على اتفاقية الأخ حسن عباس زكى مع الدكتور كمال استينو – غطيت جميع الكميات التى سمحت بيها المانيا الشرقية أولا من فوسفات النشادر. وبعدين كانت أعطيت من صندوق الموازنة أذونات

– يعنى هما اللى أعطوها– أذونات موجهه لبلاد معينة. وبعدين تمت اتفاقية أخيرة مع ايطاليا بالتبادل مع البترول؛ اللى هى الاتفاقية الأخيرة بـ ١٠٠ الف طن أسمدة نتراتية من ايطاليا نظير بترول "كريم" اللى اتباع لايطاليا يعنى ماوجهناش فى الواقع فى عملية السماد بخلاف ما تم فى صندوق الموازنة. وإحنا يعنى فى كلمتى أنا ما اشتكتش إن السماد الموجود ناقص أو إن إحنا هانجيب كميات كبيرة. يعنى اللى أنا فاهمه أنه هل الاستهلاك الصناعة ملبية طلباته ولا لأ، يعنى يبقى مافيش تناقض.

صوت : أعتقد أن الأرقام اللى قالها الدكتور محروقى اللى هى استهلاك الفعلى مش استهلاك، وفعلا استهلاك السنتين الأخيرتين بكمية كبيرة جدا؛ لأن الناس ماكنتش متعودة على استخدامه، علاوة على كده إذا كان فيه إرشاد يكون متوسط الاستهلاك ٢٥ كيلو. وزارة الصناعة بتسمح بـ ٢٠٠ كيلو أو بـ ٢٥٠ كيلو، فالنهاردة استهلاكنا عدى المليون طن محسوب على ١٥٪ أزوت، النهارده فى الـ ٥ سنين اللى جاية هيعدى مليون ونص، إذا كان يبقى فيه ارشاد زراعى لتسميد الذرة وتسميد القطن، كمية السماد اللى هاتنتج باستمرار هانبقى محتاجين لاستيراد كميات فى حدود الـ ٤٠٠ ، ٥٠٠ ألف طن؛ لان المصانع مش هاتلاحقنا باستمرار، ده بالنسبة للسماد.

الرئيس: على الوضع القائم يعنى .

صوت : على الوضع القائم؛ لأن إحنا ماشيين بزيادة؛ يعنى المصنعين حيزيدو حوالى مليون والتانيين مليون ونص.

الرئيس : الزراعة صندوق موازنة الصناعة يبحثوا هل هنخوض فى هذه الخطة؛ مصنع للسماد غير المصنعين اللى عاملنهم ولا لأ؟ اذا كنا هانخوض بنعمل مصنع على طريق معمل إسكندرية على طول، ولا إيه ؟

صوت : ممكن أن ننتظر السد العالى.

الرئيس : إحنا مانستناش السد العالى؛ لأن على ما نيجى على السد العالى وزيادة كيما هاتبص تلاقى الاستهلاك زاد. النقطة التانية اللى هى الفوسفات.. دلوقتى إحنا عندنا فوسفات، اتكلمت على أساس إن إحنا هنعمل.

صوت : فيه مصنعين، الانتاج من حوالى ١٨٠ الف الى أرقام بتصل لـ ٢٥٠ الف فى الوقت الحاضر. بالاضافة الى هذا عملنا مشروع آخر، وده طرحناه فى المناقصة فعلا؛ اللى هو هايتعمل فى أسيوط لصناعة السوبر فوسفات من فوسفات السباعية. الشركة اللى عملناها – شركة النصر للفوسفات – حنستخدم الفوسفات بتاعها فى صناعة السوبر فوسفات بطاقة ١٢٠ ألف طن. الأرقام اللى عندنا برضه أنه بالنسبة لاستخدامات السوبر فوسفات ده يكفى، إذا رؤى إن إحنا محتاجين لكمية أكثر من هذا نقدر نعدل المشروع؛ إن إحنا نعمله بطاقة أكبر لأن الفوسفات كمياته يعنى unlimited عندنا، وإذا رؤى هذا نبقى نعدل البرنامج يعنى.

الرئيس : اذا كنا هانعمل هانبص نلاقى نفسنا بنستورد برضه نص مليون طن؛ فكأننا ماعملناش حاجة!

صوت : هو بس الدكتور كمال بانى هذا على إنه بيقول إن أرقام التسميد هاتصل فى ٦٥ الى ٢ مليون، وزارة الزراعة بتقول انها هاتصل الى مليون ونص.

الرئيس : بعدين طب افرض إحنا طلعنا سماد وما استخدمنهوش، إيه.. منقدرش نصدره؟!

صوت : ممكن يعنى طبعا حننظر فى تكلفة الانتاج، وحتى اذا احتاج الى دعم بيبقى سهل على أساس أن الاستهلاك المحلى الجزء الأكبر بيبقى سهل دعمه فى الجزء للتصدير يعنى.

صوت : الاستهلاك الحالى أقل مما يجب بالنسبة للزراعة الحالية بدون التوسع الجديد، يعنى على الأقل فى ٣٠٪ من الزراع ما بيستخدموش سماد كفاية.. على الأقل مش كدة؟

صوت : صح.

الرئيس : هو المهم يعنى مانستوردش سماد، يعنى نعمل آخر مرحلة لاستيراد السماد بيكون على أكتوبر الجاى.

صوت : حسب الظروف .

الرئيس : مش معنى أبدا بعد مانعمل الصناعات دى كلها نستورد سماد تانى، وبعدين إذا كانت تقديرات زيادة نزود؛ يعنى نعدل من الخطة ونزود مصنع.

صوت : شوف سيادتك الكتاب ده بتاع وزارة الزراعة بيقول: احتياجات البلاد السمادية مقدره سنة ٦٠ بـ ٩٠٦ ألف، سنة ٦١ ١,٠٢٣,٠٠٠ .

صوت : بس فى نقطة يا أخ عزيز، مانحسبش على مايستهلك ولكن نحسب على ما يجب أن يستهلك.. هو ده.

صوت : لا ما هو ده تقديرهم آه فيما يجب.

صوت : مش يجب.

صوت : لا لا لا.. ده برنامجهم هما على أساس نشر الوعى السمادى، إذا احتياجات البلاد من السماد هى الكميات المذكورة ترتفع فى ٦٥ الى ١,٥٢٠,٠٠٠. ده تقدير وزارة الزراعة، وده اللى إحنا

مشينا عليه فى إن إحنا نعمل برنامج صناعة السماد، إذا رؤى إن ده تجاوب فى التسميد كان أكثر من هذا نتوسع.

الرئيس : نبحثه.

صوت : حاضر حاضر.

١٢- الإحلال والتجديد:

الرئيس : الإحلال والتجديد.

صوت : ده بيشمل مبانى وآلات، وأنا أشرت بس للآلات المبانى مااشرتلهاش؛ لأن ماعندناش حصر لها ومعرفش إيه اللى تم فيها. هو الواقع – زى ما قال السيد نائب الريس – إن إحنا مافيش متابعة كاملة للقطاع الخاص، ودى حاجة إن شاء الله هانقوم بيها.

الرئيس : يعنى عن طريق الجمعيات التعاونية؟

صوت : بالضبط ياافندم.

الرئيس : لازم يكون عندهم صورة كاملة. فيه أى تعليق على الكلام ده؟ فيه أى تعليق؟

صوت : تحت أمرك ياافندم.

١٣- الموافقة على مد سكة حديد لشركة السكر فى أبو قرقاص:

صوت : ياافندم كان فيه موضوع خاص بشركة السكر هو خارج عن نطاق المشروعات التى نبحثها للآن؛ اللى هو التوسع فى أبو قرقاص فى زراعة قصب السكر، وكانوا عايزين إن إحنا بنمد بشبكة من الخطوط الحديدية، وإحنا قدمنا اقتراح من وزارة المواصلات إن إحنا نخدم المنطقة عن طريق خطوط ضيقة من ...

الرئيس : ما حدش قال يعنى!

صوت : يعنى فيه منطقة أبو قرقاص وزارة الزراعة كانت تقدمت بمشروع مد شبكة من الخطوط الحديدية طولها ١٢٠ كم؛ حتى يمكن زراعة قصب السكر فيها. المشروع لو كان يتنفذ عن طريق انشاء خطوط حديدية عادية يعنى سكة حديد.

الرئيس : بيتكلف أد إيه؟

صوت : الشبكة طولها ١٢٠ كيلو والمشروع يتكلف ٣ مليون جنيه، إذا أنشئت خطوط ضيقة من مادة تصفية مرفق سكك حديد الدلتا ممكن تمويل المشروع من صندوق تصفية مرفق سكك حديد...

الرئيس : وإيه المانع ؟

صوت : أنا بعت للجنة الاقتصادية تقرير يطالب الموافقة على المشروع؛ حتى يمكن استبداله بقرار جمهورى بأخذ المبالغ اللازمة من صندوق التصفية، مجاليش موافقة لغاية دلوقتى.

الرئيس : ايه المانع يعنى؟

صوت : هو مافيش مانع، بس فيه لجنه تبحث هذا الموضوع.

صوت : ده الموضوع انتهى بحثه.

الرئيس : عندك اعتراض على الاقتراح؟ يعنى خلاص يمشى.

صوت : هو بس الاعتراض بخصوص الخزانة. أنا أحب أبقى واضح فى الموضوع؛ حصيلة تصفية الدلتا كانت المفروض تروح للخزانة العامة، دلوقتى إحنا هاناخد ثمن المهمات دى – اللى هى ٨٠٠ الف جنيه – مش هتروح للخزانة العامة، وبجانب كدة حناخد منهم ٢٠٠ الف جنيه من ناتج التصفية .

الرئيس : ودّى الحصيلة للخزانة العامة، وخذ ٢٠٠ الف جنيه ويمشى.

انتوا بتشتغلوا على طريقة رأسمالية . (ضحك) نكمل الاصلاح الزراعى ، الاصلاح الزراعى مافيش حاجة تانية فى الاصلاح الزراعى؟

١٤– تفاصيل استصلاح الأراضى:

صوت : لا فى نقطة صغيرة.. كان فى برنامج إنشاء جمعية مراكز للجمعية التعاونية للبترول فى مناطق الائتمان؛ على أساس أنها تبقى فى المستقبل محطات خدمة من ناحية، ومن ناحية تانية أنها توزع يعنى توسع القاعدة بتاعت التخزين والتوزيع. وكان بدأ هذا البرنامج وبعدين يعنى متهيألى أنه هو توقف، يمكن مايكونش له علاقة مباشرة بالنسبة للزراعة ولكن أثره النهائى مرتبط بالزراعة،

لو كنت يعنى أحب إنه الدكتور عزيز يقولنا بالنسبة للجمعية التعاونية للبترول إذا كان البرنامج ماشى ولا توقف

الرئيس : خدمة لإيه؟

صوت : كان على أساس الجمعيات التعاونية يبقى فيه مراكز للجمعية التعاونية للبترول للتوزيع ...

الرئيس : البترول؟

صوت : البترول، وعلشان فى المستقبل تبقى مراكز خدمة.

الرئيس : خدمة لإيه؟

صوت : مراكز خدمة الآلات.

الرئيس : صيانة يعنى؟

صوت : فى المدى البعيد، الموضوع اللى كان أثاره الأخ عبد الحكيم.

صوت : اتوسعنا فى الخدمة فى الجمعية التعاونية للبترول.

الرئيس : خدمة صيانة يعنى مش توزيع؟

صوت : لا.. الذى كان مرتبط ببرنامج الائتمان كان مرتبط على أساس توزيع للجمعيات التعاونية نفسها والمناطق اللى بتخدمها الجمعيات التعاونية، وتوزع وتوسع القاعدة بتاعت التخزين، وفى المستقبل تبقى هذه المحطات المراكز لخدمة صيانة الآلات.

الرئيس : هل بالنسبة للزراعة الكلام ده بيمشى معاكم؟ على أساس الجمعية التعاونية للبترول تتطور لتصبح محطات خدمة؟

صوت : هو كان برنامج موجود وكان ماشى بس يعنى لو يستمروا فيه.

الرئيس : شوفوه برضه معاهم، يعنى تحول البرنامج للجنة تخطيط.

صوت : عاملين مراكز للصيانة بيبقى فيها كل أنواع أعمال الصيانة والميكانيكا وغيرها.

الرئيس : تابعة لإيه المراكز دى؟ تابعة لمين؟

صوت : تابعة لينا إحنا فى التعاون والانتاج.

الرئيس : تابعة لمؤسسة التعاون الانتاجى؟

صوت : التعاون الانتاجى .

الرئيس : طب ماهى الجمعية التعاونية للبترول بتدخل ضمن التعاون الانتاجى، مش هى تعاون؟ الجمعية التعاونية انتاجية؟ فإذا كانت الجمعية التعاونية للبترول عندها الأساس لأنها تقوم بهذا، طبعا تكون أولى، إنتو مش حاطينها من ضمن التعاون الانتاجى؟ هى قطعا يعنى بالأتوماتيك تدخل ضمن التعاون الانتاجى؛ لأن هى أول جمعية تعاونية بالنسبة للصناعة. واقف معندوكوش زراعة دلوقتى ولا حاجة خلاص ولا سلمتوها ؟

صوت : فى الزراعة.. أغلب مساحات الأراضى دلوقتى واخدها الاصلاح الزراعى.

الرئيس : اتفضل.

صوت : الاصلاح الزراعى دخل فى خطة توسع رأسى وتوسع أفقى، التوسع الرأسى فى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى مقرر له مبلغ مليون جنيه ونص فى هذه السنة.

الرئيس : جملة الاستثمارات مليون جنيه اللى مقرره السنة دى مش كدة؟

صوت : أيوه الاستثمارات ١,٠٧٦,٠٠٠ جنيه، لكن حسب تقدير وزارة الاصلاح حوالى ١,٢٠٠,٠٠٠ ، وتشغيل ٣٠٠ ألف تقريبا.

الرئيس : يعنى مليون ونص؟

صوت : مليون ونص نعم.. من الجدول تبين إن فيه ١٨ مشروع فى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى، ونسبة ما نفذ فى الخطة حوالى ١٢٪. الحقيقة الرقم ده هو رقم بسيط جدا المرتبط به؛ حسب ما قدم للتخطيط زائد ما نفذ ٣٠٪.

الأسباب لانخفاض هذا الرقم إن فيه بعض مشروعات موسمية؛ زى مثلا توزيع عجول الجزارة وتسمين عجول الجزارة أو توزيع العجلات على المنتفعين؛ دى كلها مشترى فى هذه الأيام عشان توزيعها.

النقطة التانية.. فيه مشروع كمان نمرة ١٨ ؛ اللى هو تجديد طلمبات الشيخ فضل؛ ده ألغى عشان هذا المشروع أو هذه الطرمبات أضيفت الى وزارة الأشغال بحوالى ٦٠ ألف جنيه.

الرئيس : طب ما ناخدهم مشروع مشروع أحسن يعنى تريحنا.

صوت : وهو كذلك.

الرئيس : بنقول دلوقتى.. عشان نقدر نمشى معاك يعنى فى العملية.

صوت : المشروع الأولانى.. زراعة مساحات جديدة من الحدائق اللى خلص منه – حسب ما تم فعلا – ٢٩٪. الـ ٢٩٪ ده يمثل مبلغ اللى هو عبارة عن تحضير الأرض والتسميد ولكن سينفذ بالكامل فى هذه السنة المشروع التانى؛ إحلال وإبدال الآلات القديمة.

الرئيس : طب التعاقد وما تم فيه زاد عن ٢٩٪ دى؟

صوت : ٣٠٪ تقريبا .

الرئيس : ١٪، محصلة بعضها يعنى!

صوت : ٣٠٪، لكن فى هذه السنة سيتم تنفيذه المشروع التانى؛ إحلال وإبدال الآلات القديمة، ده مقرر له ١٥٤ ألف جنيه. الحقيقة مش باين أى مبلغ تم فيه، ولكن إحنا اتعاقدنا فعلا بـ ١٠٠ ألف جنيه، وراحوا ديوان المحاسبة عشان مراجعته لإعطاء إقرار التوريد المرتبط زيادة عن الـ ١٠٠ ألف

جنيه؛ ٧٥٠٠ المبلغ اللى حايصرف هذه السنة فى الإبدال والإحلال وفى الآلات القديمة؛ ده هو برضه اللى حاينصرف إن شاء الله السنة دى ١٠٠ ٪.

تعديل الرى فى فرشوط؛ ده مشروع ماشى تقريبا هينتهى السنة دى، برضه اللى تم فيه حوالى ٦٤ ٪ تقريبا.

دق آبار ارتوازية داخلين السنة دى فى ٢٠ محطة ارتوازى، إحنا خلصنا منها تقريبا لغاية ديسمبر ٤٤٪ وسيتم برضه فى خلال هذه السنة.

الرئيس : خلصتوا ولا اتعاقدتوا؟

صوت : خلصنا منها حوالى ٤٤ فعلا يعنى.

الرئيس : ومكتوب ليه هنا ٥٪؟

صوت : ده ماتم تنفيذه، ٥٪ ما تم تنفيذه اللى وصل فى الموقع دلوقتى حوالى ٤٤ ٪ وجى بقيتهم فى بحر هذه السنة .

صوت : يعنى المبلغ.

الرئيس : بقيت ١٠٠٪ يعنى؟

صوت : بقيت الـ ١٠٠٪ آه.

الرئيس : آه.. لأنه هو كان مقدر ١٠٠ ألف جنيه، فانتوا طلبتوا ١٣٠ ألف جنيه وبعدين صرفتوا فعلا ٥ آلاف جنيه.

صوت : ٥٧ ألف جنيه تقدير من أعمال مرتبط به ٥٧ ألف جنيه.

الرئيس : مرتبط يعنى النسبة للارتباط مع التنفيذ.

صوت : لكن يعنى موجود هناك دلوقتى إحلال آلات الرى البحارى؛ دى مقدر لها السنة ٧٨ ألف جنيه اللى تم تنفيذه ٨٪، أو ٩٪ عندنا تقدير النسبة بتاعتها ٩٪. الحقيقة متأخرين فيها شوية؛ لأنها فى المناطق كلها بنبحث آلات الرى الموجودة عشان نغيرها، ولكن برضه فى بحر الـ ٦ شهور دى حنحاول وإن شاء الله برضه هانتم تنفيذ أو صرف هذا المبلغ.

الرئيس : حيتم فى الخطة؟ يعنى هايتم فى الخطة فى آخر السنة؟

صوت : فى آخر السنة.

صوت : فى مناطق الاصلاح لسه.

الرئيس : كل ده فى مناطق الاصلاح الزراعى طبعا؟

صوت : بس آه.

صوت : توزيع عجول الجزارة على المنتفعين وكذلك تسمين عجول الجزارة وتوزيع عجلات على المنتفعين، دى زى مابقول لسيادتك إنها بتشترى فى هذا الوقت من السنة عشان فى وقت البرسيم والمبالغ فعلا خرجت، النسبة الموجودة حوالى ١٣٪، ولكن زادت فى بعض المناطق عشان شراء هذه المواشى.

الرئيس : واللى قبليها بتاعت تجميع الجاموس؟

صوت : تجميع الجاموس، الحقيقة المشروع ناصر خد مننا مواشى بحوالى ٣٠ ألف جنيه، فبرضه بنشترى الأيام دى جواميس عشان إحلال ما أخذه مشروع ناصر من الاصلاح الزراعى. ولذلك زودنا بدل ما كان ١٢ ألف جنيه زودناهم ٣٠ ألف جنيه، عشان ما أخذه مشروع ناصر.

تأمين على مواشى غير المنتفعين؛ دى كلها مصاريف تشغيل.

الرئيس : يعنى حانوزع المواشى اللى بنوزعها كلها مش هاتزيد عن ٣٠ ألف جنيه فى السنة؟ يبقى بنوزع حاجة بسيطة خالص وبعدين يعنى المشروع عاملين له شنة ورنة!

صوت : لا.. ده عشان الاصلاح الزراعى خلاف مشروع ناصر؛ ده المنتفعين بتوع الاصلاح الزراعى. مشروع ناصر الحقيقة عمل لفلاحين خارج الاصلاح الزراعى؛ اللى هما أُجراء زراعيين أو مستأجرين خارج...

الرئيس : ومين اللى قائم بيه مش انتو برضه مشروع توزيع المواشى على الفلاحين مين القائم به؟

صوت : إحنا الاثنين.

الرئيس : أمال الأربعين ألف دى ليه؟

صوت : منتفعين الاصلاح.

صوت : المشروع أصله خارج الاصلاح الزراعى.

الرئيس : يعنى بتوزعوا بأد ايه فى السنة.. كام؟

صوت : ١٠١٥ .

صوت : فى الكلام إن الأسعار أغلى من السوق؛ أسعار التوزيع.

صوت : يعنى فى شكاوى عندك أربع شكاوى.

صوت : عندك شكاوى؟ طب ما تقول دا أنا بقول إشاعات انت دلوقتى بتعملى مشكلة.

صوت : المشروع العاشر اللى هو تربية الأرانب؛ ده كل مصروفات تشغيل وحيصرف كله والتأمين على الماشية.

مركز رعاية الحيوان، ده برضه مقدر له فى الخطة ١٦ ألف جنيه، وبرضه حيصرف فى هذه السنة.

محطة تفريخ الدواجن، انتهت تقريبا وستفتتح فى شهر يناير فى الشهر الجاى ان شاء الله، والمبلغ كمان هانفتح بيه محطة جديدة فى طنطا. كنا دخلنا بأربع محطات؛ واحدة فى طنطا وواحدة فى إسكندرية وواحدة فى المنيا وبتاعة المرج. فإحنا خلصنا دلوقت بتاعة المرج وبتاعة إسكندرية. طنطا بدأنا فيها فى العمل فى إنهائها.

تحسين الأراضى الضعيفة، هو المبلغ بتاعها ٣٨٠ ألف جنيه – حسب تقدير الوزارة، أشهرنا فعلا مبلغ ١٣٢ ألف جنيه وسنشهر فى هذا الشهر عن حوالى ١٢٠ ألف جنيه، وإن شاء الله برضه هنخلص المبلغ برضه لآخر السنة المالية الجديدة.

بناء المساكن للمزارعين، إحنا اتعاقدنا ٦٠٪ من هذه المساكن، مصنع العلائق إحنا أجلناه واكتفينا بمصنع العلائق اللى موجود فى مديرية التحرير.

صوت : المساكن دى لمين؟

صوت : مساكن للمنتفعين بتاع الاصلاح الزراعى.

الرئيس : المزارعين؟

صوت : مسكن فلاح.

صوت : يا ترى بيتكلف كام ؟

صوت : والله جالنا خطاب من السيد نائب الريس عشان مايزيدش المسكن عن ٢٠٠ جنيه.

صوت : اتكلف كام عشان نعرف؟

صوت : إحنا بنكلفه – الاصلاح الزراعى – حوالى ٣٥٠ جنيه؛ عبارة عن أوضتين وحوش ومتبنة وفرن.

صوت : دور واحد؟

صوت : تقريبا آه بس دور واحد.

صوت : لا كام جنيه.

صوت : ٣٥٠ جنيه ولكن عدل هذا حسب توجيه السيد نائب الريس على إنه يوصل ٢٠٠ جنيه لـ ٢٢٥ جنيه. إحنا كنا بنعمل البيت على أساس إنه يستحمل دور ثانى، دلوقت التعديل إنه مايستحملش دور تانى. اختصرنا منه المتبنة، وكذلك الفرن سبناه للفلاح يعمله، والبياض كذلك سبناه من

غير تبييض. بهذه الطريقة نزل البيت الى حوالى ٢٠٠ – ٢٢٥ جنيه. السعر بيكون عالى شوية خصوصا فى الأراضى الجديدة، ليه؛ لأنها بعيدة عن مناطق العمران وصعب الوصول اليها؛ فلذلك المقاولين بيرفعوا شوية فى السعر بتاع بيت الفلاح.

الرئيس : وإحنا بندرس الخطة بحثنا النقطة دى باستفاضة؛ اللى هى نقطة المساكن وقولتوا إن المسكن هيتكلف ٢٠٠ جنيه مش كده؟

صوت : لا إحنا كنا طالبين أكتر إنما سيادتك قررت أن المسكن مايزيدش عن ٢٠٠ جنيه.

الرئيس : ووافقتم.

صوت : وهو فعلا ماشيين دلوقتى على الخطة على ٢٠٠ جنيه، إنما أنا شخصيا لى رأى فى الاتفاقية اللى تمت فى الاصلاح الزراعى بالنسبة للمساكن فى حدود ٢٠٠ جنيه؛ إن ده مش اقتصاد – ده رأيى الخاص – وإن الأوض اللى بتتبنى دى يعنى مش حتعيش ٥ سنين؛ لأنه المبنى اللى اتفق عليه مع المؤسسة، أسعار معقولة وأسعار جيدة وإنما المبنى يعنى – أنا شفت الرسم بتاعه – عبارة عن أوضتين وحوش سماوى، مافيش فيه حاجة ومافيش زريبة للماشية وأرضية تراب .

صوت : ومرحاض.

صوت : المسألة يعنى اقتصاد فى غير محله، ونحن حاولنا مع وزارة الشئون البلدية والقروية نخفض التكاليف؛ أننا نصل لنموذج بيت فلاح بأقل تكلفة ممكنة. بعد محاولات عديدة أنا شايف إن البيت ممكن نوصلها اذا فصلنا الحظيرة عن البيت، وعملناها زى حظيرة فى الخارج زى المشروع الذى تم فى النمسا أخيرا، إنما انا شايف ٣٢٠ جنيه البيت بالحظيرة.

الرئيس : يعنى زى إنشاص؟

صوت : لا.. انشاص دى٦٠٠ جنيه و٦٥٠ جنيه ، ٣٠ نموذج أو ٤٠ نموذج كنموذج فقط مش كمشروع. إنما فى الواقع برغم إنه وزارة الشئون البلدية والقروية اتفقت على البناء فى حدود ٢٠٠ جنيه، وميدنيش إلا دور، ومافيش فرن، وبعدين الأرضية تراب، وبعدين الأبعاد ١,٥ متر × ٢,٧٥ متر للأوضه، يعنى أنا بقول من الآن إن ده اقتصاد فى غير محله، ده رأيى الخاص انما طبعا أنا مقيد...

الرئيس : وفى اصلاح الأراضى هل ماشيين على كده برضه؟

صوت : اصلاح الأراضى ماشيين على البيوت انما ما نزلناش مناقصة، نزلنا أكثر من مرة كلها جت أكثر من ٢٠٠ جنيه، ماجالناش ولا مناقصة واحدة فى المبانى. وبعدين الاتجاه فى لجنة التخطيط مع السيد نائب الرئيس وجدنا صعوبات بالنسبة للمبانى، مؤسسة الأبنية تتولى عملية البناء إنما قطعا تكاليف الأراضى البور هيزيد أيضا عن ٢٠٠ جنيه .

الرئيس : وطبعا مش معنى نعمل بيت يعنى...

صوت : يعنى أنا شعورى الخاص كده، وبعد الورق اللى أنا شفته من وزارة الشئون البلدية والقروية .. شايف الـ ٢٠٠ جنيه...

سورى : عندنا الفلاح هو اللى بيعمل البيت.

الرئيس: حالته إيه؟

سورى : ممتاز جدا؛ يعنى كل الأرضية شيمنتو وفيه غرفتين مع حمام، وبعدين فى زريبة مع متبن مع مرحاض وفرن، والأرضية شيمينتو والبيت مطروش والشبابيك منجور.. ممتاز جدا.

صوت : السقف خشب والسعر؟

سورى : بس إحنا المهندسين وزارة والفلاحين هنا اللى ابنو، ونتعاقد فقط على الابواب والشبابيك والمنجور والشيمنتو، أما لو تُرك للمقاولين يمكن يكلف أكثر من ٥ آلاف ليرة.

صوت : الفلاح بيتولاها؟

صوت : اللى بيبنى المقاولين.. ولا؟

سورى : اللى بيبنى الفلاحين أنفسهم ومهندسين الوزارة.

صوت : بس فيه والله حايبقى فيه تناقض شوية فى نوع المساكن فى حته مثلا زى أبيس البيت هناك مزود بالنور والميه وفى مرحاض وفى حوض، ودلوقتى فى التوسع الجديد ٨ آلاف فدان الجديد السنة الجاية، طبعا حانكون معانا البيت عبارة بـ ٢٠٠ جنيه يكون standard بتاعه أوطى كتير من الموجود فى أبيس نفسها.

الرئيس : أبيس ده اتكلف كام؟ ٣٥٠؟

صوت : ٣٥٠ أو ٣٦٠ .

الرئيس : طب البيت الاقتصادى يتكلف كام؟

صوت : أنا فى رأيى إن بـ٣٠٠ جنيه نقدر نعمل بيت اقتصادى. أنا شوفت جميع مبانى الفلاحين اللى اتبنت على تطورها، وفى الواقع أنا مش شايف إن الرسم الجديد... يعنى إحنا لو إدينا لمؤسسة الأبنية وفتحنالها لحد ٣٠٠ ، هى نفسها تقدر تحط لنا رسم يعيش أكتر؛ لأن أنا مش متصور أولا أنى اقول للفلاح متبنيش بيت طوب لان تانى يوم ...

الرئيس : يعنى هو على أساس إن الفلاح بيته بعد ٥ سنين يقع، إحنا لازم نبنيله بيت يعنى مش هنقدر كل خمس سنين نبنيله بيت!

صوت : هو الفلاح بينى لنفسه بيت ما بيقعش ليه بيقعد ١٠٠ سنة وبالطوب النى، أصله بيبنى بالطوب النى، هو بس تحت طوب احمر وبعدين طوب نى، وبعدين ده لازم يكون المستوى لأن مش معقول أبدا يعنى بيت الفلاح من مستوى وبعدين تقوله أسكنه فى مسكن كمان متوسط. اللى بتكلم عليه ده مسكن متوسط، مسكن واحد عنده ايراد فى الشهر ٣٠ جنيه، وده مش صح.

صوت : هو يعنى إحنا الحساب بتاعنا بالنسبة للطوب الأحمر أو الطوب اللبن، خصوصا فى المناطق التعمير الجديدة الطوب الأحمر بيبقى أرخص من الطوب اللبنى، ليه؟ لأن كل مناطق التعمير الجديدة مش هنقدر ننقل الطوب النى.

صوت : كل منطقة على حسب طبيعتها يا سيدى.

صوت : آه.. كل منطقة حسب طبيعتها ما دمت نقلت طوب أحمر وحاتبنى.

سورى : فى حتت بحرية حجر وفى حتت طوب أحمر.

صوت : على كل حال أنا مابادافعش على فكرة إن البيت لازم يبقى طوب أحمر، أنا بطلب من أى هيئة من وزارة الشئون البلدية والقروية أو أى وزارة من الوزارات بتدينا رسم لبيت الفلاح، إن شاالله يتكلف ١٠٠ جنيه. إحنا أحسن لنا يتكلف ١٠٠ جنيه إنما أنا بتكلم عن النماذج اللى أنا شوفتها المتعددة؛ قطعا لا تؤدى الى التكلفة بناء على الرسم الموجود.

الرئيس : كل العوامل دى موضع اعتبار، لازم نحط فى ذهننا شىء إن إحنا وإحنا بنغير المجتمع، نغير الصورة الموجودة يعنى نتجه الى تغيير القرى وكل هذا الموجود؛ فاذاً علشان نصل الى هذا بنغيره فى ٢٠ سنة فى ١٠ سنين. البيت اللى حابنيه النهاردة لازم يقعد ٢٥ سنة؛ عشان يكون

أساس يبنى عليه مجتمع، يعنى أنا مش متصور إن إحنا هانقدر نمشى أو إن إحنا بنمشى بالقرى الموجودة أو بنعتبره ده أساس نمشى عليه .

صوت : هو فيه آخر حاجة فى دراسة هذا الموضوع واللى أنا مقتنع بيها وبنجاحها؛ هو فصل الزريبة من المسكن، وده أمر من الأمور اللى إحنا كنا بنقول إن الفلاحين لا يمكن يقبلوه. إنما الطريقة اللى إحنا عملناها فى القرى الجديدة؛ تحديث استغلوه على الأساس الآتى.. إن مابنيناش قرية مجمعة.. عندنا أكبر قرية عبارة عن ١٠٠ بيت أو ١٢٠ بيت.

وإحنا متجهين لهذا الآن؛ لأن مافيش معنى إن إحنا نجمع القرى ونبعد الفلاحين عن أراضيهم يعنى تبقى زى نظام العزب. وبعدين فى داخل الـ ١٢٠ قرية بيتعمل حظيرة، انما حظيرة مقسمة لكل فرد يعنى مش حظيرة جماعية كل فرد معاه المفتاح بتاعها. دى اللى بتخلى لنا المواشى آخر النهار فى حتة واحدة، فبنقدر نكشف عليها من الناحية البيطرية ويكشف عليها من ناحية العلايق، أو من ناحية تجميع اللبن وحلب اللبن والحاجات دى كلها. والفلاحين فى المنوفية – اللى هما المفروض إنهم بيقاوموا جدا خروج الماشية من دارهم – هم المبسوطين لهذا الإجراء الآن.

فصل الحظيرة من البيت معناه زيادة معيشة البيت. أيضا بالنسبة لاقتصاديات العملية هى بسيطة، إحنا مابنيش أكثر من أوضتين ومرحاض، وبعدين بيكون فوق يا نبنى أوضة يا مانبنيش انما بنقول نسمح تتبنى أوضة فوق مستقبلا؛ عشان الراجل لما يحب أو يقدر يبنى هو أوضة بنفسه فى حدود الكلام اللى أنا بقوله. ده هو ودى بتعمل جزء من الحوش متغطى وجزء

مكشوف، والجزء المتغطى بيبقى تحت منه خرم عشان يقدر الست وهى بتخبز يكون عليها الضليله نفسها. فى حدود الكلام اللى أنا بقوله ده هو التكلفة فى رأيى مابيتزدتش عن ٣٠٠ جنيه. ممكن تختصر بقى – زى ما اختصرت – إنه بيجى يقولك: إنك متقدرش تبنى دور فوق، وبالتالى بتقل سماكة الجدار، وبيجى يقولك: لا ماتبنيش الفرن وبالتالى متعملش المظلة نفسها اللى فوق الفرن، هى دى فى حدود الـ ١٠٠ جنيه، هل ده هو الاتجاه بتاعنا؟

الرئيس : هو فى حل.. إحنا نسيب الفلاح يبنى بالطين زى ما هو ماشى دلوقتى، وبعدين يبقى – تبع الكلام اللى بتقوله والمواصفات اللى بتقولها – بتشوف هل ممكن ننفذها فى أقل من كده؟

صوت : طبعا.

الرئيس : أنا بقول مواصفات، بقول أوضتين والكلام اللى انت بتقوله ده، هل ممكن المؤسسات بتاعتنا النهاردة اللى داخلة والمقاولات تعمل هذا؟

صوت : ماهى اللى ساعدنا فعلا المؤسسة اللى عاملة الأبحاث ليها الحق فى التصميم الجديد، وفى رأيهم يعنى هما ساعدونا أنهم ...

الرئيس : لكن هما عندهم مصروفات تجارية ١٢٪، مؤسسة الأبنية؟

صوت : لا المؤسسة العامة.

الرئيس : ما هى دى.

صوت : على كل حال يافندم إذا أمكن وزارة الشئون البلدية والقروية أنها تدينا تصميم لبيت فلاح فى حدود المصاريف.

صوت : مصاريف هندسية ١,٥.

الرئيس : مافيش مقاولين أخذو رشاوى؟! (ضحك)

صوت : بس الكلام ده الحقيقة الكلام ده حقيقى فى القرية فى ناس موجودين أرض بعيدة، الكلام ده حقيقى فى القرية فى ناس موجودين لكن إحنا بنصلح فى أراضى جديدة مافيش حد أبدا إحنا عايزين نسكن ناس.

سورى : سيدى.. إنه يفضل أنه يكون التخطيط على مستوى القرية، الأبنية المنفردة فى المستقبل مابتفيد لأن التخطيط يجب أن يكون على نظام قرية. فإحنا خططنا القرية، وفى وسط القرية فى

مستودعات القرية وجامع ومدرسة وباحة، يعنى قرية نموذجية كاملة، وإلا تبقى بيوت منفردة وبالطين والفلاح يبنى، تبقى مثل الشكل القديم ومشوهة ولا تفى بالغرض.

الرئيس : هو هذا الكلام.. اللى بيبنى بيت يا ريت يعنى التضامن الاجتماعى. هو التصور هنا بتاع السيد مرعى تمشى، بس المهم النهاردة نحاول نشوف كى ينفذ هذه المواصفات بأقل تكلفة، ماأعرفش هل ده ممكن؟

صوت : هى بسيطة لأنها فى أيد المؤسسة، اتسلمت المؤسسة فيها طقم فنى كامل، وفى الواقع بتساعدنا فى الدراسة؛ فكل المسألة على الرسم اللى هما عاملينه لنا، نقولهم يعملوا فى تعديل بسيط بحيث أنهم يبنوا الفرن مثلا.

الرئيس : المؤسسة دى تابعة للمؤسسة الاقتصادية ، ولا أقول أن نحولها الى جهاز تنفيذى يبقى عندك مؤسسة الأبنية العامة.

صوت : المؤسسة العامة ليس عندها جهاز تنفيذى.

صوت : نرجع البيت تانى برضه كنا مقترحينه، أولا هو بحوالى ٣٥٠ جنيه، عن طريق المؤسسة أمكن تخفيضه بالمقاولين بالممارسة مع المقاولين الى ٣٢٠ جنيه تقريبا.

الرئيس : كام؟

صوت : ٣٢٠ تقريبا بنفس المواصفات، وبعدين تغيير بعد هذا يعنى نزل الأساسات؛ خلوها بسيطة، السقف برضه أقل مافيش متبنة ولا فيش فرن نزلوه الى ٢٢٠ جنيه – تقريبا ٢٢٥ – فالفرق كله حوالى ١٠٠ جنيه فى البيت الواحد.

الرئيس : قد إيه؟

صوت : ١٠٠ جنيه فى البيت الواحد.

الرئيس : ابحثوا يا سيد على أساس المواصفات اللى ذكرتها.

صوت : أغلى حاجة عند الفلاح هى الجاموسة بتاعته لا يمكن يفرط فيها بأى شكل من الأشكال .

الرئيس : خلصتوا فرشوط ولا لسه؟

صوت : فى التوسع الرأسى.. آه خلصنا التوسع الرأسى دلوقتى ويعنى البروجرام إن أنا أخلصه ١٠٠٪ السنة دى فى السنة المالية يونيو إن شاء الله.

فى التوسع الأفقى المقدر فى الميزانية جملة لثلاث هيئات؛ اللى هى الهيئة الدايمة ومديرية التحرير والهيئة المصرية الأمريكية ١٣,٧٥٦,٠٠٠ جنيه. تقدير ما تم تنفيذه لغاية ٣٠ شهر١٢ ١٢,٢٣٩,٠٠٠ أو ما يعادل ٩٪ تقدير.

الرئيس : كام فى الميه؟

صوت : ٩٪ تقدير ما تم تنفيذه، بالآلات المسلمة ٢,٦٣٥,٠٠٠ يعنى ١٩٪.

نمسك الهيئة الدايمة: الميزانية بتاعتها فى التوسع الأفقى ٨ مليون وربع، ما تم تنفيذه ١١٪ بالآلات المسلمة من الهيئة، الآلات المسلمة بحوالى ٢٤,٨ .

مديرية التحرير: النسبة بتاعتها اللى هى بسيطة جدا عشان الـ ٢٥ ألف فدان اللى داخله فيهم لم يبت فيها.

الهيئة المصرية الأمريكية: الاستثمار بتاعها ٧٠٦ ألف، اللى تم تنفيذه ٢٥٨ ألف، النسبة ٣١٪ .

نفس النسبة الحقيقة هى مديرية التحرير عشان كان المفروض يبدا فى ٢٨ ألف فدان مابدأش إلا فى ٣ آلاف فدان منهم، بس الموقف بالنسبة للمساحات الجديدة اللى فى إيد الشركات. المساحات الجديدة وزعناها على الهيئة العامة للاصلاح الزراعى، دى أخدت ١٥ ألف فدان.

الشركة العامة لاستصلاح الأراضى: خدت ١٣ ألف فدان.

الشركة العقارية خدت أو وزع عليها أو استلمت ٧٥٠٠ فدان.

شركة كوم أمبو ٤ آلاف.

إتل كونسلت فى إيدها ٥ آلاف.

المحاريت والهندسة ١٨٠٠ و ١٨٠٠ كمان يبقى ٣٦٠٠.

ونيازى مصطفى ألف.

وفى حته اسمها قويسنا ألف فدان.

الهيئة المصرية لاصلاح الريف فى إيدها ٣٥٠٠ فدان.

كمان الشركة العامة لاستصلاح الأراضى واخده فى النوبارية ٣ آلاف فدان أو مجموع ٥٦ ألف فدان زائد ٢٥ ألف فدان المفروض إن هما رى بالرش فى مديرية التحرير، يبقى ٨١ ألف فدان اللى داخلين بيهم البروجرام السنة دى.

فى اصلاح الأراضى، الحقيقة لما تقرر إن الهيئة العامة لاصلاح البور ماتتدخلش فى اصلاح الأراضى ولكن توزع على الشركات، الشركات اللى كانت اتكونت لسه جديدة؛ فحصل تأخير فعلا شوية فى هذا الموضوع. ولكن مع ذلك يعنى الشركة العامة لاصلاح الأراضى

وكذلك الشركة العقارية وكذلك كوم امبو وبقية الشركات فى إيدهم دلوقتى حوالى ٥٦ ألف فدان. أنا منتظر انتظار وأعد بهذا إن ٨٠٪ من هذه المساحة حتتم إن شاء الله فى آخر شهر يونيو، حيكون ١٠٠٪ فى شهر سبتمبر ده حسب البروجرام الموضوع اللى مضت عليه الشركات ومتعاقدين ويايا على هذا الموضوع.

نمسك مثلا الهيئة العامة لاصلاح الأراضى، فى إيدها ١٥ ألف فدان دى تقريبا إحنا خلصنا نصهم، يعنى ١٠٠ ٪ هاتخلص فى آخر يونيه.

الهيئة العامة لاستصلاح الأراضى واخده ٨ آلاف فدان فى بحر تيرة، دول جزئين الحقيقة؛ جزء ٤ آلاف، و ٤ آلاف واحدة شرق وواحدة غرب. الـ ٤ آلاف شرق دول حايخلصوا تقريبا آخر هذا العام يعنى ١٠٠ ٪ إن شاء الله هايخلصوا. الـ ٤ آلاف التانيين، هما الحقيقة فيهم ميه دلوقتى او بمعنى اخر وزارة الاشغال بتعمل جسر واقى وكذلك مصرف، وهاينتهى فى شهر إبريل وتبدأ الشركة العمل فى استصلاح الأراضى فيها مباشرة؛ فإحنا أعطيناه حوالى ٢٥ ٪ من هذه المساحة تنتهى فى بحر هذه السنة المالية.

بحر البقر، الحقيقة جارى تخطيط أعمال الرى فيها وكذلك توقيع على الطبيعة؛ فتقريبا ٣٠٪ من هذه المساحة ستتم.

الشركة العقارية واخده حتتين فى إدكو وكذلك فى شالما بمساحة حوالى ٧٥٠٠ . دول برضه هاينتهوا فى هذه السنة المالية، شركة كوم امبو حتسلم فى يونيو فعلا ٤ آلاف فدان، خصوصا إحنا متكيين عليها شوية عشان بتوع النوبة.

إتل كونسلت وعدوا أنهم فى نهاية السنة المالية يسلمونا حوالى ٧٠٪ من العمل بتاعهم، رغم العقد بتاعهم.

المحاريت والهندسة ١٨٠٠ فدان فى إنشاص ١٨٠٠ فدان فى وردان، حينتهوا فى نهاية السنة المالية دى، الألف فدان بتوع وردان دول برضه إن شاء الله حنحاول بقدر الإمكان حنخلصهم.

قويسنا دى تقريبا حننتهى منها فى خلال هذه السنة، مديرية التحرير الـ ٣ آلاف فدان فى النوبارية حينتهوا كذلك فى هذه السنة، الـ ٢٥ ألف فدان طبعا الأخ سيد زى ما حصل اتفاق الليلة يبت فيهم إن شاء الله عن قريب.

الهيئة المصرية الأمريكية ٣٥٠٠ فدان سينتهوا هذه السنة.

الحقيقة أهم شئ عندنا فى اصلاح الأراضى هو عملية الاستصلاح أو بمعنى آخر غمر الأرض بالميه فى مدة النيل، يعنى فيه قد تكون عمليات تعمير تتأخر شوية. دى ماتأثرش فى الهدف اللى هو غمر الأرض بالميه عشان اصلاح مثل هذه المساحة لأجل استغلالها فى المستقبل. وزى ما قلت لسيادتك إن رغم إحنا حصل تأخير فى ابتداء هذه المساحات؛ لابتداء هذه الشركات فى التكوين والجهاز بتاعها كان لسه صغير. لكن دلوقتى القوة الدافعة بتاعتها كويسة جدا وأملنا كبير فى هذه الشركات إنها – بمراقبتها طبعا ودفعها – تخلص البروجرام حسب ما وعدت به وحسب ما قررته فى مكاتبات متبادلة بينا وبينهم. وبهذه الطريقة إن شاء الله فى سبتمبر نكون خلصنا الـ ٥٦ ألف فدان، الـ ٢٥ ألف فدان المفروض إنهم يخلصوا فى ٢٠ شهر حسب العقد الجديد.

الرئيس : معنى هذا إن البرنامج السنة الجاية مش حيتنفذ!

صوت : حيتداخل وياه.

الرئيس : فى خطة الـ ٥ سنوات قسمنا على كل سنة أقل قسم فى السنة الأولى اللى هو حوالى ٨٢ ألف فدان، السنة الجاية أظن ١٥٠ ألف فدان.

صوت : هو حصل تعديل فى بروجرام السنة الجاية هايعرض على لجنة التخطيط عشان ٣٦ ألف فدان . وزارة الأشغال لم يكن عندها مياه للرى، كذلك الـ ٢٠ ألف فدان بتوع قنال السويس اللى اتنقلوا من هيئة الاصلاح الزراعى الى هيئة تعمير الصحراء. وفى نفس الوقت رجع البرنامج اللى اتفق عليه، واللى من شأنه أن الاصلاح الزراعى، ولو يعنى يبقى السنة الجاية أقل إنما مرتبط ارتباط كامل مع المشاريع العمومية ومع الصرف العمومى؛ عشان ما يتكررش المأزق اللى إحنا واقعين فيه السنة دى بالنسبة لاستصلاح بعض المساحات؛ نضطر إن إحنا نعملها صرف خاص. ربما اللى أنا وصلنى على حسب الكشف اللى أنا شفته نه ربما يكون السنة الجاية.

صوت : ٨٢ ألف.

صوت : ٨٢ ألف زائد جزء .

الرئيس : هل عدلتم الخطة اللى إحنا قعدنا فيها ليله؟!

صوت : لا.. هى ٣٨٠ ألف كلها .

صوت : الخطة من حيث الحجم يعنى بحيث أن الـ ٥٨٥ ألف فدان ما هما ماحصلش أى تعديل .

الرئيس : لا من سنة الى السنة التانية نجربها مثلا.

صوت : هى بتربط فى نفس السنة بنفس المساحة .

الرئيس : إحنا لو قسمنا الـ ٥ سنين وادينا كل سنة خطة، السنة الأولى كانت بتعمل كام؟

صوت : ٨١ .

الرئيس: التانية؟

صوت : ٨٢ ألف فدان.

صوت : بعد التعديل .

صوت : بعد التعديل؟ آه.. قبل التعديل مش قدامى.

الرئيس : وازاى تعدل؟ أمال كنا قاعدين هنا بنعمل إيه؟! قعدنا هنا وكنا.. يبقى ما كنش فى داعى لهذا !

صوت : يعنى محاولة إنه فى مساحات اتخدت بناء على ...

الرئيس : طب الخطة – بنتكلم على الخطة – التعديل ده يعنى إيه؟ غير معترف بالتعديل، بنتكلم على الكلام اللى بحثناه ولا لأ؟

صوت: صح.

الرئيس: الخطة فى السنة التانية اد إيه؟ اللى كنا عاملين كل سنة حتى ٢٠٠ ألف فدان، وبعدين نزلته السنة التانية ورفعته فى السنين الأخيرة، أيام ما كنا بناقش الخطة، مش فاكر أنا الأرقام لكن...

صوت : بس هى المعدل ١٥٠ فدان.

الرئيس : وقولتم إنكم مش عايزين تقفزوا قفزات كبيرة فى الفترة الاولى وعايزين تخلو قفزاتنا الكبيرة فى الفترة الثانية، ورسينا على هذا وكان تصوره إن فى أكثر من ١٠٠ ألف يعنى ١٥٠ ألف.

صوت : فى حدود ١٥٠ ألف بعد السنة الأولى.

صوت : فى برنامج استصلاح الأراضى تبين أن فى مساحات فى فترة زمنية، فيه مشروعات وزارة الرى بالنسبة للصرف والرى وتوفير المياه مع مشروعات استصلاح الأراضى. وده اللى بيتكلموا عنه كمقترح على أساس أن البرنامج فى حدود ٥ سنوات سيتم فى نفس المدة ونفس المساحة فيما عدا الـ٢٠ ألف فدان اللى هيتاخدوا للاصلاح الزراعى.

الرئيس : هو كان المفروض فى السنة التانية نعمل أد إيه؟

صوت : حسب ما أتذكر ١١٢ ألف فدان.

الرئيس : ١١٢ ؟

صوت : اذا سمحت لى سيادتك هناك ١٣٦ ألف فدان، يضاف الى هذا أن هيئة تعمير الصحارى اقتربت من استصلاح ٢٠ ألف فدان، اضافة الى هذا هيئة تعمير الصحارى فى قناة السويس. ادخال هذه المساحات الجديدة اقتضى إعادة النظر فى الجدول كله على أن الجملة كلها لا تتعدى ووزعت المساحات . كان أول سنة ٣٥ ألف، حايبقى السنة دى ٥٦ ألف. ده مالوش علاقة بالمساحات اللى بيتكلموا عنها فى الاصلاح الزراعى؛ لأن ده البرنامج بتاع تنمية الموارد المائية؛ كان ٣٥ ألف فأصبح دلوقتى ٥٦ ألف السنة دى السنة الجاية كان ١١٢ ألف فأصبح ٨٢ ألف، السنة اللى بعدها كان ١١٣ ألف، أصبح ١٠٢ ألف، السنة اللى بعدها – اللى ٦٤– كان ١٢٤ ألف أصبح ١٤٠ ألف التعديل ده أُخذ نتيجة الـ ٣٦ ألف اللى استجدوا علينا فى قناة السويس، وهذا اللى هيتمشى مع برنامج الصرف.

الرئيس : أو من باب أولى برامج الصرف تتمشى مع برامج الزراعة؛ لأن المفروض وإحنا بنتكلم فى الخطة إن برامج الرى والصرف تتمشى مع برامج الزراعة أو برامج الزراعة تتمشى مع الرى والصرف. فاذا كان الرى الصرف فيه تعطيل ليه وليه مانخليش الرى والصرف يسرع بحيث إنه يتمشى مع خطتنا فى الاصلاح، هانقول المقاولين مش قادرين؟!

صوت : الصرف مابيخدتش أقل من ٣ سنوات ، كلها مشاكل ماتاخدتش أقل من ٣ سنوات، ودى ماعملناش فيها حاجة، إنما عدلنا المساحات على ما استجد من المساحات الجديدة اللى دخلت عندنا.

صوت : هو فى أثناء مرورنا فى الاتحاد القومى فى المحافظات، وجدنا فى قرية اتصلحت بتتروى أول حاجة بتروحلها ميه، وزارة الاشغال تشوف إذا كان دول ليهم الأولوية.

الرئيس : يعنى هل دى نحسبها استصلاح جديد ولا نحسبها إيه ؟

صوت : الـ ٣٦ دول لا يعتبروا استصلاح، دول كانوا بيرتووا على رى المصارف ماكانش ليهم ميه. فى الواقع نحن لم نعدل الخطة ولكن دخلنا مساحة جديدة عليها.

صوت : تبين عند المناقشة أن وزارة الأشغال يعنى هتكون لسه الصرف لم يتم لأن قدامه ٣ سنين؛ وعلى هذا الأساس طلب تحديد برنامج لأن مشروعات الصرف أظن بتاخد مش أقل من ٣ سنين.

صوت : وزى ما أنا قلت برضه إن تعديل البرنامج راعينا بحيث تتفق مع مواعيد انهاء مشاريع الصرف.

صوت : كان فى مشروع صرف موضوع جاهز قبل كدة؛ اللى هو بتاع ٦ مليون جنيه .

صوت : هو ماشى.

صوت : مش كان له محطات.. يعنى متعاقدين يعنى مع محطات؟ ده بقاله ٤ سنين المشروع ده!

صوت : الموضوع ده فى الخطة بس ماكنش له موعد محدد.

الرئيس : طب لما اتكلمنا على الخطة ليه ما قلناش إن مش هانقدر نشتغل الا بعد ٣ سنين؟!

صوت : كان المفروض إنها تشتغل بصرف مؤقت؛ مثلا محطة البرلس لحد ما تتم سنة ٦٣ ماتجيش دلوقتى مثلا وسيلة أخرى زى أى وحدة مؤقتة من أى حته لحد المحطة الدايمة ما تنتهى سنة ٦٣.

الرئيس : طب إيه اللى خلانا غيرنا، المفروض إن إحنا نكون فى ظرف مؤقت، ايه اللى خلانا غيرنا؟!

صوت : لحد دلوقتى، إنما هذه المساحات تعمل بصرف مؤقت.

الرئيس : يعنى ممكن، نمشى فى الاصلاح حسب الخطة؟

صوت : بالطبع ممكن بس بقى هيتأثر مجموعه الى ٣٦ ألف فدان.

الرئيس : ٦ وكام؟

صوت : ٣٦ ألف فدان مطلوبة شرق قناة السويس، اذا كنت هاتمشى على الخطة لازم نستبعد المقارنة من ٥٦.

الرئيس : آه.. الـ ٢٠ يعنى سواء شرق أو غرب واحد يعنى يبقى الباقى ٣٦ .

صوت : من الاسماعيلية.

الرئيس : قصدى يعنى استصلاح .

صوت : لو سمحتلى سيادتك لو أُريد تنفيذ البرنامج كما كان؛ كل المطلوب إن إحنا نعمل طرمبات مؤقتة الى أن تتم الطلمبات المستديمة.

الرئيس : بالنسبة للصرف؟

صوت : نعم.

الرئيس : بالنسبة للرى؟

صوت : الرى متوفر.

الرئيس : ما عدا الـ ٣٦ ألف؟

صوت : بالنسبة للمساحات التى يجب يتوفر لها صرف

الرئيس : لا لا.. بالنسبة للرى ماعدا ٣٦ ألف؟

صوت : لا.. لا بد أن أوفر الصرف لأنى مقيد بكمية ميه معينة.

الرئيس : ده بيكون فى السنة التانية ولا فى السنة الأولى، ٣٦ ألف؟

صوت : طبعا دول بيكونوا أولى من ى جهة تانية لأن دول مستصلحين .

الرئيس : يعنى دول إنتو بتدوهم ميه السنة دى؟

صوت : هنديهم.

صوت : لكن إحنا عندنا أراضى متخللة أكثر من ٣٦ ألف.

الرئيس : الاصلاح داخل فيه الأراضى المتخللة؟ دا اللى أنا فاهمه.

صوت : الأراضى اللى باقيه فى التوسع الرأسى.

الرئيس : اللى هى الغير متخلله يعنى.

صوت : الغير متخللة، أراضى الاصلاح الزراعى كلها مايوصلش لألف فدان .

صوت : بتكلم على الجمهورية؟

صوت : أفندم.

صوت : على الأراضى المتخلله فى الجمهورية.

صوت : لا مابتفرقش.

صوت : ماهى دى ماتاخدش ميه.

صوت : ما هى دى موجودة.

صوت : ميتها محسوبة.

صوت : آه.. أحب أوضح فى هذه النقطة، على حسب الكشف اللى متقدم من وزارة الاشغال أنها سمحت بـ ٣٠ ألف فدان فى سنة ٦١ . المفروض أما بنييجى فى نهاية هذه السنة – متمشيا مع موارد المياه الاضافية – ليه برنامج ٤١ ألف؟ لسببين: السبب الأول لما ضفنا ١٥ ألف فدان أبوار متخللة اراضى الاصلاح الزراعى ليها مياه، والباقى – ١١٠ ألف فدان – الباقى من مياه اللى كان لها ميه وتتبع وزارة الأشغال. إنما الأبوار المتخللة فى الجمهورية بصفة عامة لم تدخل هذا البرنامج؛ لأن دى بتحسب هل لها كميات ميه متوفرة أم لا.

صوت : ما هى مربوطة على أرض زراعية، لازم يبقالها ميه لأنها مربوطة على أنها أرض زراعية.

صوت : مش كل الأراضى المتخللة تبقى مربوطة على أنها أرض زراعية؛ هناك أراضى فى البحيرة كمثال.

الرئيس : ها يبقى البرنامج إيه؟

صوت : البرنامج زى ما كان معمول؛ من السنة الجاية ١٢ ألف فدان، اللى إحنا ماشين عليه السنة دى ٨١ ألف فدان ونصف الـ ١١٢ ألف فدان بتوع السنة الجاية. يبقى المسألة هل نعمل صرف مؤقت أم مستديم؟ باين إذا مشينا بالصرف المستديم إنه قطعا مش هياخد من السنة الجاية، وزارة الاشغال السنة الجاية اذا مشينا بصرف مؤقت يبقى معندناش مانع إن السنة الجاية تنفذ وزارة الاصلاح ١١٢ ألف. وده هيكون ممكن على الوضع الحالى؛ على شرط أنه صرف مؤقت أو غير مؤقت. فى وزارة الاشغال هو كان محدد لينا النهاردة مؤقت أو غير مؤقت؛ لأن المساحات مش صغيرة، يعنى مثلا مساحة بحر طيرة فيها أربعين ألف فدان استصلاح. مقدرش أنا كاصلاح زراعى إنى أعمل صرف مؤقت لأربعين ألف فدان، أنا أقدر أعمله ٥,٠٠٠ , ١٠,٠٠٠ . أما نييجى نعمل وحدة كبيرة معندناش الجهاز اللى يقدر يعمل الصرف مؤقت. هى المسالة متروكة للتقدير؛ إما إن إحنا نسيبها كما هو ونعتمد على الصرف المؤقت، أو غير

مؤقت الى أن يتم المشروع اللى وزارة الاشغال تقوم بيه، وبعدين أو فى بورجرام يقرر التقييم السادة الوزراء مع بعض يدرج ده رأيى يعنى.

الرئيس : يدرج يعنى يختصر.

صوت : يعنى يدرج بدل مش هنختصر حاجة، يعنى بدل السنة الجاية بدل ماتبقى ١١٢ ألف هتبقى السنة الجاية ٨٢ ألف فدان، زى ما الكشف اللى قدام سيادتك.

صوت : يبقى الـ ٨٢ + الـ ٢٥ ألف، ولا داخلة من ضمنها ؟

صوت : الـ ٢٥ ألف والمائة ألف فدان دول لهم وضع خاص، ٣٠ ألف فدان الموجودين فى الخطة من ٤ سنوات، فإحنا يعنى بنقول تصورى الـ ٢٥ ألف دول هياخدوا ٢٠ شهر، هاجى بعد مضى ١٠ شهور هاخلص الـ ٥٠ ألف فدان مباشرة. يعنى بعد مضى ١٠ شهور بعد التعاقد مع المؤسسة الاقتصادية بأطرح الـ ٥٠ ألف فدان فبعوض النقص اللى حصل فى أول سنة وأعوضه بالربط مع بعض، يعنى الـ ١٠٠ ألف فدان مع بعض فى البحث الخاص بجهاز الاصلاح، يعنى أعتقد المائة ألف فدان ممكن يعوضه بعضهم فى نفس المدة.

صوت : لو تسمحلى أصل لو كان ٨٢ ألف فدان من ضمنهم الـ ٢٥ ألف يبقى النقص الحقيقى؛ لأن ٢٥ ألف المفروض كانوا اتنفذوا فى السنة الأولى، يبقى النقص الحقيقى يعنى مش من ١١٢ الى ٨٢ ألف لا ١١٢ الى ٦٠ ألف، يعنى نصف البرنامج على طول.

الرئيس : السنة الأولى كان مقرر كام ؟

صوت : السنة الأولى ٨٢ و ٨١ ألف ونصف.

الرئيس : آه.

صوت : فنزلت ليه ٥٦ ونصف؟ الـ ٢٥ فدان بتاعت الرى بالرش فهى داخلة من ضمن الـ ٨٢ ألف، حسب المشروع المعدل. وبعدين نزل أصلا البرنامج كان ١١٢ ألف فالمفروض يعنى استبعد الـ ٢٥ ألف لأن كان المفروض تنفذ فى السنة الأولى؛ يبقى البرنامج نزل من ١١٢ ألف لتقريبا ٥٨ ألف فى السنة التانية.

صوت : تسمحلى سياتك يا ريس.. هو البيان اللى بنقول عليه ٥٦ ألف السنة دى و٨٢ ألف السنة اللى جاية؛ دول مالهومش دعوة بعملية الرش وخلافه. دى أراضى جديدة هيدبرلها مياة صرفية جديدة، دى علاوة على الأراضى اللى بتعمل بواسطة مياه الرش أو بأى وسيلة أخرى.

صوت : لا ماهو بياخد مياة فيضان زائد رش الـ ٢٥.

صوت : أو مياة فيضان أو مياة رش أو أى حاجة .

الرئيس : لكن هو مدخلها من ضمن الـ ٨٢ ألف.

صوت : فى السنة الأولى، السنة دى الـ ٨٢ ألف منهم الـ ٢٥ ألف، لكن السنة اللى جاية ٨٢ ألف غير الـ ٢٥ ألف؛ يعنى ٨٢ ألف على موارد اضافية.

الرئيس : يعنى يبقى البرنامج ٨٢ زائد ٢٥؟

صوت : أيوة .

الرئيس : يبقى ١٠٧ ألف.

صوت : أيوة .

صوت : الصورة مختلفة .

صوت : وفى حاجة تانية كمان فى ١١٠ ألف اللى هى الأراضى البور المتخللة، دى أصلا إحنا اللى عندنا مياة لها ومستعدين نديها مياة فى أى وقت.

الرئيس : البور المتخللة عندكوا مياة ليها؟

صوت : ايوة يا فندم من مخرات الرى.

الرئيس : طب ماتدونا الـ ٣٦ ألف اللى خصمتوهم! ماتخدوا المياة بتاعت البور المتخلل للـ ٣٦ ألف وتسبولنا الخطة ماشية زى ماهى ماشية. فإذا كان عندك مياة لـ ١١٠ ألف طب ليه بتخصم لى من الخطة ٣٦ ألف على أساس إن طلع عندك ٣٦ ألف فدان عايزة مياة؟! إعتبر الـ ٣٦ ألف دى من البور المتخلل اللى أنت بتعتبره ١١٠ ألف ونسيب الخطة، نخصم الـ ٣٦ ألف من ١١٠ ألف.

صوت : ماشى.

الرئيس : ونسيب الخطة ماشية بدون تعديل، هل ده ممكن؟

صوت : ممكن.

الرئيس : مدام عندنا مياة للـ ١١٠ ألف بور متخلل إذاً ينصلح البور المتخلل، نديله مياة ويدخل ضمن خطة الاصلاح سواء قطاع عام أو قطاع خاص، أو إذا ماكناش هنقدر نصلحهم نستخدم المياة بتاع الـ ١١٠ ألف دى فى أى حتة تانية.

صوت : اذا اذنتلى سيادتك الـ ١١٠ ألف فدان دى أراضى ليها رى فعلا إنما متمش استصلاحها، دى أراضى متخللة من أيام ما الاصلاح الزراعى خد بعض أراضى، الاهالى بقى يسيبوا الأرض. اذا سمحتلى سيادتك هو كان تذكر الخطة كانت ٣٧٥ ألف.

الرئيس : أفندم؟

صوت : الخطة كانت ٣٧٥ ألف دى أراضى جديدة خالص مالهاش مياة، وكان المفروض إن هى عليها ١١٠ ألف أراضى جديدة لها مياة فجمعت لى ٤٨٥ ، المفروض دى الحسبة كلها.

صوت : هى يعنى أرقام؟! بقولك ١١٠ ألف الرصيد الآن ١١٠.

الرئيس : عنده رصيد لـ ٣٦ ، يعنى هو أنا كده استبعد الـ ٣٦ ، يعنى لا داعى لان نخصم من الخطة ٣٦ ألف، متفقين ؟

صوت : متفقين يا ريس.

الرئيس : متفقين.

صوت : آه طبعا.

الرئيس : ليه بقى خصمنا الـ ٣٦ ألف (ضحك) – اذا كان لا داعى – ليه بقى خصمنا؟!

صوت : لأن أصلا ١١٠هى معدلة، دى أراضى ليها مياة عندنا.

صوت : ليها مياة فكان المفروض إنها تستصلاح حتت فيها عالية فيها، وزى ماكان البورجرام بتاعه عمل ٣٧٥؛ فـ ١١٠ دول هيصلحهم الاصلاح الزراعى.

الرئيس : يبقى إذاً فاضل بقية الـ ١١٠ .

صوت : أفندم.. على ٣٦ شهر الـ ١١٠.

الرئيس : يعنى إذاً السنة الجاية نقدر نصلح ١٢٠ألف فدان، ده إحنا قعدنا هنا نجاهد علشان نوصل. يعنى ٣٦ ألف طبعا حاجة كبيرة بالنسبة للى كان بيتصلح الأول كنا بنصلح الأول ٥,٠٠٠ فى السنة، بعدين دلوقتى بندرس ٣٦ ألف، نبقى ننتقل للنقطة التانية اللى هى المصارف.

صوت: يبقى الـ ٣٦ ألف دول من ضمن الـ ١١٠ ألف.

صوت : ٣٦ ألف دول اضافة لـ ١١٠ ألف.

صوت : دى اضافة.

الرئيس : لكن هيضاف على ١١٠ ألف النهاردة.

صوت : هنخصمهم.

الرئيس : هو عنده ٣٦ ألف بتزرع ومالهاش مياة، وعنده ١١٠ ألف مبتزرعش وليها مياة (ضحك)؛ ببساطة طب ياخد من ١١٠ اللى مبتزرعش وليها مياة يضيف لى الـ ٣٦ ألف اللى بتزرع مالهش مياة، وإحنا نمشى فى خطتنا زى مإحنا ماشين.

صوت : هو فى الآخر هينقص الـ ٣٦ من الـ ١١٠.

الرئيس : لا.. إزاى؟ وبعدين بيتهيالى اذا اتوجد حتى فى المحافظات ٢,٠٠٠ أو ٣,٠٠٠ فدان، المفروض إنها يعنى متزرعش هى ممكن نديها مياة على طول.

صوت : فى خطة كويسة.

صوت : يبقى هى أولى من الأراضى الجديدة اللى لم تستصلح، لكن هى داخلة من ضمن الاصلاح الزراعى.

الرئيس : لكن ليها مياة؟ لأن عندنا مياة الـ ١١٠ .

صوت : يعنى مينفعش يعنى يبقى الاخ سيد معاه ١١٠ ناقص ٣٦!

الرئيس : من ضمن المتخلل برضه.

صوت : من ضمنها يا ريس.

الرئيس : يعنى إحنا ضمن خطتنا عندنا ١١٠ فى المتخلل والباقى فارغ.

صوت : بالضبط كده.

صوت : ١١٠ متخلف و١٧٥ أراضى جديدة يبقى الاجمالى ٥٨٥ ألف فدان.

صوت : ١١٠ ألف دول مش كان معدل معروف.. مساحات معروفة؟

صوت : كان الـ ٣٦ دول ضمن الـ ١١٠ ألف.

صوت : لا الـ ٣٦ ألف ده عامل جديد، إن إحنا على أساس تدبير مياه ماكانتش موجودة.

صوت : ناس مصلحين أرض وعايزين مالهش دعوة بالاستصلاح يعنى.

صوت : يستبعد مساحة ٣٦ ألف هيحددها عشان يديها مياة، بس هيخصم الـ ٣٦ من الـ ١١٠.

صوت : الـ ١١٠ أراضى المفروض أنها تستصلح لأن لها مياة، فاذا حذفتم البرنامج مش هتديله مياة معناها ان إحنا مش هنصلح الـ ٣٦ ألف فدان .

الرئيس: هو أنا مش عايز أنقص فى السنة التانية لأن أنا كل مابزرع بدرى، الأرض بتاخد استزراع ٣ سنين وتدينى بعد أربع سنين، مش كده؟

صوت : آه .

الرئيس : أما أنقص من السنة التانية يعنى مجيش فى السنة التانية وأقول أنقص ٣٦ ألف فدان لأن أنا خدتلهم مياة لا لأن أنا عندى مياة لـ ١١٠ ألف فدان. لما أستصلح واستزرع للسنة التانية؛ بيبقى السنة الرابعة والسنة الخامسة الأرض دى تدينى دخل تانى، لكن أما أدى ٣٦ ألف أنقص ٣٦ ألف معنى هذا إن أنا بخسر دخل الـ ٣٦ ألف.

صوت : عندى اقتراح تانى لمناقشة الموارد الاضافية لموارد المياة.. وزارة الاشغال يعنى كان فى وفر بعد احتياج استصلاح هذه المساحة ٢٠٠ مليون متر مكعب. على ما أتذكر فى آخر جلسة كنا عملناها، وقلت ٢٠٠ مليون متر مكعب اضافى، وقلت إن السيد وزير الاشغال الاحتياطى عندنا اذا كان وفر فى ٢٠٠ مليون متر مكعب مياه، فممكن استخدمها مع عدم تغير فى المساحة المستصلحة – الماية وعشرة ألف يعنى الـ ٣٦ ألف فدان من الـ ٢٠٠ مليون متر مكعب دول– على اساس المقارنة ٤,٠٠٠ متر مكعب تبقى منطقة عمومية.

صوت : هو طبعا كل شئ ممكن، وإنما سيادتك ده احتياطى لحسب الشكاوى اللى بتيجى من الصيف، اللى هى نتيجة لمخالفات. الأهالى إحنا برضه سبناهم يزرعوا ٦٠٠ ألف فدان رز، زرعوا ٧٥٠ ألف فدان رز وزرعوا ١٥٠ ألف فدان رز من ده من حساب الناس اللى راحت لهم. أخلى عندى احتياطى أواجه به المخالفات دى كلها، بنقوله إزرع رز وندبله أراضى يزرعها رز وحدد مساحة ٦٠٠ ألف فدان، يروحوا يزرعوا ٧٥٠ ألف فدان. هذه المياة زيادة اللى بيزرعوها بيخدوها من الناس اللى أراضيهم ما وصلت لهمش مياه! طب نحسم الشكاوى دى ازاى؟ الحل الوحيد إن نخلى احتياطى لمواجهة المخالفات الزيادة دى.

الرئيس : خلاص نقدر نزرع نقدر نمشى فى السنة التانية ١٢٠ ألف فدان حسب الخطة.

صوت : ١١٢.

الرئيس : ١١٢ ألف فدان ممكن ؟

صوت : ممكن .

الرئيس : يبقى موضوع الصرف.

صوت : موضوع بقى حكاية طلمبات الصرف يعنى هو اتكلف مبالغ كبيرة نستودها من الخارج. كان نفسهم على نفس شمال الغربية بيجيبوا طلمبات نقالى، وبيخدوا مياة لحد النهاردة، والاصلاح الزراعى نفسه بيعمل هذه الوسيلة النهاردة. السنة اللى فاتت وزارة الاشغال معندهاش مانع أبدا إنها تجيب طلمبات نقالى، وعقدنا اجتماع وقلنا جميع المحطات المؤقتة تقوم بيها وزارة الاصلاح الزراعى، جميع المحطات والمشروعات المستديمة تقوم بيها وزارة الاشغال، وعملنا محضر بهذا .

صوت : محطات الصرف المؤقتة – زى ماقال الاخ سيد – ممكن عملها فى المساحات الصغيرة، لكن مثلا فى مساحة عندى فى بحر طيرة أربعين ألف فدان، مش معقول أبدا أعمل لها محطة صرف مؤقتة.. أبدا. لكن فى مساحة تانية مثلا ٥,٠٠٠ أو ٦,٠٠٠ دى ممكن وبعد كده ننقلها فى حتة تانية، فغرضى أقول إن فى المساحات الكبيرة.. أصل الحكاية الزراعة عبارة عن مياة وصرف يعنى نازل مياة وبعد كده المياة تغسل الأرض وبعد كده تصرفها، فإذا مكنش الصرف كويس...

صوت : الصرف كويس والرى كويس.

صوت : والرى كويس لازم كده.

صوت : البرنامج اللى كان ... المساحة اللى كانت مطلوب اصلاحها ٢٠ ألف فدان، البرنامج المعدل خفضها لـ ١٦ ألف. فاللى يصرف الـ ١٦ ألف فى الصرف المؤقت يقدر يصرف ٤,٠٠٠ تانيين، يعنى هو مقدر البرنامج المعدل ١٦ ألف صرف مؤقت، البرنامج القديم ٢٠ ألف فاللى يصرف الـ ١٦ يصرف الـ ٢٠.

صوت : لا.. بس أصلها دى مغالطة شوية يا أخ موسى.

صوت : أفندم .

صوت : دى مغالطة شوية.

صوت : ليه؟

صوت : ماهو ٨,٠٠٠ شرق و٨,٠٠٠ غرب، يعنى الـ ١٦ ألف دول إحنا خلصت السنة اللى فاتت ٨,٠٠٠ كانت شرق، وبعدين الأربعين ألف كلهم فى الناحية التانية مع بعض معروفة، لا.. يعنى بحر طيرة كله الـ ١٦ ألف.

صوت : أنا بتكلم سيادتك السنة الأولى الـ ٢٠ الف.

صوت : ماهو ٤,٠٠٠ أهالى و١٦ ألف هنصلحهم السنة دى، ٨,٠٠٠ السنة اللى فاتت و٨,٠٠٠ السنة دى .

صوت : كل ده مش ماشى بصرف مؤقت.

صوت : صرف مؤقت أصلهم حتة مفصولة بمصرف بحر طيرة نفسه يفصلهم عن حتيتن، بحر طيرة فصلهم شرق وغرب.

صوت : أيوة.

صوت : يعنى ٨,٠٠٠ و٨,٠٠٠ .

صوت : مش ممكن أعمل صرف مؤقت.

صوت : ماهو أنا بقولك المساحات البسيطة ممكن والمساحات الكبيرة مش سهلة أبدا .

صوت : يعنى تعديل البرنامج عبارة عن أربع آلاف فدان بالنسبة لبحر طيرة، كان ٢٠ ألف فدان للبرنامج اللى تقرر فى الفترة السابقة وأصبح ١٦ ألف فدان، يعنى الفرق كله أربع آلاف، اللى صرف الـ ١٦ ألف يصرف أربع آلاف .

الرئيس : إنتوا صرفتوا الـ ١٦ ألف فدان.

صوت : كل الصرف للـ ١٦ ألف بواسطة الاصلاح الزراعى صرف مؤقت، إنما كانت القاعدة إن إحنا وسعنا فى البورجرام فى العام الماضى، ولو مكنش ربطنا نفسنا مع وزارة الاشغال كنا مضطرين نعمل الصرف المؤقت على أساس إن هى المسالة بسيطة يعنى باستخدام الصرف المؤقت، بس

الجهاز اللى هيصمم يبقى جهاز وزارة الاشغال؛ لأن معندناش الجهاز اللى يقدر يصمم محطة صرف لـ٢٠ ألف فدان. عندنا جهاز يصمم محطة صرف لـ ٥٠٠٠ فدان يعنى ١٠٠٠٠ فدان مثلا، إنما وزارة الاشغال اللى هى فيها الجهاز اللى يقدر يصمم محطة صرف لـ ٢٠ ألف فدان. وأنا كنت اثرت النقطة دى برضه للسيد الوزير التنفيذى لما وزارة الاشغال هى اللى بتصمم محطة مؤقتة بتصممها وفى ذهنها أن المحطة مستديمة. فيعنى المواقع هى اللى تعملها بحيث مانجبش محطة أو محطتين ونيجى بعد سنتين إن إحنا يعنى مالهش فايدة. والصح يعنى الاصلاح الزراعى يعمل ميزانيته، بس تصميم المحطة من وزارة الاشغال ومحطة الصرف المؤقتة يعنى ممكن تكون هذه الصورة.

صوت : يافندم إحنا معينين الاصلاح الزراعى المهندسين اللى فيه معندناش مانع أو ٥ و١٠ و١٥ عشان يصمموا أى شئ.

الرئيس : ده لغاية ١٠٠٠٠ الاصلاح الزراعى وأكتر من ١٠٠٠٠ لتصميم الأشغال اللى أكتر من عشرة، التصميم بيكون من الأشغال.

صوت : عملية التصميم دى عملية بسيطة.

الرئيس : ما دام بسيطة طيب هتناقش فيها ليه؟!

صوت : لا.. أنا بقول ليه بقى؟ لأن عشان ما يبقاش ارتباط ويقول الجوابات اتأخرت، ويقول مردش على!

الرئيس : لا.. إحنا عايزين يبقى فى ارتباط بينكم، يبقى أحسن لسير العمل ومش عايز يعنى العملية جوابات بينكم فـ ١٠٠٠٠ للاصلاح و١٠٠٠٠ يبقى التصميم من الأشغال والتنفيذ بالاصلاح ماشى.

صوت : ١٠٠٠٠ والـ ١٦ يعنى ...

الرئيس : فوق من ١٠٠٠٠ ؟

صوت : ماهم دلوقتى طلبين الـ ١٦يقوم بيهم ...

صوت : الـ ١٦ يقوم بيهم غضب عنى!

صوت : لا.. الـ ١٦ ألف جينه هطلعهم غضب عنه ليه؟!

الرئيس: أنا بتكلم فى الجديد .

صوت : إحنا بنتكلم يعنى لأنه مفيش وسيلة لتنفيذه.

صوت : لا مإحنا هنمشى على ٢٠ ، بنتكلم فى البورجرام بتاع السنة اللى جاية ١١٢ألف اللى هو فيهم أربعين ألف فدان فى بحر طيرة سنة ١٩٦٢ ، فى الجدول اللى قدام سيادتك فيه ٤٠ ألف فدان فى بحر طيرة سنة ١٩٦٢، دول هل هيتم لهم الصرف المستديم فى سنة ٦٣ ؟

صوت : الصرف المستديم كان فى سنة ٦٣ وسيادتك عارف .

صوت : ماهو ده اللى بنقوله، يعنى إذاً الأربعين ألف فدان دول عشان يخلصوا سنة ٦٢ لازملهم صرف مؤقت من ٦٢ حتى يتم الصرف المستديم سنة ٦٣ .

صوت : يعنى من الناحية الاقتصادية هى مش اقتصادى أن نعمل صرف ٦٢ وأعمل صرف لمساحة أربعين ألف وسنة ٦٣ هيكون عندى ... يبقى هى يعنى عملية غير اقتصادية بالمرة لأن الصرف اللى هييجى هشترى محطات. هل السنة الجاية هشترى محطات؟

الرئيس : وهنيجى السنة اللى بعديها هعمل صرف مؤقت ولا لأ؟

صوت : لا حتة تانية.

الرئيس : حتة تانية، مشاريع جديدة؟

صوت : لا.. الـ ٤٠ ألف فدان سنة ٦٢ دول سنة ٦٣ مش معقول يعنى أعمل محطة مؤقتة على ٤٠ ألف وميبقاش عندى محطة مستديمة!

صوت : هتودى الاصلاح فى حتة تانية؟

صوت : طبعا لا!

صوت : هو الاعداد لازم طبعا يعنى الأربعين ألف ... ليه منقسمهاش الى وحدات صغيرة بتاع الـ ١٠٠٠٠ أو ٥٠٠٠ يمكن استخدمها بعد ذلك لأن هنقابل المناطق الصغيرة بمناطق أخرى فى السنة الرابعة، أحدد مناطق الصرف اللى عملناها. بالطريقة دى يبقى معناها إن إحنا باستمرار عندنا اختيار لمناطق نقلل بيها العجز بين الصرف وبين مناطق الاستصلاح. أنا بقول إن إحنا اضطرينا أن نعمل وحدات متنقلة، اللى هى منطقة بحر طيرة اللى إحنا بنتكلم عنها من سنة ٦٢ ، لما يبقى أربعين ألف أعمل ١٠٠٠٠ جنيه وأعدل فى دخل من حتة أخرى غير محتاجة .

الرئيس : انا عايز الـ ١١٢ ألف، يعنى إحنا مقولنكوش اعملوا فى بحر طيرة ، إحنا قولنا عايزين ١١٢ ألف فدان زى ما قلتوا فى الخطة بتعملوا الـ ١١٢ ألف فدان فى بحر طيرة فى الفيوم ده فى قارون مش شغلنا إحنا، شغلكوا انتوا. أساسا يعنى اتفقوا مع بعض لكن اللى أنا بأصر عليه أن الخطة منجيش نقول لا نرحل منها، لأن إذا مشينا فى الأول كده يعنى غياب عن الخطة بهذه الطريقة تبقى مشكلة. ده الموضوع الأساسى عندى أنا؛ لأن لما نبص نلاقى هنقول نعدل وشطبنا ورحلنا الـ ٣٦ ألف فدان، وبعدين قولنا عشان الصرف نشيل أربعين ألف فدان طب بنعمل خطة ليه؟! ما كان فيه داعى أبدا يعنى نقعد ندوش فى راسنا ونسهر– مسهرنا لغاية الساعة واحدة او اتنين – كان يعنى أساليب عشان نوصل لهذا الكلام اذا كان مش هيتنفذ فليه نقعد؟!

صوت : هو قصد سيادتك نقعد مع بعض تانى ونحافظ على المجموع السنوى بتاع كل سنة نشتغل فى حدود يعنى؟

الرئيس : طبعا هو ده المفروض كان يحصل من الأول. وبرجع تانى للموضوع الأولانى اللى هو أنا عندى ٢٥ ألف للسنة التانية؛ لأن اللى أنا متصوره أن فى السنة التانية لازم أنزل مناقصتها من النهاردة عشان معطلهاش للسنة التالتة.. من النهاردة انزل مناقصات على ١١٢ ألف فدان مستناش لغاية يونيو.

صوت : صح.

الرئيس : مش أنزل بس الـ ٢٥ ألف فدان.

صوت : لا .

الرئيس : وعلى هذا الأساس إذا كنا هنأجل لسبتمبر أستكمل هدف الخطة الأولى فى التوسع الزراعى، منجيش فى السنة الجاية نؤجل أكتر.

صوت : لا.. الحقيقية إحنا السنة دى تنبهنا لهذا الموضوع، وإن شاء الله بنعد الجهاز الأيام دى وبنبحث المشاريع؛ بحيث فى أول السنة المالية تكون كل حاجة جاهزة للتعاقد على طول مشاريع الأرض، وكذلك جميع الموصفات تبقى جاهزة فى بحر المدة دى؛ عشان كل شئ يبقى جاهز فى السنة المالية الجديدة بحيث يتم فى السنة المالية الجديدة إن شاء الله. يعنى لهذا الموضوع معملناش السنة اللى فاتت حقيقى اتأخرنا عليه، لكن السنة دى بنتداركه فى الاعداد .

الرئيس : معنى هذا أن فى أول سبتمبر ولا آخر ستمبر هيكون عندنا ٨١ ألف و ٥٠٠ فدان؟

صوت : لا.. ماعدا الـ ٢٥ ألف.

الرئيس : ماعدا الـ ٢٥ ألف؟

صوت : ٥٦ ألف فدان سبتمبر.

الرئيس: والـ ٢٥ ألف؟!

صوت : دول لسه ما بتوش فيهم.

الرئيس : آه.. يعنى هيبت فيهم الجمعة دى؟

صوت : آه.. هيتبت فيهم الجمعة دى.

الرئيس : عشان التنفيذ الـ ٢٥ ألف فدان لهم ٢٠ شهر تنفيذ، يعنى مش ممكن هيخلصوا طبعا فى...

صوت : مش هتستنا سنة وهتطرح الـ ٢٥ ألف؛ لأن مجرد ما يطرحوا الـ ٢٥ هنطرح فورا مائة ألف على تلات سنين على طول، بحيث إنه فى أثناء العمل الـ ٢٥ ألف يكون بيعملوا فى المساحة التانية.

الرئيس : نيجى بقى فى الـ ٢٠ ألف فدان اللى طلبتهم هيئة اصلاح الأراضى، إيه أهمية النقل الى ٢٠ ألف فدان فى سيناء؟

صوت : تعاقدوا على الفسلات وهتيجى بعد ٩ شهور، العملية كلها فى آخر ميعاد ١٠ ايام على هذا الأساس.

الرئيس : ممكن نؤجل هذا الكلام لغاية السد العالى؟

صوت : هنتأخر، هنبتدى نزرع فى سنة ٦٢ على طول.

الرئيس : يعنى ده مكنش داخل فى الخطة بس؟

صوت : مكنش داخل فى خطة لكن اتاخدت بدل مساحة أخرى أخدها الاصلاح الزراعى.

الرئيس : يعنى هو المنطقة هيئة تعمير الصحارى أساسا فى الخطة حسب ما قررناه معتمدة على الآبار؟

صوت : فى منطقة غرب طريق اسكندرية على طول كانت هيئة تعمير الصحارى عاملة حسابها على إنها داخلة فى ضمن مشروعتها، فجه الاصلاح الزراعى أخد هذه المنطقة، فاستبعدت بطبيعة

الحال من المساحات اللى كانت بتشتغلها هيئة الاصلاح، الاغراض العسكرية زائد تعمير سيناء نفسه.

الرئيس: أغراض عسكرية لإيه؟

صوت : لما تكون هناك أشغال أو حاجة يعنى سيادتك لو تشرف مرة فى سيناء إن شاء الله.

الرئيس : كل الأغراض العسكرية هناك؟

صوت : لا يا فندم بنودى مياة لسيناء.

الرئيس : الكلام ده تقوله فى اللجنة التنفيذية مش هنا. (ضحك)

صوت : لا يافندم بنودى مياة. هى موجودة شرق القناة بنودلها مياة زيادة يعنى بنفس الطريقة، لما تكون المياة موجودة بتخدم الأفراد بس. على العموم إذا سيادتك تسمح العملية تمت من مجاميعه والأرض اتجهزت وكل شئ – العملية هتطرح بعد ١٠ أيام وبعتوا يتعاقدوا على المواسير.

الرئيس : آه يعنى طبعا، لكن اذا كنت هتعمر سيناء الدلتا طبعا لها أولوية على إن أنا أعمر سيناء.

صوت : لو سيادتك.

الرئيس : كون عملت مياة مثلا علشان القوات العسكرية برضه متحشروش فى الكلام ده.

صوت : طب بلاش نستمر.

الرئيس : ده موضوع تانى.

صوت : نستمر إنما فيه برضه موضوع تانى .

الرئيس : وبرضه متخلطتش النواحى العسكرية فى الكلام والحاجات دى خالص .

صوت : المحافظات يا فندم كلها جالها شئ كثير من الرعاية فيما عدا المحافظات بتاعت الحدود، فى الواقع كل اعتمادها دلوقتى على التعمير اللى هيجيلها على أيد هيئة تعمير الصحارى.

الرئيس : آه.. بس برضه بندى أفضلية؛ هل أدى أفضلية للدلتا والا لشرق قناة السويس؟

صوت : هى المنطقة جاهزة يا فندم لا عايزة تسوية ولا عايزة أى شئ سوى المياة.. يعنى لا ينقصها الا المياة. وفى نفس الوقت فى حاجات خاصة بالدكتور عزيز لما تستقر عاوزين ياكلوا وعاوزين يخدوا مطالبهم، كل المطالب دى بتتنقلهم من السويس. مفيش شك تعمير هذه المنطقة هيوفر الاقامة بتاع كل الناس الموجودين هناك.

الرئيس : فين فى شرق القناة؟

صوت : هتصلح يافندم على طول فى شرق الفردان وفى الشط.. كل المنطقة .

الرئيس : إيه الفرق بين الشط وبين السويس؟! يعنى أنا بدى أفهم اللى كانوا فى الشط واللى قعدوا فى الشط، إيه الفرق بين الشط وبين السويس؟!

صوت : سيادتك الأخ كمال حسين يمكن وصله شكاوى كتير إن عملية انتقال لورى التموين من غرب القناة الى شرق القناة، أو الأكل العادى بتاع الناس الموجودين والحاجات اللى زى دى بيستغرق وقت طويل، علاوة على عملية العبور بتاع المراكب بتحدد مواعيد التحرك. وإضافة لكده نقط الجمارك ونقط الحجر الزراعى ونقط ونقط، كل دى حاجات بتسبب شكاوى كتير. بينما لو هذا العمار انتقل الى شرق القنال هيكون مساعد لهؤلاء العالم على أنهم يستقروا ويعيشوا ويشعروا

انهم فى رعاية الحكومة بالقدر اللى غيرهم فى الجانب الاخر من قناة السويس بيجدوه. ثم إذا كان الفحم زى مابيقول الدكتور عزيز موجود فى ناحية فى جبل المغارة أو فى الشط أو الحتت دى، هيكون هناك فى عمار كتير هينتقل الى الجزء اللى شمال الشط، بالقدر اللى يجب إنه يوفر للناس من دلوقتى المياة والأكل. كلها عملية اصلاح وعملية استعداد لاستقرار الحياة الخاصة بالتعدين والمناجم الموجودة فى شرق القنال مباشرة. بالاضافة الى كده العملية هناك مش هتتكلف شئ لأن الأرض مسطحة ومش عايزة أى مجهود فى التسوية أكثر من أن مجرد المياة متوصل، على طول بتتزرع. سيادتك أظن المشروع ده كان تقدم بيه على أساس أنه عملية تكاليف اصلاح الفدان هناك وإعماره أقل بكثير من تكاليف اصلاح الفدان فى أى منطقة أخرى طبعا لأن الأراضى نفسها أراضى طيبة.

الرئيس : على هذا الأساس بنلغى الاصلاح الزراعى كله وبننقله!

صوت : لا أصل...

الرئيس : يعنى هنا تبقى الأفضلية يعنى، هل بندى توسع فى الوادى بالنسبة لمياة النيل الأسبقية ولا...؟ ده الموضوع.

صوت : اذا كانت الحاجة هنا أحسن من الحاجة هناك يبقى شئ آخر، لكن لا عدد سكان سيناء يافندم عدد كبير جدا وفى حالة فقر مطلق، ومن مصلحتنا أننا نوصل سبل الحياة لهؤلاء الناس، دول عايشين على هامش الجيش يعنى لو مكنش الجيش موجود دلوقتى مالهمش وسيلة ارتزاق أخرى إلا أنهم يعيشوا على هامش المناجم وشركات البترول فى الجنوب. فيما عدا ذلك مالهمش وسيلة ارتزاق أبدا فلما نوصلهم سبل الحياة بأنهم يعيشوا على ٢٠ ألف فدان، دى مش كتير أبدا بيتهيألى أنهم بننهض بالمستوى الاجتماعى بتاع هؤلاء الناس ومش هنضر الناس اللى فى وادى النيل اطلاقا؛ لأن المساحات الموجودة فى وادى النيل بتتناسب مع عدد السكان، بعكس هناك المساحات المزروعة أقل من اللى بيكفى الأهالى بأكلهم، بنجيب من مصر كل الأكل بتاع الناس الموجودين فى سيناء بينقل من الزقازيق.

صوت : تسمحلى سيادتك كلمة؟ هتاخد مياة من سنة ٦٣.

صوت : لا.. يعنى هنبتدى نزرع فى إبريل ٦٢ مثلا.

صوت : يعنى هتاخد مياة من سنة ٦٣ لخمس تلاف فدان.

صوت : لا لـ ٢٠ ألف.

صوت : البرنامج ٥ و١٥.

صوت : ماهو ٥ و١٥ يبقى ٢٠ . (ضحك)

الرئيس : هو أنا اللى بقوله منخصمش من الخطة ٢٠ ألف فدان علشان أعملك شرق القناة.

صوت : سنة واحدة تخش فى السنة التانية .

صوت : يبقى مازلت الخطة المجموع واحد بتاع الخطة، بس الفرق فى المحل بدل غرب القنال هتبقى شرق القنال. مجموع الخطة واحد الفرق بدل ماهو عندك الاصلاح الزراعى يحل عندنا زى المساحة اللى كانت عندنا واخدها هو غرب القنال.

الرئيس : ما هو أنا مبتكلمش على عندكوا وعندهم؛ لأن أنا بعتبر عندكوا وعندهم عندنا! (ضحك) أنا بتكلم أن العملية كمجموع مبتكلمش فى العملية ده عنده ايه وده عنده إية مقدرش؛ لأنه ابتدا باسباب وبعدين غيرها ونقل لأسباب تانية!

صوت : نمسح السطر ده يافندم .

الرئيس : بنأجل سنة ونمشى فى الخطة ١١٢ ألف فدان.

صوت : لا دى هتنزل بعد آخر شهر يعنى بعد ١٠ أيام هتطرح العملية!

صوت : سنة ٦٢ كان هياخد لـ ٥٠٠٠ فدان وبعدين يبتدى ياخد مياة من عندنا ابتداء من سنة ٦٣ ٥٠٠٠ فدان و١٥ ألف سنة ٦٤.

صوت : لا.. المعلومات اللى قدامى أنا بتقول إن بعد ٩ أشهر.

صوت : فهو كمان هييجى ١٥ ألف فدان سنة ٦٤، لو رحلنا سنة واحدة سنة ٦٥ هنديله مياة السد العالى.

صوت : أو من المياة المتخللة لـ ١١٠ اللى ضمن ١١٠ برضه.

الرئيس : اللى هما إيه المياة المتخللة اللى عندنا؟ ياخد من المياة المتخللة على أساس لغاية ٦٣ ؟ يعنى ٦٣ ياخدوا من المياة المتخللة ٢٠ ألف فدان وبرنامج الاصلاح يفضل زى ما هو يعنى الهدف إن أنا منزلش برنامج الاصلاح ٢٠ ألف فدان.

صوت : يعنى شوية تعمير فى شبه جزيرة سيناء.

الرئيس : أنا ما بقولش إن مفيش تعمير فى جنوب سيناء بالعكس يعنى أنا رأيى إن إحنا لازم نعمر شمال سيناء لكن اللى أنا بقوله إن أنا مجيش أخصم ٢٠ ألف فدان من برنامج الاصلاح كنا بندبر المياة لـ ١١٢ ألف فدان .

صوت : اجتمعوا مع بعض واتفقوا على إن ممكن تدبير المياة بدون المساس باى شئ خاص بالاصلاح الزراعى، اتفقوا على كده يافندم بدون المساس بمياة الاصلاح الزراعى.

الرئيس : هما اتفقوا ، طبعا لأن هو قالهم أغراض عسكرية!

صوت : لا يافندم.

الرئيس : قالهم أغراض عسكرية قالوا له حاضر!

صوت : لا يافندم.. قعدنا نقول أغراض عسكرية ٩ شهور متعملتش برضه!

صوت : هى الحقيقية بداية لتمكين بدو سيناء ولازم نبتدى فيها.

صوت : ظروفهم سيئة جدا يافندم، إحنا بنبعتلهم اعانة ١٧٦ ألف جنية سنوى لأنهم مش عارفين يعيشوا.

الرئيس : نبتدى بدون التاثير على... يعنى إحنا عاملين ٣٠ ألف فدان فى برنامج هيئة تعمير الصحارى .

صوت : ده فى الشمال يافندم، لكن سيادتك عارف إن العرب مينفعش يتنقلوا من حتة الى حتة.

الرئيس : هييجوا الشرق ازاى؟! هى الشرق فيها حد؟! ما أنا رحت الشرق وعارف الشرق، فيها بنى ادام! يعنى لما تودى وتصلح هناك الشرق دى مفيهاش ولا بنى آدم يعنى أنا رحت قعدت فى الشرق .

صوت : كل قبيلة ليها منطقة نفوذ محدش يقدر ييجى ناحيتها.

الرئيس: العملية إن إحنا خطة الاصلاح فى الاصلاح الزراعى متنزلش منها؛ الـ ٢٠ ألف و٥٠٠٠ ثم ١٥ ألف نوفرلهم مياة بره ١١٢ ألف.

صوت : ١١٠ .

الرئيس: آه ممكن ، ماشى يا سيد الكلام ده؟

صوت : لما يخصم من ١١٠ يغير حجم البوروجرام لأن حجم البوروجرام بتاعنا ٥٨٥ ألف فدان.

الرئيس : لا.. يعنى فى السنة التانية.. أنا بتكلم على السنة التانية يعنى بيقدر يقول إن من السنة التالتة يقدر يديله، يعنى إذاً هتجى السنة التالتة اللى هيقدر يديله هيديهولك يعوضلك، يعنى أنا اللى عايز ١١٢ لغاية السنة التانية ويمشى وميوقفش ميدلوش ٢٠ ألف.

صوت : يبقى دول مكسب زيادة، ٥٦ زيادة.

الرئيس : بيبقى عندنا ٨١ ألف ٨٢ ألف فى السنة الأولى و١١٢ ألف فى السنة التانية؛ متعدلش البرنامج يبقى إذا البرنامج المعدل ده اتلغى.

صوت : السنة دى ٥٦ زائد ٢٥.

الرئيس : يعنى هتنزله الى ٨٢ ألف.

صوت : آه الـ ٨٢ السنة الجاية ١١٢ زائد ٢٥ جداد.

الرئيس : زائد إيه؟

صوت : زائد ٢٥ جداد.

صوت : بتوع الرى بالرش.

الرئيس : بتوع مديرة التحرير يعنى.

صوت: يبقى كويس يعنى زودوا المكسب، يعنى ٢٥ ألف السنة دى هيترحلوا هنقولهم هيطلعوا السنة دى، لكن هيبقوا على حساب السنة التانية.

صوت : المشروعات بتاعت السنة الجاية يبتدوا يشتغلولنا ويجهزولنا .

صوت : هو المشروع اللى إحنا بنتكلم فيه ده من المشروعات القائمة أو مصدر مشروعات تانية، يعنى نفس المشروع بيستمر؟

صوت : يعنى الخطة الجديدة إن إحنا نبنى ٢٠٠ مدرسة السنة دى و ٢٠٠ مدرسة السنة الجاية، بدل ما نبتدى من أول السنة المالية الجديدة نبتدى نعمل العمليات من أول السنة، تاخدوا ٧ تشهور على ما نبتدى عمليات طرح المناقصة المالية، لا نعمل كل العمليات من النهاردة علشان فى واحد يوليو فى السنة دى يبقى أول استلام العمل.

الرئيس : على أساس يعنى يعمل ٢٠٠ السنة دى و ٢٠٠ السنة الجاية، وبعدين بالنسبة للصناعة أنا بعتقد إنها عايزة خطوة أكتر من كده، زى ما قولت امبارح المشاريع بتاعت السنة الخامسة لازم نتعاقد عليها من السنة التانية.

صوت : بالنسبة للمشروعات هناك نسبة تعاقد ١٠٪.

الرئيس : نتكلم على تعمير الصحارى خلصنا إحنا اصلاح الأراضى.

ثالثا: تعمير الصحارى:

صوت : سيادتك تسمحلى يافندم أبتدى إن أنا أقول تعمير الصحارى اتولدت سنة ٥٩ ، وفى الوقت اللى كان بتجهز نفسها كلفت بالمشروعات، فكأنها كانت بتقوم بعملين فى وقت واحد؛ استكمال جهازها ثم القيام بالمشروعات اللى كلفت بيها. الحاجة التانية اللى أنا تسمحلى أقولها إن منطقة العمل بتاعها منطقة مش محببة الى حد؛ لا الى الموظفين ولا الى المقاولين، ولا المواصلات بتساعد الناس على إنها تروح رغم كل هذه العقبات.

صوت : الرئيس علشان ينقلنا هناك نروح نقعد هناك.

صوت : رغم كل هذه الظواهر والعقبات أقول إن سيادتك كرمت الهيئة بأنك ادتلها تكليف إنها تعمل ٣٠ ألف فدان فى السنة الأولى. ورغم كل هذا فإنها باذن الله فى يوليه الجاى هتكون وفت بمائة فى المائة من كل ماكلفت بيه سوء الاستصلاح أو ابحاث ودراسات. إذا جينا للمسائل المالية الاعتماد بتاعها أو الاستثمار بتاعها عن السنة الحالية...

الرئيس : انت بتتكلم فى ٣٠٠ ألف فدان، أنا عندى وعد بـ ٥٠٠ ألف فدان!

صوت : ٧٠٠ كمان إن شاء الله ياافندم.

الرئيس : لا ٥٠٠ ألف فدان فى الوادى الجديد.

صوت : مجرد ما الأبحاث والآبار الاختبارية هتتم، يشوفوا التزويد بالمياة فى الخزان.

صوت : فى السنتين الأولتين فى المرحلة الأولى، وبعدين يكملوا التلات سنين التانيين.

الرئيس : على أساس الوادى الجديد فى الخمس سنين بيدينا ٥٠٠ ألف فدان؟

صوت : فى نهاية السنة الجاية إن شاء الله ياريس هنعرف كمية المياة بالضبط اللى هتزود الخزان بدل المستنفذ منه. على الضوء ده هيتحدد بالضبط المساحة اللى هتتعمل، وإن شاء الله هى مبشرة جدا إنها هترتفع.

الرئيس : يعنى حتحول الهدف من ٣٠٠ ألف الى ٥٠٠ ألف؟

صوت : إن شاء الله يافندم.

صوت : الاعتماد على ٥٠٠ ألف.

الرئيس : فى الوادى الجديد؟ طب هل الأبحاث الموجودة دلوقتى تبشر بأن ده ممكن؟

صوت : المعلومات المعلومة لنا بتقول إن هذا ممكن بس للتاكد الواحد بينتظر لأن تنتهى الأبحاث بعد سنة.

صوت : يعنى أثناء مناقشة البرنامج بيقول يعنى هو مطمئن لكن لزيادة الاطمئنان الابحاث كاملة على أساس المشروع يمشى.

صوت : تزويد الخزان ماشى ازاى؟

صوت : هى مبشرة، الآبار لغاية دلوقتى ماشية كويس.

الرئيس: مفيش خوف عليها ؟

صوت : الاستثمار بتاع السنة دى كان ٧,٥٠٠,٠٠٠ ، منه تسهيلات ائتمانية ١,٢٤٠,٠٠٠، وكان فيه تقيد بالصرف ١,٨٠٠,٠٠٠، اللى هو ٧٥٪ بدل ١٠٠٪.

الرئيس : وادى النطرون.. ليه مشفتهاش؟

صوت : هى جزء من نفس الخزان بتاع المياة يافندم.

الرئيس : هى وادى النطرون بينها وبين مديرية التحرير طريق يعنى فى شرق، وبيقى يعنى نركز فى العمليات الصعبة. (ضحك)

صوت : لا.. بقول يعنى إن ابتدنا نشتغل.

الرئيس : يعنى ننقل الكردون؟

صوت : لا.. مش الكردون أبدا يافندم .

الرئيس : يعنى اللى أنا بقوله مدام مديرية التحرير على شرق الطريق ووادى النطرون على غرب الطريق، وانتوا فى الوادى الجديد بينكوا وبين وادى النطرون ٢٥٠ كليو؛ فبالعقل وادى النطرون خدوا مديرية التحرير. متهيألى أسهل يعنى يخدوا إنتوا مديرية التحرير وهما يرحوا الوادى الجديد؛ يعنى إحنا عايزين نديكوا الحاجات الصعبة! (ضحك)

صوت : الحقيقية هو وادى النطرون سبب انضمامها هو كان صلاح هدايت عضو فى هيئة تعمير الصحراء فصلاح هدايت لما جه يسيب الهيئة قال إنه رأيه أن تنضم لهيئة تعمير الصحارى؛ لأن فيها أراضى زيادة مش قادر هو عليها. والحقيقة الطريقة اللى ماشية بيها وادى النطرون غير الطريقة اللى ماشية بيها مديرية التحرير. مديرية التحرير دى حاجة ماشية على مدى واسع، لكن وادى النطرون ماشى بطريقة يعنى فى فرق فى الادارتين على كل حال.

صوت : أنا سمعت الأخ سيد مرعى .

الرئيس : يعنى اصلاح واصلاح وأرض وأرض.

صوت : فيها خدمات وفيها صناعات صغيرة.

الرئيس : ممكن تقوموا بالخدمات والاصلاحات الصغيرة ؟

صوت : هما يقدروا ممكن يقوموا بس يعنى...

صوت : سمعت من الأخ سيد مرعى بيقول إن احتمال إن مديرية التحرير تغذى من النيل؛ دى لو كانت الآبار مش مضبوطة يعنى فى احتمال أنها تكون امتداد لوادى النيل، لكن دوكها امتداد للوادى الجديد يعنى لم تروى فى يوم من الأيام من مياه النيل .

الرئيس : ده بين وادى النطرون والوادى الجديد ٤٠٠ ميل، امتداد إيه بس؟! (ضحك)

صوت : لا.. واحد يافندم .

الرئيس : يعنى وادى النطرون هو كام فدان ؟

صوت : يعنى حاجة بسيطة يافندم المساحة بتاع وادى النطرون ده كله ٣٠٠٠ فدان.

صوت : ٣٠٠٠ فدان.

صوت : يعنى الطريقة اللى ماشى بيها وادى النطرون أحسن نمشى بيها؟

الرئيس : لو خلوها للاصلاح يصلحها؟

صوت : أنا أعتقد غضب عنهم يعنى مش بكيفهم.. غصب عنهم لأن فيه system ماشية عليه مديرية التحرير لازم يمشوا عليه فى وادى النطرون، ميقدروش يعنى يغيروا طريقة الناس اللى بيشتغلوا.. ميقدرش يغير .

الرئيس : قطعا أفضل، على أساس متخدولهاش فلوس زيادة تكفى نفسها وتمشى بنفسها.

صوت : أنا معرفش الموجود فى وادى النطرون قد إيه، يعنى بيتهيالى فيه system، أصل ده مشروع خاص.

الرئيس : ودول ٣٠٠٠ فدان يعنى هو ٣٠٠٠ فدان لكن المنطقة فيها كفاية ذاتية وإعاشة ذاتية، والناس كلها بتشتغل ومفيش حد عاطل هناك وفى صناعات. هو الواحد طبعا التناقض إن وادى النطرون جنب مديرية التحرير، وبعدين الوادى الجديد على بعد ٤٠٠ كليو يبقى يعنى وبعدين دى ٣٠٠٠ فدان!

صوت : البيان اللى مقدم من سيادة نائب الرئيس عن معدل الانفاق والى آخره...

الرئيس : فيه نقطة تانية برضه لازم نتكلم فيها؛ اللى هى منطقة الساحل الشمالى الغربى.

صوت : أيوه.

الرئيس : دلوقتى فى برج عرب بنجيب مياة نروى المزرعة منين؟ مياة جوفية ؟!

صوت : الآبار.

الرئيس : آه.. طب ليه منوسعش هذه التجربة على مناطق النيل، يعنى زى مابنعمل فى برج العرب.. هى كام فدان برج العرب؟

صوت : هى ٧٥٠ فدان إنما مش كلهم مزروعين ، حوالى ٢٠٠ فدان هما اللى تحت الزرعة يعنى مش أكتر من كده أبدا، فيه بقى سيول بتنزل على الناس؟

الرئيس : أيوه.

صوت : فى سيول بتنزل فبيستفاد بيها، فيها مكنات يافندم وفيها الآبار الرومانية يعنى فيها الاتنين، بس المياة هناك...

الرئيس : المكنات بتجيب مياة منين؟

صوت : درجة الملوحة عالية مش كل حاجة تنفع هناك.

الرئيس : أنا شوفت طبعا المياة درجة الملوحة عالية، اذا زاد السحب عن كمية معينة فالكمية اللى بيسحبوها مبتديش مياة مالحة اللى هى بيزرعوا بيها الأرض. هو اللى أنا بقول لو إحنا نكرر هذه العملية على ٢٠٠ فدان فى مناطق مختلفة.

صوت : هيئة تعمير الصحارى لازم تشوف.

الرئيس : ما أنا بتكلم مع هيئة تعمير الصحارى، يعنى مشينا فى السكة دى لأن لعملية تانية إن أنا لو أبحت الملكية الخاصة هناك، ويبقى على طول الساحل وفيه النهاردة مكن على طول الساحل، حتى مش غرب الطريق مش جنوب الطريق فى شمال الطريق فى مزرعة التجارب بتاعت وزارة الزراعة، برضه فيها العنب والتين جنب البحر.. على بعد كليو من البحر، والمكنة بتطلع مياة حلوة.

صوت : المياة جاية من الوادى رايحة على هناك.

صوت : جاية من الوادى وتصب فى البحر بتحجزها.

الرئيس : بالضبط السؤال.. ليه إحنا لو كررن هذه العملية على طول الساحل الشمالى الغربى بقدر يكون عندنا مجموعة مائة فدان أو خمسين فدان بيتهيألى بنزرع، فإذا عملنا تمليك هناك.

صوت : حصل يا فندم.

الرئيس : فيه تمليك؟

صوت : حصل واحد.

صوت : إحنا عاملين مثلا المنطقة كام مروحة ؟

صوت : إحنا عاملين هناك ١٥٠ مروحة.

صوت : فى ١٥٠ مروحة فى منطقة واحدة فى العرب هناك ودلوقتى بيزرعوا.

الرئيس : ده فين؟

صوت : فى شمال سيدى عبد الرحمن ، جنب رأس الحكمة.

الرئيس : فوكة؟ ده فوكة فيها آبار وناس زارعين برسيم.. أنا شوفت زارعين برسيم.

صوت : كل مالك هناك يافندم دلوقتى فى لجنة حصرت...

الرئيس : هل فى ملكية؟ هو السؤال.

صوت : هيملكوا الشهر الجاى، يعنى إحنا ابتدينا فى سيناء والخطوة التالية الصحراء الغربية. كله واضع يده على أرض قبل سنة ٥٨ حصر وطلع أقصى مالك يملك ٣٠ فدان، وهيعطوا هذه الأراضى شهادة التمليك بتاعتهم زى أى مخلوق واضع يده.

الرئيس : فى نفس الوقت أى واحد عايز يستثمر أرض حسب قانون الاصلاح الزراعى ياخد كام فدان وياخد يعنى يشترى ونبيع له ويجيب مكن ويشتغل. هل ده يدى نتيجة ولا لأ؟

صوت : بيدى يافندم.. معمول ترتيب مائة بير هناك لهذا الغرض؛ علشان ١٠٠ واحد مالك يقدر يزرع على المياة بتاعت الآبار بالاضافة للتعويق أو الخنادق.

الرئيس : هو أنا اقصد إن مثلا إيه.. أما واحد ييجى ياخد مائة فدان من الملكية، ويحفر هو البير أنا محفرلوش، ويمشى يعنى يستصلح ويحفر البير ويزرع؛ هيزرع تين ويزرع ليمون ويزرع لوز ويزرع خروب وعملوا هناك خوخ وعين جمل؛ فمتهيألى بيبقى فى مجال واسع.

صوت : أى واحد يافندم بيريد يتملك بيعطى الفرصة، أى واحد يريد ياخد مروحة بنديله المروحة.

الرئيس : لا.. بس إحنا عاملين للعرب .

صوت : العرب دلوقتى؛ لأن العرب طبعا موجودين هناك وبياخدوا حتت صغيرة وبيقدروا يرووها بالمروحة دى. لكن إمتى بقى يخدوا مائة فدان؟ لما نمشى فى التعمير؛ يعنى نساهم خط المياة وده ماشى، وبعدين نبتدى بنعمل بس مناطق فيها إعاشة يعنى مناطق فيها حياة، هناك تبتدى الرجل تمشى فيها تبتدى الناس تزرع .

الرئيس : هما العمليتين متلازمتين.

صوت : بالضبط .

الرئيس : بس خط المياة .. فيها إيه خط المياة؟

صوت : فى خط مياة جديد بيتعمل دلوقتى.

صوت : الأنابيب .

صوت : الأنابيب بالضبط اللى كان فى مرسى مطروح.

الرئيس : يعنى أقول إن العملية دى متبقاش على خط المياة؟

صوت : للشرب.

الرئيس : آه.

صوت : بس عشان تبقى فى وسائل معيشة.

الرئيس : هو فى خط مياة لفوكة.

صوت : موجود يافندم.

صوت : ده القديم، هما بيزودوا بيزود وبيجدد.

الرئيس : هو السؤال يعنى إن الواحد بده يكون واثق منه، هل العملية دى اذا مشيت هيكون فى مياة باستمرار لرى هذه الأراضى؟

صوت : كمية المياة يافندم؟

صوت : المياة هناك مياة أمطار كلها، وفى مياة جوفية اللى فيها الملوحة زى سيادتك مابتقول، كل متسحب منها أكتر كل مازادت الملوحة. فيه نوعين من المياة؛ مياة نتيجة المطر بتتجمع ودى تبقى قريبة من السطح ويمكن سحبها بسهولة وتخلص بسرعة. النقطة التانية فيه آبار فيها مياة بس دى كل مايشد منها الواحد أكتر كل ماتزداد ملوحة!

الرئيس : يعنى لما أشد يعنى تدينى مثلا لمائة فدان أو لخمسين فدان؟

صوت : آه .

الرئيس : يعنى مثلا لما أنقل.. أدى مثل الحتة اللى عند مريوط، فى الحتة دى لما تروح هناك بتنقل مجموعة من الناس، وفى هناك يونانيين وناس وكلها خضراء. قطعا دى مبنية على إيه؟ على عملية آبار، وابتدت المراوح الهواء تجيب مياة والأرض كلها زرع أخضر فى وسط الصحراء. ليه منقررش نطبق هذا المثل على مدى واسع على طول الشاطئ الشمالى الغربى؟!

صوت : كل بير يافندم عادة هنا على حسب الخطة اللى هما عملنها بيدى ١٠ فدادين؛ لأن كمية المياة لو سحب أكتر من كده عشان يروى مساحة أكبر تطلع المياة المالحة، فبنكتر من عدد الآبار وتوزع بحيث ميجيش بيرين جنب بعض.